علي الجعفر

رسالة منطقية في الكليات الخمس

تقديم العلامة الحجة
السيد حسين السيستاني دام ظله

رسالة منطقية

في

الكليات الخمس

علي الأصول

رسالة منطقية

في

الكليات الخمس

تقديم العلامة الحجة

السيد حسين الشاهين دام ظله

الرسالة الأولى

شبكة كتب الشيعة
shiabooks.net
mktba.net رابط بديل

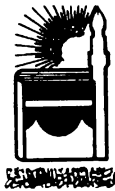

مؤسسة أُم القرىٰ للتحقيق والنشر

رسالة منطقية في الكليات الخمس

تأليف علي عبد الله العبود

الطبعة الأولىٰ ١٤١٨ هـ. ق ـ ١٩٩٧ م

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرست

الاهداء ١٣
التقديم ١٥
كلمة شكر ٢١
المقدمة ٢٢

نبذة تاريخية عن علم المنطق

الدور الأول : تاريخه عند القدماء ٢٨
الدور الثاني : تاريخه الوسط ٣٢
الدور الثالث : تاريخه الحاضر ٣٣
بعض من حارب هذا العلم ٣٤
بعض الأسماء الأخرى لهذا العلم ٣٧

مقدمة العلم في المنطق

المنطق في اللغة ..... ٤١ ـ ٤٢
المنطق في الاصطلاح ٤٢
أقسام المنطق ٤٩
المنهج المتبع في المنطق ٤٩
منهجية الرسالة ٥٠

الكليات في بعض العلوم

الكليات في الحكمة ٥٣
الكليات في الاصول ٥٨
الكليات في الفقه ٦٥
الكليات في اللغة ٧٠
الكليات في النحو ٧٥
الكليات في البلاغة ٨١
الكليات في العلوم الطبيعية ٨٥

معنى الكليات الخمس

تمهيد ٩٣
اصل هذا المبحث ٩٤
بعض الأسماء الأخرى لهذا المبحث ٩٥
معنى الكليات الخمس ٩٥

الحمل وأقسامه

تعريفه ١٠١
شروطه ١٠٢
أقسامه :
الحمل الطبعي والوضعي ١٠٣
الحمل المواطاة والاشتقاق ١٠٤
الحمل الذاتي الأولي والشائع الصناعي ١٠٥

وجه الحصر في الكليات الخمس

معنى الحصر ١١١
أقسام الحصر ١١٢
من أي أنواع حصر الكليات الخمس ؟ ١١٢
دفع شبهة ١١٤

تفصيل الكليات الخمس

المخطط العام لأقسام الكليات ١١٩
أولاً : قسم الذاتيات ١٢١
تعريف الذاتي ١٢١
ما المقصود بالماهية ؟ ١٢٢
خصائص الذاتي ١٢٣
لماذا سمي الذاتي ذاتياً ؟ ١٢٥
فائدة ١٢٦
أقسامه ١٢٧

الجنس

تعريفه لغة واصطلاحاً ١٣١
أقسامه ١٣٤
ملاحظات ١٣٦
ما هو الجوهر ١٣٨
تنبيهات ١٤٠

النوع

تعريفه لغة واصطلاحاً ١٤٥
أقسامه ١٤٧
تنبيهات ١٤٩
اشارات ١٥٣

الفصل

تعريفه لغة واصطلاحاً ١٥٩
أقسامه ١٦٣
ملاحظات ١٧٢

احكام عامة حول الذاتيات

النسبة بين الجنس والفصل ١٧٧
لا يمكن ان يكون لجنس واحد فصلان قريبان ١٧٨
الجنس والفصل ليس أحدهما داخلاً في حقيقة الآخر ١٧٩
الفصل علة والجنس معلول ١٧٩
وجوب وجود الجنس والفصل ١٨٠
ما لا جنس له لا فصل له ١٨١
النوع ماهية متحصلة تامة ١٨٢
الفرق بين الجنس والنوع ١٨٢
حقيقة الشيء بفصله الأخير ١٨٣
اسئلة عامة حول الذاتيات ١٨٥

ثانياً : قسم العرضيات ١٩١
تعريف العرضي ١٩٣
ملاحظة هامة جداً ١٩٣
لماذا سمي العرضي عرضياً ؟ ١٩٨
أقسامه ١٩٨

الخاصة

تعريفها ٢٠١
ملاحظات ٢٠١
أقسامها ٢٠٢

العام

تعريفه ٢٠٩
ملاحظات ٢٠٩
أقسامه ٢١٠
فائدة ٢١١
اسئلة عامة حول العرضيات ٢١٣
الخاتمة ٢١٨
المصادر والمراجع ٢١٩

الاهداء

إلى تـــــلك الروح الطـــــاهرة

إلى مــن حــمل مـعه رسـالة الانسـانية

إلى مـــن ثـــلم فـــي إسـلامنا ثـلمة

إلى مــن لا تأخــذه فــي الله لومــة لائـم

إليك أيها الأب الروحي العلامة الجليل شيخنا عبدالكريم[1]

أهدي ثواب هذه الرسالة .

---

(١) هو العلامة الجليل الفاضل الشيخ عبدالكريم بن الشيخ حسين الممتن الاحسائي الجبيلي .

ولد في قرية الجبيل بالاحساء سنة ١٣٠٤ هـ، درس المقدمات على يد والده وعند العلامة الحجة الكبير الشيخ موسى أبو خمسين الاحسائي ، ثم هاجر إلى النجف وحضر لدى جملة من علمائها ابرزهم :

العلامة الحجة ، السيد ناصر الاحسائي والمرجع الديني الكبير السيد محسن الحكيم .

كان ﷺ فقيهاً عارفاً متفوقاً في كثير من العلوم سيما في علمي النحو والصرف وفي الفلسفة والكلام ، وكانت له يد طولىٰ في علم الفلك أيضاً .

عُرف بالتقوىٰ والورع والبعد عن الدنيا ، وكان سريع البديهة قوي الحجّة .

توفي ﷺ في قريته ليلة الجمعة الثاني عشر من شهر رجب المرجب سنة ١٣٧٥ هـ . وبهذا المصاب الجلل فقدنا والدنا الروحي ، آملين أن نسير على نهجه النهج المحمدي ﷺ .

تقديم

العلّامة الحجّة السيد حسين الياسين[١]

والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد وآله الطاهرين .

وبعد :

فهذه أسطرٌ اقدمها كمقدمة لما كتبه الأخ الجليل المجد الفاضل الشيخ علي العبود ـ وفقه الله ـ بحثاً عن الكليات الخمس التي تعد اليوم من المباحث المنطقية المهمة وكنت قد استعفيته من هذه المهمة لأن لها أهلها من ذوي الخبرة والاختصاص ولكنه أصرّ عليَّ في ذلك وساعدته الاستخارة الالهية أمراً ونهياً . لذلك أقدمت على ما طلب ملاحظاً في

---

(١) هو العلامة الحجة السيد حسين بن الفاضل السيد علي الياسين الاحسائي ، يُعد من أساتذة السطح العالي في الحوزة العلمية بالاضافة إلى كونه أديباً وشاعراً وله عدة مؤلفات من جملتها :

١ ـ تقريرات في بحث الاصول لآية الله الشيخ يوسف الصانعي .
٢ ـ بعض التعليقات على المحاضرات للسيد الخوئي ﷺ .
٣ ـ صياغة جديدة لكفاية الآخوند ﷺ .
٤ ـ رسالة في حكم تقليد الاعلم .
٥ ـ رسالة في المشتق الاصولي .
٦ ـ رسالة في نجاسة الكافر .

وغيرها من المؤلفات التي يأبىٰ أن يفصح عنها لشدة تواضعه ونكرانه لذاته ، ولكن هذا ما حاولت أن أعرفه منه دام ظله .

ذلك الاساس الذي ينتمي إليه ذلك البحث. فكانت هذه النقاط :

ـ وإن كان المؤلف الجليل لم يدع مجالاً في هذا الموضوع فقد جاء بلا مزيد عليه فجزاه الله خير الجزاء ـ .

أ ـ تقسيم العلوم :

تنقسم العلوم بحسب ما تحتويه من أغراض إلى قسمين :

الأول : ما تحتوي على غرض ذاتي مستقل يطلب لنفسه ، ويمكن أن نطلق عليها العلوم الاستقلالية ، كعلم الفلسفة والحساب ... الخ .

الثاني : ما تحتوي على غرض آلي مقدمي ، لا يكون هو المقصود بالذات وإنما يقصد من وراءه غرض آخر أهم منه ويمكن أن نطلق عليها بالعلوم الآلية نظراً لمدخليتها ومقدميتها بالنسبة لعلم آخر . وهي كثيرة كعلم النحو واللغة والاصول بالنسبة للفقه وكعلم المنطق بالنسبة لشتى العلوم، فإن آليته بلغت أعلى المستويات حتى قيل أن مجموعة ارسطو في المنطق وهي الاولى من نوعها عرفت ـ بالارغانون ـ وهي كلمة يونانية تعني آلة العلوم . وحتى أن الشيخ الرئيس أطلق عليه في كتابة منطق المشرقيين اسم العلم الآلي .

ويمكن إضافة قسم ثالث من العلوم وهي الجامعة لكلا الامرين أي قد تطلب لنفسها فتكون استقلالية وقد تطلب لغيرها فتكون آلية كالهندسة فانها كما تطلب لنفسها كذلك قد تطلب آلة لعلم الهيئة .

ويبدو أن هناك من يرفض هذا التقسيم ويرى انحصار العلم بالقسم

الاول وبالتالي يرفض أن يكون المنطق علماً .

ويعلق المحقق الطوسي ﷺ على ذلك بأن النزاع في كون المنطق علماً أم لا ، لا يليق بالمحصلين لانه باتفاق العلماء ، أن المنطق صناعة تتعلق بالنظر في المعقولات الثانية فكونه علماً لا يقبل الترديد وإن لم يكن من العلوم المتعلقة بالمعقولات الاولىٰ .

ب ـ مراتب العلوم :

وعلىٰ أساس التقسيم المذكور حدد العلماء مرتبة كل علم بالنسبة لغيره فقالوا مثلاً بان علم الاصول أعلىٰ مرتبة من علم الفقه لانه بمثابة جزء العلة والمقدمة للفقه وبعبارة بعض علماء الاصول هو الجزء الاخير للعلة بالنسبة للفقه . ولكن هذا لا يعني أن يكون أشرف منه عندهم ، فان من الواضح أشرفية علم الفقه وذلك لان معنى كونه مقدمة وآلة لغيره انه ليس المقصود بالذات وإنما المقصود وما يتمثل فيه الغرض الاساس هو ذلك الغير .

ومن هنا اطلق ابن سينا على علم المنطق اسم خادم العلوم وبذلك خالف الفارابي الذي اطلق عليه اسم رئيس العلوم ولو دققنا لما وجدنا أي تنافر بين الاطلاقين فإن اطلاق اسم خادم عليه من قبل ابن سينا انما هو بلحاظ المقدمية والآلية كما ذكرنا أما اطلاق اسم رئيس من قبل الفارابي فبلحاظ أهميته بين العلوم رغم آليته حتى أن كل العلوم تحتاج اليه ويعرف صحيحها وسقيمها به وذلك لان العلوم عبارة عن قضايا

وأفكار متنوعة ووظيفة علم المنطق تصحيح الأفكار واعطاء المناهج المفيدة في المنع من الخطأ في التفكير حتى قيل في تعريفه بأنه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر .

أو انه : قسطاس ادراكي توزن به الافكار ليعلم صحيحها من فاسدها . وعلى هذا الاساس اطلق بعضهم عليه اسم علم العقل والميزان .

ج ـ علم المنطق والتدوين :

اذا لاحظنا علم المنطق كقواعد واسس فاننا نجدها اموراً تكوينية متفرقة خص بها الانسان من قبل الله تعالىٰ فهو إذن موهبة ربانية اعطيت للانسان ليتسنىٰ له المضي في النهج المستقيم ويميز الصحيح من الخطأ . وقد استغل الانسان منذ القدم وفي كثير من الاحيان هذه الموهبة واستفادمنها في تفكيره ومسيرته إلّا أن هذا شيء وظهور تلك القواعد والاسس كعلم مستقل ومدون شيء آخر .

فمتىٰ ظهرت تلك القواعد كعلم مدون وعلى يد من ؟

المعروف أن ذلك في القرن الرابع قبل الميلاد وعلى يد ارسطو كما أُشير إليه ايضاً في هذه الرسالة . ويقابل هذا القول قولان آخران :

١ ـ أن واضعه هو زينون الكبير وان ارسطو مجرد مكمل له .

٢ ـ أن أصل المنطق كان قبل ارسطو وإنما اخذه ارسطو من خزائن فارس حين انتصر الاسكندر على دارا ملك فارس .

وعلى هذا الاساس قال الشهرستاني : إن ارسطو وضع علم المنطق وسماه التعليمات ولكن الحقيقة أنه لم يؤسس المنطق بل جرده من كلام الآخرين السابقين لان الفلسفة والحكمة لم تكن لتخلو من المنطق . ويمكن تأييد ذلك بما نقله الشيخ الرئيس عن ارسطو نفسه : من انا ما ورثنا عمن تقدمنا في الاقيسة إلا ضوابط غير منفصلة واما تفصيلها وافراد كل قياس بشروطه فهو أمر قد كددنا فيه انفسنا ... الخ .

د ـ المنطق عند المسلمين :

تعرّف المسلمون على المنطق اليوناني في العصر العباسي بعد أن ترجمه ـ وسائر كتب ارسطو ـ ابن المقفع للمنصور الدوانيقي وانقسموا تجاهه إلى قسمين :

١ ـ فقسم اهتم به واولاه عنايته الخاصة وهم أكثر المسلمين وعلى رأسهم الفارابي الذي قيل عنه بانه مهذب صناعة المنطق حتى عرف بالمعلم الثاني حتى كانت كتبه في هذا الفن أحسن المؤلفات واتقنها فكان ابن ميمون الفيلسوف يوصي بان لا تقرأ في المنطق إلّا كتب الفارابي .

بل بلغ الاهتمام بعلم المنطق عند بعض علماء المسلمين إلىٰ حدأنه مزجه بالعلوم الاسلامية ويبدو أن أول من مهد لذلك هو امام الحرمين المتوفى ـ ٤٧٨ ـ وتلميذه الامام الغزالي ت ـ ٥٠٥ ـ .

وهكذا عاد عند الكثير منهم من مقدمات الاجتهاد ومن أركان

الاستدلال الاصولي .

٢ ـ وقسم انتقده ووقف منه موقف المحارب كما أشار إليه المؤلف في رسالته .

كلمة أخيرة :

وفي الختام أعبر عن بالغ إعجابي بفضيلة شيخنا المؤلف فقد قام بمجهود متميز ومحمود في المجال المنطقي حيث بحث في رسالته هذه موضوعاً مهماً له علاقاته وارتباطاته بشتى العلوم بحثاً واسعاً تبين فيه سمات السلاسة والتجديد بالرغم من انه في بدايات طريقه العلمي . وهذا ما يزيد المرء به اعجاباً فوفقه الله لغدٍ زاهر وحيّاه .

* * *

كلمة شكر

الهي تصاغر عند تعاظم آلائك شكري ، وتضاءل في جنب إكرامك إياي ثنائي ونشري فآلاؤك جمة ضعف لساني عن إحصائها ، ونعماؤك كثيرة قصر فهمي عن إدراكها فضلاً عن استقصائها ، فكيف لي بتحصيل الشكر وشكري إياك يفتقر إلى شكر ، فكلما قلت لك الحمد وجب عليَّ لذلك أن أقول لك الحمد .

فأحمدك واشكرك على أن وفقتني لإتمام هذه الرسالة وأشكر كل من مدَّ يد العون إليَّ وكان طاقة ووقوداً حتى أنجزتها .

فيا الهي فكما غذّيتنا بلطفك ، وربيتنا بصنعك ، فتمم علينا سوابغ النعم ، وادفع عنا مكاره النقم ، وآتنا من حظوظ الدارين ارفعها واجلها ، عاجلاً وآجلاً .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين .

* * *

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الانسان ما لم يعلم . وصلى الله على سيد رسله محمد وآله الطيبين الطاهرين .

وبعد :

يعتبر الكاتب في عصرنا بالخصوص أداةً تحركها تلك القوة التي تبدع المعاني للأشكال الجامدة فيوجد الحياة فيها ، ويبدع الاشكال للمعاني المجردة فيوجدها في الحياة .

فكأنه خلق لينقل الحقيقة من عالمها المثالي إلى عالمها المادي ، مستدركاً كل نقص ليتمه ، ومتناولاً كل غموض ليوضحه ، فما إن شرعت في دراسة هذاالعلم إلّا وتعلقت فيه بثلاثة مباحث :

الأول : مبحث الكليات الخمس .

الثاني : مبحث الحمل .

الثالث : مبحث الكلي الطبيعي والعقلي والمنطقي .

ومن خلال مباحثاتي وجدت في عدة كتب ما يلي :

١ ـ النقص في مادة هذه المباحث ، فهناك معلومات جديرة بالذكر لم تذكر .

٢ ـ التعقيد اللفظي جرياً على منوال القدماء في سبك عباراتهم .

٣ ـ عدم التنظيم والمنهجة في إعداد هذه المباحث حيث قُدّم فيها ما يتوقف فهمه على فهم ما أُخر .

فالطالب الشارع في هذه المباحث سيجد هذه النقاط الثلاث مما تجعله لا يستفيد منها بالصورة المطلوبة .

فلهذا شددت عزمي بتوفيق من الحق سبحانه وتعالى ومن مولاتي الطاهرة فاطمة المعصومة ﷺ فحاولت أن أضع قلمي كاتباً رسالة شاعراً بان هناك قوة تفرض عليَّ نفسها ، منها سناد الرأي ، ومنها إقامة البرهان .

فهذه رسالتي أبعثها للطلبة لتكون لهم عوناً في دراستهم المنطقية في مراحلها الاولىٰ ، منتقلين إلى مراحل أوسع من هذه ليكشفوا أسرار هذه المباحث .

فما كتب ونال إعجاب الاساتذة والزملاء فهو من فضل أهل البيت سلام الله عليهم وما وقع من زلل القلم فهو من محركه ، راجياً أن يمدونا بما يخطر في أذهانهم من ملاحظات وتأييدات وإبداعات جديدة يصل الكاتب من خلالها إلى ما يهدف إليه .

وأخيراً اسأل الله العلي القدير أن يدخره عنده يوم ألقاه إنه سميع الدعاء .

عش آل محمد ﷺ

١٣ / ٥ / ١٤١٦ هـ . ق

نبذة تاريخية
عن علم المنطق

نبذة تاريخية عن علم المنطق

لعل الانسان في أول وهلة يتسائل :

لماذا نحن نهتم بالدراسة التاريخية لأي علم من العلوم ؟

والجواب : أن دراستنا التاريخية تكشف لنا اسرار العلم وما يحتويه من حقائق وأكذوبات فالذي يتأمل في مجرى التاريخ يجد ما زيفّه القلم من اسطورات لا أساس لها والمصاديق على ذلك كثيرة ، فيكفيك ونحن في عصر التتبع أن هناك من الفئات تنكر لحضارتنا تاريخاً ، وهذا مما أدى ببعضهم إلى القول : ان المسلمين ليس لهم دور في المنطق والفلسفة وإنما جميع علومهم مكتسبة من اليونان ، وما هذا إلّا لعدم خوضهم في حقيقة التاريخ وتقديسهم للأقلام المشوشة . فنحن بحاجة لان يتحرر تاريخنا من هذه الخزعبلات ويكون محلاً للبحث والتحليل كغيره من البحوث .

وأما عن دراسة تاريخ علم المنطق فلم تكن بعيدة الزمن بل تعتبر من الدراسات الحديثة التي لا تزيد عن قرن ولعل هـذا ممـا أدىٰ إلى وجود مجموعة من العلماء ينكرون حقائق كثيرة بسبب عدم الخوض في تاريخ وتطور علم المنطق .

مما جعل « كانط » في القرن الثامن عشر يعتقد أنه لم يحصل تطور في علم المنطق وإنما ولد وانتهى منذ ارسطو . وساد هذا الاعتقاد قرابة قرن كامل إلى درجة ما قاله « بروشار » : « أن عصر التطور والابتكار قد أنسد في وجه المنطق »[١] . إلى درجة من أنكر علم المنطق أمثال « بوشنسكي » الذي ساهم في تأييدات نظرية كانط .

وكل هذه الاسباب والاعتقادات ترجع إلى أمر واحد وهو عدم التركيز على مسألة التاريخ أو الدس والتزوير الذي واجهه التاريخ لاغراض كثيرة ولسنا بصدد الحديث عنها .

ولكن جملة ما أقول هو أنه يجب أن نجعل تاريخ علومنا صافية من هذه الشوائب وخصوصاً إذا كان مما يمس بأصولنا .

ولكن في منتصف القرن التاسع عشر نهض رواد خاضوا في البحث حول تاريخ علم المنطق وتطوره واثبتوا ذلك ، فلا نستطيع أن نقبل مثل ما يعتقده كانط وبوشنسكي وغيرهم من أن المنطق أنتهىٰ منذ ارسطو . نعم في الجملة يمكن قبول قولهم من أنه بدأ معه كما سيتضح من خلال البحث .

فمن هنا نستطيع أن نقول أن تاريخ علم المنطق خاض ثلاثة أدوار :

الدور الأول : تاريخه عند القدماء

هناك من يعتقد أن علم المنطق ابتكره ووضعه رجل يقال له :

---

(١) المنطق وتاريخه من ارسطو حتى راسل ص ٩ .

ارسطو طاليس[١] (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق . م) ولا شك في كون هذا الاعتقاد خاطئ لان استاذه افلاطون كانت في آواخر حياته تدور عنده فكرة القانون المنطقي الذي يعبرون عنه بالقوانين التي تدير الاحكام العقلية ، بالاضافة إلى المحاورات التي كان يعرضها افلاطون في الاستدلال والتعريف والتصورات ، ولكن الحق أن نقول : أن ارسطو طاليس هو أول من تنبه أن للكلام صوراً واشكالاً خاصة ، وخصوصاً بعد المواجهات التي خاضها « سقراط »[٢] مع السفسطائيين في تلاعبهم بالالفاظ فاستخدم معهم اسلوب الحوار وتبعه تلميذه في تصديهم ولكن باسلوب آخر وهو الجدل ، فسار ارسطو على منوال استاذه في مواجهتهم ولكنه أبرع في توسعه للبحوث المنطقية فقام

---

(١) ولد ارسطو في اسطاغيرا وهي مدينة يونانية تقع على بحر إيجة ، التي استولى عليها المقدونيون وسميت بعد ذلك اسطافرو . وكان أبوه نيقومانوس طبيباً . ولما بلغ الثامنة عشرة من عمره درس على يد « افلاطون » الذي كان يطلق عليه « العقل » لذكائه الخارق و « القرّاء » لاطلاعه الواسع . ولهذا كان يحب استاذه ، ونقل عنه أنه يقول : « أحب افلاطون وأحب الحق ، وأوثر الحق على افلاطون » .

ونقل الديلمي إلى ان ارسطو طاليس كان نبياً من الانبياء حيث قال : يروى ان عمرو بن العاص قدم من الاسكندرية على سيدنا رسول الله ﷺ فسأله عما رأى ؟ فقال : رأيت قوماً يتطلسون ويجتمعون حلقاً ويذكرون رجلاً يقال له : ارسطو طاليس لعنه الله فقال ﷺ : مه يا عمرو : إن ارسطو طاليس كان نبياً فجهله قومه . وينقل أيضاً عن ابن طاووس ﷺ في كتابه فرج المهموم في معرفة الحلال والحرام من علم النجوم أنه نبي .

(٢) استاذ افلاطون .

بتهذيب علم المنطق . ووضع له قوانين مستقلة . ومن هنا لقب بالمعلم الاول لانه واضع التعاليم المنطقية ومخرجها من القوة إلىٰ الفعل فهو واضع باعتبار أنه قرّب تلك المعاني إلىٰ الاذهان لا بمعنى أنها لم تكن مقومة بالمنطق فقومها . ويعتبر أول من كتب فيه حيث جمعت أعماله تحت عنوان « ارغانون »[1] [Qrganum] ومعناه : الوسيلة وتشمل هذه المجموعة :

١ ـ قاطيغور ياس [Cathegories] .

وتعني كتاب المقولات وهي عشرة وستأتي . ويطلق عليها ارسطو الاضافة أو الاسناد فالمقولات أمور مضافة .

٢ ـ باري ارمنياس [Peri - Hermeneis] .

وتعني العبارة وهي تبحث في الالفاظ والقضايا .

٣ ـ أنالوطيقا الاولى [AnaLytica - Priora] .

وتعني القياس وتبحث فيه من ناحيتين مادة وصورة وتحلله إلىٰ أجزائه .

٤ ـ أنالوطيقا الثانية [AnaLytica - Posteiora] .

وتعني البرهان فهي تدور عن خصائص البرهان من حيث إبانته عن علة حصول المحمول للموضوع وشرائط مقدماته .

---

(١) ذهب بعضهم ان تسمية مجموعة « ارغانون » ليست من ارسطو . ففي القرن الاول قبل الميلاد قام التلميذ الحادي عشر لارسطو يدعى « اندرونيكوس » بنشر أعمال ارسطو فرتبّها حسب مواضيعها وبعد ذلك أطلق عليها هذا الاسم .

٥ ـ طوبيقا [Topica] .

وتعني الجدل وهو يدور حول المقدمات المحتملة التي من خلالها يفحم الخصم من خلال اساليبه الخاصة .

٦ ـ سوفسطيقا [Sophistics] .

وتعني الأغاليط فهي تفند الحجج السوفسطائية وتختص بتعريف السفسطة والاوهام التي تدور فيها .

٧ ـ ريطوريقا [Rhetorica] .

وتعني الخطابة .

٨ ـ بويطيقا [Poetica] .

وتعني الشعر .

وجاء الرواقيون[١] الذين أضافوا إلى منطق ارسطو أبحاثاً كالأقيسة الشرطية .

وجاء بعدهم في القرن الثاني ابولي « Apulee » الذي كتب كتاباً يتألف من ثلاثة أجزاء (طبيعيات ـ أخلاقيات ـ منطق) ، أسماه Dedogmate Platonis وشخص آخر يقال له : غاليان Calian الذي كتب المدخل إلىٰ الجدل ، ثم في نهاية القرن الثالث جاء العالم الصوري « فرفوريوس Parphre » الذي أبدع في كتابه الايساغوجي Isagoge

(١) احدىٰ المدارس التي وضع اصولها « زينون » وتطلق عليها اصحاب المظلة ومنطقهم أن كل معرفة عندهم ترجع إلى الحس وموضوع القضية يكون جزئياً ولا يهتمون بغير القياس الاستثنائي (تاريخ الفلسفة اليونانية) .

ومعناه (المدخل) مضيفاً اليه مبحث الاصناف واشتهر بالشجرة والمخطط المعروف الذي عرف باسم شجرة فرفوريوس كما سيأتي .

الدور الثاني : تاريخه الوسط « عند المسلمين »[١]

من الذين أولوا عناية فائقة بهذا العلم وتطوره هو ذلك العالم الذي عاش في عصر الصراع والتعصب والتطرف الفكري حيث كانت بيئته عشعش فيها القلق والخوف والتسلط على مختلف أجزاء الخلافة العباسية . وقف الفارابي في طليعة الفلاسفة المسلمين على اظهار الحقائق ولهذا استحق أن يتوّج بالمعلم الثاني .

فالفارابي تضلع في المنطق على يد أبي بشير حتى ابن يونس ، ويعد من شرّاح كتب ارسطو فنقل النظريات المنطقية اليونانية إلى العربية في أروع تنظيم وترتيب ، فكانت افكاره بمجملها شروحات واقتباسات لاورغانون ارسطو ولكنه هذّبها وبيّن ما فيها من غموض .

ثم عقبه الشيخ الرئيس ابن سينا الذي أبدع في فنه ولوحظ التطور المنطقي في عهده حيث قرّب المنطق الارسطي إلى المنهج التجريبي عن طريق معالجة الجزئيات أولاً ثم الانتقال منها إلى الكليات . وهو الذي نُقل عنه بأنَّ تكون لنا الفكرة المنطقية التي نعتقدها وان كانت تخالف ارسطو حيث يقول في مقدمة منطق المشرقيين : « وبعد فقد نزعت

---

(١) تقيدي له (بعند المسلمين) لبيان اهمية دورهم بعد ارسطو في تشييد دعائم المنطق والمحافظة عليه ، وإلّا لا ينكر جهود غيرهم في هذه الفترة .

الهمة ، بنا إلى ان نجمع كلاماً فيما أختلف أهل البحث فيه ، لانلتفت فيه لفت عصبية أو هوى أو عادة أو إلف ... »[١] .

ثم الغزالي الذي يعتبر الشخص الاول الذي مزج علم المنطق بعلوم المسلمين وكذلك ما للسيد الشريف الجرجاني من تحقيقات وما للملا صدرا من إبداعات فقد ضم في كتاب مختصر له اسم اللمعات المشرقية في الفنون المنطقية آراءاً دقيقة تخصه منها شرطية وحدة الحمل في التناقض وتفاوت السالبة المحمول مع السالبة المحصلة وتوضيح شبهة المعدوم المطلق والمجهول المطلق وأن الوجود لازم ذهني وعيني للماهية والاصالة والتشكيك في حقيقة الوجود والبرهان الخاص له على مشاركة الحد والبرهان ـ قاعدة العقل البسيط ـ وقاعدة بسيط الحقيقة كل الاشياء .

ويكفيك ان نلمس ذلك مما دوّنه المفكر الاسلامي السيد الشهيد الصدر ﷺ في كتابه الاسس المنطقية للاستقراء ففيه دلالة واضحة على أهتمام المسلمين بعلم المنطق . متناولينه تناول الدراية لا الرواية .

الدور الثالث : تاريخه الحاضر

اما في وقتنا الحاضر فلا حاجة إلى ان ننكر الاهتمامات التي أحاط بها هذا العلم فهي بمرأى من أعيننا ، فالكتب والتحقيقات لأساطير العلم كفيلة للبرهنة على الاهتمام به ، وخصوصاً الاشكالات التي

---

(١) منطق المشرقيين ص٣.

طرحت ، وهذا دليل على عدم بلوغه ذروة الكمال فهو ما زال بحاجة إلى تطور بحسب اختلاف الازمنة فتزال الافكار التي تؤدي إلى تشويش بعض المطالب .

وأخيراً كل هذا يكون رداً صريحاً حول ما يعتقده كانط من أن علم المنطق ولد وانتهى بارسطو . وللاسف أنه لم يلاحظ تطوره في عصر صديقه لامبير Lambert .

بعض من حارب هذا العلم :

لا يوجد أي علم من العلوم لم يحارب سواء كانت محاربته عن تدبر وإمعان نظر كالعلوم الفاسدة أو محاربته عن همجية وعدم اطلاع كعلم المنطق .

وعلى هذا الاساس يمكن أن نصنف المحاربين له إلى صنفين :

١ ـ من حاربه على أساس أنه علم يتنافىٰ مع الفكر الاسلامي فابتداءً من القرن الرابع أُلفت كتب كثيرة في محاربته ككتاب الآراء والديانات لابن النوبختي ، وكتاب الدقائق لابي بكر ابن الطبيب ، والتقريب لحدود المنطق لابن حزم ، وترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان للوزير الصنعاني وغيرها .

وأعلن البعض ومنهم النووي وابن الصلاح تحريمه وان على ولي الامر ان يخرج المنطقيين من المدارس وأن يعرضهم على السيف حتى يتوبوا حيث نقل عن بعضهم : « وأما المنطق فهو مدخل الفلسفة ،

ومدخل الشرشر ، وليس تعليمه وتعلمه مما أباحه الشرع ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين ... » .

ونقل ان المنصور ابن أبي عامر أحرق كتب المنطق ، وارتأى بعضهم ان في المنطق وسيلة لهدم العلوم وليس تصحيحها ، يقول ابن القيم الجوزية (أن علم المنطق ما دخل على علم إلّا افسده وغيّر اوضاعه ، وشوش قواعده ... » .

وبلغ الحال في الاندلس انهم يسمون المنطق بالمفعل تحرزاً وخوفاً من الفقهاء الذين حرموا تعليمه وتعلمه وأصبح شعارهم « من تمنطق تزندق » ولعل هذا الذي أدى إلى ان الغزالي لم يحاول أن يطرح على كتبه اسم « المنطق » فحاول أن يبدلها بالفاظ آخرى كمعيار العلم أو محك النظر ولكن مع وجود هذه الحملات ضد المنطق لم تمنع وجود انصار يقفون أمام هذه الفئات والتصدي لها بالمنطق نفسه حيث كان يصرح بعضهم بان من لا يعرف المنطق لا ثقة بعلمه .

وقد اضطر ابن رشد إلى أن يؤلف كتاباً لاثبات عدم تنافي المنطق مع الدين باسم الفلسفة يأمر الناس عبر الآيات بالتعقل والاعتبار كدليل عليه .

٢ ـ من حاربه على أساس أنه لا يمكن أن يكون الطريق لمعرفة الحقائق ، وإنما الطريق في ذلك عبارة عن الوصول إلى مرحلة الكشف والشهود وذلك بواسطة المجاهدات الصعبة مع النفس وتصفية الباطن حتى لا تصبح المعارف مزيجاً من الاوهام والخيالات وحتى لا تقع فيما

وقع فيه المنطقيون من قياسات وأفكار فاسدة ويظهر ان من اولئك الشيخ ابو سعيد الخير الخراساني والشاعر المولى الرومي، ومن سلك طريقة الصوفية .

ومثل هذه الحملات لم تختص بالمجتمع الاسلامي بل تعدته إلى المجتمع المسيحي وفلاسفة الغرب . فقد تعرض ارسطو ومنطقه إلى نقد واسع . من ذلك ما قاله ادكام ـ ١٣٤٩ م ـ بأن لو طبقنا المنطق على التعاليم المسيحية لوجدنا بينها من التناقض شيئاً كثيراً فلندع العقل جانباً ولنؤمن بما أتى به الوحي . وقد كان لبيكون معارضة شديدة مع ارسطو وعلى أساسها وضع أُسساً جديدة لمعرفة الحقائق تعتمد على التجربة والملاحظة غير القوانين المنطقية ، كما أن ديكارت إعتبر المنطق الارسطي عقيماًمن العلم واورد عليه بأن النتيجة في هذا المنطق عبارة عن صياغة أخرى للمقدمة فإذا كانت المقدمة صحيحة كانت النتيجة معلومة بصورة آلية وان كانت إحدى المقدمات باطلة فإن المنطق ليس سوى وبال[١] .

وحاول ان يضع منهاجاً جديداً في مجال تحصيل العلم لا مجال لذكره .

---

(١) هذا الاشكال سبقه إليه بعض علماء الاسلام ومنهم الشيخ ابو سعيد الخير وقد أجابه ابن سينا .

بعض الاسماء لهذا العلم :

اطلق عليه المعلم الاول « بالعلم التحليلي » أي العلم الذي يحلل الشيء إلى مبادئه وأصوله .

ويلقب هذا العلم ايضاً بـ « ميراث ذي القرنين » حيث كان هناك تلميذ لارسطو يقال له : اسكندر الماقدوني وهو صاحب الخضر ﷺ يلقب بذي القرنين الذي ورد في قوله تعالى من سورة الكهف ﴿ ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلوا عليكم منه ذكراً * إنا مكنا له في الارض وآتيناه من كل شيء سبباً * فأتبع سبباً * حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها ... ﴾[1] فهو ورث علم المنطق من استاذه فاطلق عليه هذا اللقب .

وأُطلق عليه خادم العلوم ، رئيس العلوم ، ميزان العلم ، معيار العلم . واشتهر عند العرب « بعلم المنطق » .

وجاء في كتاب تهافت الفلاسفة : « هو الاصل الذي نسميه في فن الكلام كتاب النظر ، وقد نسميه كتاب الجدل ، وقد نسميه مدارك العقول ... »[2] .

---

(١) سورة الكهف : ٨٣ . إختلفت وتعددت الأقوال في ذي القرنين راجع الميزان ج ١٣ .

(٢) تهافت الفلاسفة : ٧١ .

مقدمة العلم
في
المنطق

« مقدمة العلم في المنطق »

إعتاد المصنفون قبل الدخول في صميم العلم أو البحث أن يقدّموا مقدمة ونحن نسير على ديدنهم وذلك لان المقدمة هي :

« ما يتوقف عليه الشروع في العلم » وهي تحتوي على ثلاثة أنماط :

١ ـ مقدمة علم .

٢ ـ مقدمة دليل .

٣ ـ مقدمة قياس .

والمهم هو البحث عن النمط الاول التي تشمل مجموعة من المعاني يجب ان يطلع عليها كل من يشرع في أي علم وهي عبارة عن :

(تعريف العلم ـ موضوعه ـ غايته)

أما الاول فنقول :

لابد أن نبين تعريف العلم الذي نخوض فيه لان الشارع فيه إذا لم يكن يتصوره كان طالباً للمجهول المطلق ومما لا شك ان النفس تمتنع ان تتوجه إلى ذلك لمحاليته .

المنطق في اللغة[١] :

فهو على وزن مجلس ومنه قوله تعالى: ﴿ علمّنا منطق الطير ﴾ من باب فَعَلْ يَفعِل فهو مشتق من نطق ينطق نطقاً . والنطق فعل من أفعال النفس الانسانية ، وهذا الفعل نوعان :

١ ـ لفظي : وهذا الفعل عبارة عن أمر جسماني محسوس ، من خلال أصوات مسموعة تظهر من اللسان واصلة إلىٰ المسامع عن طريق الآذان . ويعبر عنها بالقوى الظاهرية . والنظر في هذا المنطق والبحث عنه يسمى بعلم المنطق اللغوي .

٢ ـ فكري : وهذا الفعل عبارة عن أمر روحاني معقول فهو تصور النفس معاني الاشياء في ذاتها ورؤيتها لرسوم المحسوسات في جوهرها ، وتمييزها لها في فكرتها . ويعبر عنها بالقوى الباطنية . وبهذا النطق يُحدُّ الانسان فيقال : حيوان ناطق . والنظر في هذا المنطق والبحث عنه يسمى بعلم المنطق الفلسفي .

المنطق في الاصطلاح :

قالوا: أن المنطق هو « آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ

---

(١) في اليونانية تدل كلمة المنطق λογική على التكلم والفكر أما في العربية فلا تدل إلّا على التكلم فقط لكن عند الترجمة في القرن الثاني من اليونانية إلى العربية أُخذ معناها الاشتقاقي . ومن هنا قسموا المنطق إلى قسمين .

في الفكر » .

وأُعتبر آلة لانه واسطة بين المبدأ ومنفعله القريب في وصول أثره إليه . وبتعبير آخر واسطة بين القوة العاقلة التي هي الفاعل وبين المطالب الكسبية التي هي المفعول ، كالمنشار للنجار فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره اليه .

وأُعتبر قانوناً لان مسائله عبارة عن ضوابط وقواعد كلية تنطبق على جزئياتها .

وجدير بالذكر أن هذا التعريف تعريفٌ بالرسم لان حده غائي والغاية ليست من الأمور الذاتية بل من الأمور العرضية والرسم قوامه العرضي كما تعرف .

وبعبارة مختصرة وسلسة نقول : « هو العلم الباحث في المبادئ العامة للتفكير الصحيح » .

وأما الثاني ـ أعني موضوعه ـ فنقول :

لان تمايز العلوم بتمايز الموضوعات ، وتمايز الموضوعات بحسب الحيثيات فعلم الفقه امتاز عن اصول الفقه بانه يبحث عن أفعال المكلفين وعلم الاصول يبحث عن ادلة الاحكام . وتارة يكون بالحيثية فموضوع علم النحو والصرف « الكلمة » لكن الاول يبحث عنها من حيثية البناء والاعراب والثاني يبحث عنها من حيثية الصحة والإعلال . فلو لم يكن طالب ذلك العلم يعرف موضوعه لم يتميز العلم المطلوب عنده ولم يكن له في طلبه بصيرة .

فموضوع علم المنطق يمكن استنتاجه عبر التسلسل التالي :

من خلال التعريف نستطيع ان نعرف الموضوع لهذا العلم وذلك تمّشياً بالخطوات التالية :

١ ـ نحن طرحنا في التعريف كلمة « التفكير » فماذا تعنى ؟

التفكير عبارة عن ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول .

أو قل حركة المبادئ إلى المطالب .

أو قل ترتيب امور معلومة للتأدي إلى أمور مجهولة .

فهو حركة العقل بين المجهول والمعلوم .

∴ نحن نبحث عن المجهولات من خلال المعلومات .

٢ ـ المعلومات تنقسم إلى قسمين :

١ ـ معلومات تصورية من خلالها نصل إلى المجاهيل التصورية وهي على ثلاثة أحوال :

أ ـ الايصال إلى مجهول تصوري وذلك بالحدود والرسوم، وهذا يكمن في القول الشارح « باب المعرّفات » .

ب ـ ما يتوقف عليه القول الشارح كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية والبحث عن هذه الاحوال في باب الكليات الخمس ، ولكن هذا التوقف قريب بمعنى أن الايصال يتوقف على هذه الأمور بلا واسطة فذكرنا للجزئية والذاتية على سبيل الاستطراد .

ج ـ ما يتوقف عليه الايصال إلى المجهول التصديقي توقفاً بعيداً أي

بواسطة . حيث تكون المعلومات التصورية موضوعات ومحمولات . والبحث يتم في ضمن باب القضايا .

النتيجة : اولاً وبالذات البحث في هذا القسم يكمن في القول الشارح والباقي تمهيد ومعدات له .

٢ ـ معلومات تصديقية من خلالها نصل إلى المجاهيل التصديقية وهي على ثلاثة أحوال :

أ ـ الايصال إلى المجهول التصديقي يقينياً أو غير يقيني . وتلك هي مباحث القياس والاستقراء والتمثيل التي يطلق عليها الحجة .

ب ـ ما يتوقف عليه الايصال إلى المجهول التصديقي توقفاً قريباً وذلك يكمن في بحث القضايا .

ج ـ ما يتوقف عليه الايصال إلى المجهول التصديقي توقفاً بعيداً أي بواسطة مثل كون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي .

النتيجة : أولاً وبالذات البحث في هذا القسم يكمن في الحجة والباقي تمهيد ومعدات له .

٣ ـ تبين لنا مما سبق أننا نستطيع أن نصل إلى المجاهيل التصورية عن طريق القول الشارح .

ونصل إلى المجاهيل التصديقية عن طريق الحجة .

فموضوع علم المنطق « القول الشارح ـ الحجة » .

وهذا ما حده التفتازاني في التهذيب قائلاً : « وموضوعه المعلوم التصوري والتصديقي من حيث أنه يوصل إلى مطلوب تصوري فيسمى

معرّفاً أو تصديقي فيسمى حجة »[١] .

وما قاله الحكيم المتأله ملا هادي : « والبحث في المنطق إما عن موصل أو عن مقدمة الموصل وما يتوقف عليه تصديقاً أو تصوراً »[٢] .

أي الموصل قسمان : تصديقي وتصوري ولكل منهما مقدمة أحدها : باب فيه بحث عن الموصل للتصور وهو باب الحدود والرسوم وثانيها باب المقدمات للموصل التصوري وهو ايساغوجي أي باب الكليات الخمس .

وثالثها : بحث عن الموصل للتصديق وهو باب القياس مادة وصورة وعن مقدماتها وهو القضايا .

وأما الثالث ـ اعني غايته ـ فنقول :

لاننا لو لم نعرف غايته ووجه الحاجة اليه لكان طلبه عبثاً ، لان الشروع في العلم فعل إختياري فلا بد أن يعلم أولاً أن لذلك العلم فائدة ما وإلّا لامتنع الشروع فيه من ذي العقل والبصيرة ، ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتداً بها بالنظر إلى المشقة التي تتحمل في تحصيل ذلك العلم وإلّا لكان شروعه في ذلك العلم وطلبه يعد عبثاً عرفاً وبذلك تضعف ارادته وجده قطعاً فمعرفة فائدته تجعل الطالب أكثر شوقاً إليه .

---

(١) تهذيب المنطق ص٣٦.

(٢) شرح المنظومة ص٧٢.

فيكفي أن نتعرف على فائدته من خلال التعريف عند قولنا : « تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر » .

فبعد أن اتضح لنا أن موضوعه ـ المعرِّف والحجة ـ فالمنطق هو الذي يميز صحيحها من فاسدها ، قوّتها من ضعفها وكأنه الميزان والمعيار للعلوم كلها فمن خلال علم المنطق نستطيع أن نميز الصحيح من السقيم ، ولا بد من الاشارة الى أن المنطق ليس هو نفسه يعصم الانسان عن الخطأ بل بمراعاة قوانينه وضوابطه الكلية تتحقق الفائدة .

ولهذا رد الفارابي على من زعم أن التدرب على الكلام والجدل والهندسة فيه غناء عن المنطق فقال : « إن من يقول هذا كمن يزعم أن التدرب على استظهار الأشعار والخطب والاكثار من روايتها يغني في تقويم اللسان ومعرفة النحو ... » .

وقال ابن سينا : « إن الذوق السليم يغني عن العروض في قرض الشعر ، والفطرة البدوية قد تغنى عن النحو العربي أما صناعة المنطق فلا غنى عنها للانسان المكتسب للعلم بالنظر والرؤية ... » . وما جاء في رسالته في قسمة العلوم العقلية بعد أن انتهى من عرض أصناف الحكمة بدأ في عرض ما يتصل بعلم المنطق قائلاً : « وإذ قد أتىٰ وصفنا على الأقسام الأصلية والفرعية للحكمة فقد حان لنا أن نعرف أقسام العلم الذي هو آلة للانسان موصلة إلى كسب الحكمة النظرية والعملية بواقعية بعيدة عن السهو والخطأ في البحث والرؤية وشدة إلى الطريق الذي يجب أن يسلك في كل بحث ومعرفة حقيقية الحد الصحيح

وحقيقية الإقناعي القاصر عنها وحقيقية المغالطي المدلس منها وحقيقة الشعري الموهم تخيلاً وهو صناعة المنطق ... »[١] .

وما جاء في كتاب المقابسات بان المنطق آلة يقع بها الفصل والتمييز بين ما يقال هو حق أو باطل فيما يعتقد أو بين ما يقال هو خير أو شر فيما يفعل ، وبين ما يقال هو حسن أو قبيح بالعقل . وهو صناعة أدوية يتميز بها الصدق والكذب في الاقوال والحق والباطل في الاعتقادات والخير والشر في الاحوال[٢] .

وحقاً ما قاله الشيخ الرئيس في قصيدته المزدوجة في المنطق :

وهذه الآلة (علم المنطق) منه إلى جل العلوم يرتق
ميراثُ (ذي القرنين) لما سألا وزيره العالم حتى يعملا
لمن يريد النظر الميزانا يأمن فيه زيغه أمانا

وتبين مما سبق أن :

تعريفه : دراسة قواعد التفكير الصحيح .

موضوعه : المعرف والحجة .

غايته : معرفة الصواب من الخطأ .

ولتتم الفائدة نشير إلى بعض المطالب :

---

(١) رسالة ابن سينا في قسمة العلوم العقلية نقلاً عن نصوص ومصطلحات فلسفية ص ٣٠.

(٢) لعل الاطناب في وجهة نظري في هذه النقطة مهمة جداً للرد على من حاربه .

١ ـ أقسام المنطق :

وينقسم المنطق إلى قسمين رئيسيين باعتبار أن كل علم من العلوم له ناحيتان : صورية ومادية فالمنطق إما :

أ ـ صوري : وهو الذي يهتم بالصور التي تقوم بمجموعة من العمليات العقلية عن طريق العقل .

ب ـ مادي : الذي يهتم بالاساليب والكيفيات التي من خلالها يتم الانتقال إلى تلك المجاهيل .

٢ ـ المنهج المتبع في علم المنطق :

المناهج المتبعة في العلوم كثيرة منها المنهج النقلي والمنهج الوجداني والمنهج التجريبي والمنهج العقلي . فالمنطق من أي هذه المناهج يتبع فيه ؟

المنهج المتبع في علم المنطق هو المنهج العقلي الذي يتمثل في الاعتماد على :

١ ـ الضرورة العقلية ـ بداهة العقول ـ .

٢ ـ سير العقلاء .

٣ ـ البديهيات العقلية المنطقية كاستحالة اجتماع النقيضين .

٤ ـ المبادئ الفلسفية المسّلم بها مثل مبدأ العلية .

٣ ـ منهجية الرسالة :

تتضمن النقاط التالية[١] :

١ ـ أهمية الكليات في بعض العلوم .

٢ ـ معنى الكليات الخمس .

٣ ـ الحمل وأقسامه .

٤ ـ وجه الحصر في الكليات الخمس .

٥ ـ تفصيل الكليات الخمس .

أولاً : قسم الذاتيات .

أ ـ (الجنس) . ب ـ (النوع) . ج ـ (الفصل) .

* احكام عامة حول الذاتيات .

* اسئلة عامة حول الذاتيات .

ثانياً : قسم العرضيات .

أ ـ (الخاصة) . ب ـ (العامة) .

* اسئلة حول العرضيات .

٦ ـ الخاتمة .

٧ ـ المصادر والمراجع .

---

(١) إن قلت : التعريف مقدم على الفائدة .

قلت : الرسالة معدة لِمن عنده إطلاع ما على المباحث .

الكليات

في بعض العلوم

أولاً : الكليات في بعض العلوم

الكليات في الحكمة :

يطرح أهل الحكمة أموراً لها صلتها بالكليات الخمس نذكر من جملتها ما يلي :

أولاً : في بداهة مفهوم الوجود .

حيث يستدلون على أن مفهوم الوجود معقول بنفسه فلا معرّف له لا حدي ولا رسمي وذلك لان الحد والرسم لا بد من إشتمالهما على الكليات الخمس (جنس ـ فصل ـ خاصة) ، وحيث أن الوجود لا يتركب منها فالنتيجة أنه لا معرّف له .

حيث قال السبزواري :

معرّف الوجود شرح الاسم وليس بالحد ولا بالرسم

ثانياً : في ان الوجود زائدعلى الماهية عارض لها .

وذلك بالدليل التالي والذي يعنون : بـافتقار حمـل الوجـود عـلى الماهية لدليل :

مقدمة اولى : حمل الذاتيات على الذات لا تحتاج إلى دليل .

مقدمة ثانية : حمل الوجود على الماهية يحتاج إلى دليل .

فلو كان الوجود عين او جزء الماهية لما احتاج حمل الوجود على الماهية إلى دليل لان الماهية وذاتيات الشيء لا تحتاج إلى دليل « من المقدمة الاولى » ولكن الوجود لا بد له من دليل في حمله « من المقدمة الثانية » فهو خلاف المقدمة رقم (٢) .

∴ الوجود غير الماهية.

ثالثاً : في أحكام الوجود حيث أنه لا جزء له .

ومعنى ذلك : أنه ليس متشكلاً من جزئين ولا من عدة اجزاء فهو حقيقة بسيطة غير قابلة للقسمة والتجزئة .

ويبرهن على ذلك بقولهم :

أن الجزء لا يخلو من ثلاث فروض :

١ ـ إما جزء عقلي كالجنس والفصل .

٢ ـ أو جزء خارجي كالمادة والصورة .

٣ ـ أو جزء مقداري كاجزاء الخط والجسم التعليمي .

وإذا بطل الجميع ثبت المدعى .

أما بطلان الجزء العقلي فلأنه ثبت في أبحاث المنطق أن نسبة الفصل إلىٰ الجنس نسبة المحصل له ، ونسبته إلىٰ النوع يكون نسبة المقوم له .

فلو قلنا أن للوجود جنس فإما أن يكون هذا الجنس غير الوجود وهو محال لانه قد ثبت في محله أنه لا غير للوجود .

وإن كان الجنس هو الوجود قلنا إحتاج إلى فصل ليحصله ففصله :

إما ان يكون غير الوجود وهو محال لما تقدم .

أو هو الوجود وايضاً محال لانه سيكون فصل الوجود مقوماً له ومقسماً له أيضاً ، لذا يكون الفصل في عين كونه مقوماً للوجود يكون مقسماً ، ومقومية ومقسمية فصل واحد لحقيقة واحدة تستلزم اجتماع النقيضين وهو محال .

∴ الوجود ليس له جزء عقلي .

وأما بطلان الجزء الخارجي « المادة ـ الصورة » فلأن المادة والصورة هما الجنس والفصل لكن بشرط لا ، فانتفاء الجزء العقلي يوجب انتفاء الجزء الخارجي .

وأما بطلان الجزء المقداري فانتفاء الجزء الخارجي يوجب انتفاء الجزء المقداري لكونه من عوارض الجسم ، والجسم مركب من المادة والصورة .

فثبت المدعى وهو كون الوجود لا جزء له .

رابعاً : في الوجود الذهني والخارجي .

مسألة الوجود الذهني والشبهات التي طرحت حولها جعلت القوم صرعى كل اختار مهرباً مما أدى ببعضهم إلى انكاره كالرازي وإلى وجود نظرية تسمى بنظرية الاشباح في أن الماهيات الخارجية موجودة في الذهن بأشباحها ، لا بانفسها ، وما ذلك الافراراً من اشكالٍ وخلاصته :

أن الصور العلمية كيفيات نفسانية ـ مندرجة تحت مقولة الكيف ـ فإذا تصورنا جوهراً مثلاً كان الجوهر مندرجاً تحت مقولته لانحفاظ الذاتيات وأيضاً مندرجاً تحت مقولة الكيف لكونه من الصور العلمية فلزم إندراج شيء واحد تحت مقولتين وهو محال لكون المقولتين متباينتين بتمام الذات .

وقد أجيب عن هذا الاشكال بعدة وجوه ، وما يربطنا بالكليات الخمس هو جواب ملا صدرا وبيانه كما أوضحه العلامة في بداية الحكمة : « ان مجرد أخذ مفهوم جنسي أو نوعي في حد شيء وصدقه عليه لا يوجب اندراج ذلك الشيء تحت ذلك الجنس أو النوع ، بل يتوقف الاندراج تحته على ترتب آثار ذلك الجنس أو النوع الخارجية على ذلك الشيء . فمجرد أخذ الجوهر والجسم مثلاً في حد الانسان لا يوجب اندراجه تحت مقولة الجوهر .

فلو كان مجرد صدق مفهوم على شيء موجباً للاندراج ، لكان كل

مفهوم كلي فرداً لنفسه ، لصدقه بالحمل الاولي على نفسه . فالاندراج يتوقف على ترتب الآثار ، ومعلوم أن ترتب الآثار إنما يكون في الوجود الخارجي دون الذهني »[١] .

خامساً : الماهية واحكامها .

حيث يتطرقون إلى الفرق بين المفاهيم الذاتية والعرضية ، وكذلك الفرق بين المحمولات بالضميمة ومن ضميمه ويتعرضون الى تعريف كل من الجنس والفصل والنوع وان نسبة الجنس إلى الفصل نسبة العرض العام إلى العرض الخاص وبالعكس ، والتفاوت بين المادة والجنس ، والصورة والفصل باعتبار البشرط واللابشرط .

وعينية الجنس والفصل مع النوع ، وان الجنس نوع بصورة مبهمة ، والفصل نوع بصورة محصلة وما إلى ذلك .

(١) بداية الحكمة ص٣٣ ، ملخصاً .

الكليات في الاصول

يتعرض الاصوليون إلى الكليات وما فيها من أبحاث بحكم إرتباط بعض المباحث المطروحة في الاصول بها في عدة مواطن أهمها :

الموطن الأول : ـ التعاريف ـ وتمحيصها وانها تعاريف حقيقية ببيان الحد والرسم أو انها مجرد شرح للاسم كما يراه صاحب الكفاية﴿ ومرد ذلك إلى أن الفصول الحقيقية وكنه الاشياء لا يدركها إلّا علّام الغيوب . وكمثال على ذلك : ما قاله في الواجب المطلق والمشروط قال : وقد ذكر لكل منهما تعريفات وحدود تختلف بحسب ما أخذ فيها من القيود وربما أطيل الكلام بالنقض والابرام في النقض على الطرد والعكس مع أنها كما لا يخفى تعريفات لفظية لشرح الاسم وليست بالحد ولا بالرسم .

الموطن الثاني : موضوع العلم ـ أيّ علمٍ كان ـ حيث يبحث فيه عن معنى العوارض الذاتية والغريبة ، وحيث يجري البحث عن تفسير المشهور لها وعن اقسامها وما يستوجبه من محاذير . أهمها أن نسبة موضوعات المسائل إلى موضوعات العلوم من نسبة الانواع إلى الاجناس وبالعكس وهي من العوارض الغريبة لان المعروف والمشهور بينهم أن العوارض الذاتية هي ما تعرض على الشيء بلا توسط أمر

آخر أو بواسطة أمر مساوٍ داخلي وأما باقي العوارض فمختلف فيها . وحينئذٍ يقع التصادم بين تعريفهم الموضوع بأنه ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية ، وبين ما نراه خارجاً من عدم كون كثير مما يبحث عارضاً ذاتياً ، لذلك ذهب بعض العلماء الاصوليين إلى تفسير آخر للعوارض الذاتية ـ وهو ـ ما يلحق الموضوع بلا واسطة في العروض ، أي أن يكون العارض محمولاً حقيقة على المعروض بحيث يعد من إسناد الشيء إلى ما هو له ولا يصح سلبه عنه ، واضطر بعضهم إلى الالتزام بما عليه المشهور من تفسير ولكن بعد إصلاح بعض جوانبه ـ أي بعد أن إعتبروا عوارض النوع ذاتية للجنس وبالعكس .

وأخيراً ذهب بعضهم إلى القول بأن البحث في العلوم إنما هو عن كل ما له دخل في الغرض ، ولو كان من العوارض الغريبة .

الموطن الثالث : في نسبة الموضوع إلى موضوعات المسائل حيث يقع البحث عن الكلي ـ والكلي الطبيعي ـ والموجب لذلك : هو التعرض للموضوع فأنه بعد التسليم بأنه ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية ، لا بد من الالتزام بأنه هو نفس موضوعات مسائله واقعاً وإن اختلف معها مفهوماً تماماً كما في الكلي ومصاديقه والطبيعي وافراده ، وهذا ما لا يتمشى مع ما اختاره المنطقيون من أن الموضوع يغاير موضوعات مسائله .

الموطن الرابع : في المعنى الحرفي وحقيقته حيث يبحثون عن الكلي العقلي والطبيعي ، لمناسبة في المقام وهي : أن بعض الاصوليين كصاحب

الكفاية ﷺ ذهب إلى إتحاد معنى الاسم والحرف وبطلان ما ذهب إليه البعض من اختلافهما في المعنى باعتبار أن معنى الاسم هو المعنى الملحوظ استقلالياً ومعنى الحرف هو ذلك المعنى الملحوظ آلياً واندكاكياً . وقد استدل على ذلك بوجوه منها أن المستعمل فيه لو كان مركباً من المعنى واللحاظ للزم عدم صدق المعنى على الخارجيات وامتناع الامر في مثل « سر من البصرة » لانه قيّد بقيد ذهني وهو اللحاظ الذي يكون موطنه الذهن ومن المعلوم ان الكلي العقلي لا يمكن أن يصدق على الخارجيات فلا بد من تجريد المعنى من قيدية اللحاظ ليصير المأمور به كلياً طبيعياً قابلاً للصدق على الخارجيات[1] .

الموطن الخامس : في المشتق حيث يتعرضون للمشتق الذاتي أو المنتزع من مقام الذات وذلك لأنهم اشترطوا في جريان نزاع المشتق بقاء الذات وعدم زوالها بزوال المبدأ . وهذا يعني أن المبدأ إذا كان من المبادئ الذاتية ـ أي من الكليات الخمس ـ او ما ينتزع منها ذاتي باب البرهان كإمكان الممكن .

فإن الذات تزول بزواله وحينئذٍ يختل شرط النزاع ويبقى النزاع في المبادئ العرضية متأصلة كانت أو إعتبارية فقط لذلك التزم بهذا الشرط الآخوند ﷺ والنائيني ﷺ وغيرهم . ولكن مثل السيد الخوئي ﷺ

---

(١) هكذا عبر بعض الاصوليين ـ وهو الآخوند في الكفاية ولكنه اصطلاح منه ـ يختلف في واقعه عن الكلي العقلي عند المنطقيين وإنما هو ينطبق على الجزئي الحقيقي لدى المنطقيين .

ناقش في ذلك بان البحث في المشتق إنما هو عن وضع هيئة المشتق كاسم الفاعل والمفعول وما إلى ذلك وليس عن مادته والهيئات لا تختص بالمواد التي لا يعقل فيها بقاء الذات مع زوالها . ومن المعلوم أن عدم جريان النزاع في بعض الافراد والمصاديق لا يوجب لغوية النزاع عن الكلي بعدما كانت الذات في أكثر مصاديقه قابلة للبقاء مع زوال المادة . ويبدو أن هذه المناقشة أقرب إلى المناقشات اللفظية لأن الشيخ النائيني لم يرد رفع النزاع في الهيئة مطلقاً وإنما اراد رفعه في ما تكون الهيئة مرتبطة بمادة هي من العناوين الذاتية ، كما ان السيد الخوئي ﷺ لا يمكنه ولا يريد القول بان الهيئة المرتبطة بهكذا مادة يجري فيها النزاع.

الموطن السادس : في المشتق أيضاً حيث يتعرضون للفصل والعرض العام والنوع والخاصة من جهة بحثهم عن بساطة المشتق وتركبه فقد ذهب بعضهم إلى الاول وذهب آخرون إلى الثاني والدليل الذي ذكره السيد المحقق الشريف . وما يورد عليه يرتبط بباب الكليات ، وحاصله :

أن تركب المشتق لا يخلو إما ان يكون من المبدأ ومفهوم الشيء أو منه ومن مصداق الشيء ـ فعلى الاول يلزم دخول العرض العام ومقوميته في الفصل ، وعلى الثاني يلزم انقلاب القضية الممكنة إلى ضرورية . وقد تعرض هذا الدليل لمناقشات لصاحب الفصول وحاول الشيخ الآخوند ﷺ الدفاع عنه ثم قال : والتحقيق أن يقال أن مثل الناطق ليس بفصل حقيقي بل هو لازم ما هو الفصل واظهر خواصه

وذلك لان الفصل الحقيقي لا يكاد يعلم .

والحاصل أن اللازم هو دخول العرض في الخاصة التي هي من العرضي لا الفصل الحقيقي الذي هو من الذاتي . كما أنه أصلح الشق الثاني فقال : بأن اللازم من تركب المشتق من المبدأ ومصداق الشيء هو أخذ النوع في الفصل .

الموطن السابع : في المشتق كذلك حيث يتعرضون للفصل والجنس وملاك الحمل . وذلك عند التفريق بين المشتق ومبدأه وما ذكره جماعة من أهل المعقول من أن الفرق بين المبدأ والمشتق هو الفرق بين الشيء لا بشرط وبينه بشرط لا . فجعلوا الفرق بين العرض والعرضي كالفرق بين الهيولىٰ والجنس وبين الصورة والفصل . وقد ناقشهم في ذلك صاحب الفصول . ودافع عنهم الشيخ الآخوند ﷺ وكل ذلك له ربط بمباحث الكليات .

الموطن الثامن : في الاوامر وفي التجري حيث يتعرضون إلى ذاتية الشقاوة والسعادة وذلك لان بعض الاصوليين وهو الآخوند ذهب إلى ذلك ، فارجع العقاب إلى الكافر والعصيان التابعين للاختيار الناشئ عن مقدماته الناشئة عن شقاوتها ـ الكافر والعاصي ـ الذاتية اللازمة لخصوص ذاتها فان السعيد سعيد في بطن امه والشقي شقي في بطن امه ... الخ .

وقد تعرض من تأخر عنه لمقاله هذا ومناقشته وذلك باثبات أن الذاتي شيء والسعادة والشقاوة شيء آخر لأن الذاتي إما ذاتي باب

الكليات الخمس أو ذاتي باب البرهان ، والسعادة والشقاوة من صفات النفس العارضة وليست من الذاتي الاول لانها ليست فصلاً ولا جنساً ولا الذاتي الثاني لانها ليست مما ينتزع من صميم الذات من دون حاجة الى ضميمة .

الموطن التاسع : في مقدمة الواجب حيث يتعرضون للفصل والجنس ومراداً هل المعقول من أخذ الماهية بشرط لا ولا بشرط ، وذلك عند البحث عن أقسام المقدمة ، حيث قسمت إلى داخلية وخارجية ، وأريد من الداخلية تلك الاجزاء المأخوذة في الماهية المأمور بها .

واشكل بأن المركب ليس إلّا نفس الاجزاء بأسرها فكيف تكون مقدمة له . وأجيب : بان المقدمة هي نفس الاجزاء لا بشرط وذو المقدمة هو الاجزاء بشرط الانضمام والاجتماع فتحصل المغايرة بينهما ، وهنا قد يطرح اشكال وهو :

أن هذا الحل يتنافى مع ما عليه أهل المعقول من كون الاجزاء الخارجية مأخوذة بشرط لا في قبال الاجزاء التحليلية المأخوذة لا بشرط ويريدون بالاجزاء التحليلية ـ الجنس والفصل ـ وقد أجابه الآخوند ﷺ بان المنافاة إنما تتم إذا كانت البشرط لائيه والبلاشرطية في الاجزاء الخارجية مضافة إلى امرٍ ، بينما يريد اهل المعقول من البشرط لا ـ البشرط لا الاعتباري أي بشرط لا ـ بالاضافة إلى الحمل ، فلا تحمل على المركب ونريد من اللابشرط بالاضافة إلى الانضمام

والاجتماع .

الموطن العاشر : في اجتماع الامر والنهي أيضاً حيث يتكلمون عن ابتناء القول بالجواز والامتناع على تعدد الجنس والفصل في الخارج وعدم تعدده .

وفي الحقيقة لا يسعنا المجال لذكر جميع ما تعرض اليه الاصوليون في هذه الرسالة فنقتصر على ما ذكرنا وإلّا يوجد هناك عدة مواطن غير ما ذكرت من ضمنها :

١ ـ في المطلق والمقيد حيث يتعرضون للموضوع له اسم الجنس وعلمه فيتعرضون للكلي العقلي .

٢ ـ في باب حجية القطع وكاشفيته حيث يتعرضون للذاتي واللوازم .

٣ ـ في باب استصحاب الكلي حيث يتعرضون للكلي الطبيعي وغير ذلك من المواطن فلتطلب من مظانّها .

الكليات في الفقه

تتناثر مباحث الكليات ومفرداتها في الفقه نتيجة وجود نحو ما من الارتباط بينها وبين بعض المسائل الفقهية وما ترتبط به من موضوعات مختلفة لاحكام شرعية مترتبة عليها ، وأمثال ذلك . ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر :

أ ـ يتعرض الفقهاء ـ لمفردة الكلي ـ في موارد عديدة من الفقه منها مثلاً ، الموارد المرتبطة باستصحاب الكلي ، وهي موارد كثيرة في شتى الابواب الفقهية منها ما في باب الطهارة في مسألة من خرجت منه رطوبة مشتبهة بين البول والمني قبل أن يتوضأ حيث تصلح المسئلة لان تشكل فرعاً من فروع استصحاب الكلي من القسم الثاني بناءً على التضاد بين الحدث الاصغر والاكبر ، وعلى هذا الاساس قد يقال : يجب على المكلف حينئذاك الجمع بين الغسل والوضوء استصحاباً لكلي الحدث الجامع بين الحدثين ، أو تشكل فرعاً من فروع استصحاب الكلي من القسم الثالث بناءً على كون كل من الحدثين يشكل فرداً ملائماً للآخر بحيث يمكن اجتماعهما في كلي الحدث أو أن الاكبر مرتبة قوية من الحدث والاصغر مرتبة ضعيفة منه ، وعلى هذا الاساس قد يقال : بوجوب الوضوء دون الغسل ، بناءً على عدم جريان

الاستصحاب في القسم الثالث من استصحاب الكلي .

ومنها أيضاً ما في باب الطهارة في مسئلة ما لو علم اجمالاً بنجاسة احد طرفي عبائته مثلاً ، وغسل الطرف الايمن منها ثم لاقى بدنه الطرف الايسر ، حيث قيل بطهارة الملاقي لانه إنما لاقاه بعد خروج الطرف الآخر من العلم الاجمالي ، أما إذا لاقى بعد ذلك الطرف الايمن فالحكم هو النجاسة ، لكون المورد من موارد استصحاب الكلي من القسم الثاني . وهذا ما أوجب اشكالاً وشبهة من آية الله السيد اسماعيل الصدر ﷺ على هذا النوع من الاستصحاب سميت بالشبهة العبائية وحاصلها :

إن إجراء مثل هذا الاستصحاب في المورد يوجب القول بأنَّ الملاقات مع الطاهر توجب النجاسة ، ولا يمكن الالتزام بذلك فقهياً .

ومنها أيضاً الموارد المرتبطة بالمعاملات والحقوق : كبيع السلم المعرّف بانه ابتياع كلي مؤجل بثمن حال ، وكذلك مشاركة أرباب الخمس مع المالك فهل هي على وجه الكلي في المعين أم لا ، وكذا مشاركة أرباب الزكاة .

ب ـ مفردة الجنس فقد جاء مثلاً في كتاب شرح اللمعة في تعريف الطهارة بانها « استعمال طهور مشروط بالنية ، فالاستعمال بمنزلة الجنس وقد علق محقق شرح اللمعة السيد كلانتر على ذلك بقوله : « الجنس هو القدر الجامع بين الماهيات والحقائق الخارجية في عرف أهل الميزان ، ولا يستعمل في الأمور الاعتبارية والأفعال ، وعليه

فالاستعمال بمنزلة الجنس لا نفس الجنس »[١] .

ومن ذلك ما جاء في التنقيح في بيان كلام الشيخ الانصاري ﷺ من ان النجاسة لم يعلم كونها في المتنجسات محمولة على الصورة الجنسية والجسم وان اشتهر في كلماتهم ان كل جسم لاقى نجساً مع رطوبة احدهما ينجس[٢] .

ج ـ مفردة النوع فمثلاً حين يتعرض الفقهاء إلى مسألة الاستحالة في باب المطهرات ويريدون منها تبدل الشيء من نوع إلى آخر ، كتبدل الكلب إلى ملح والعذرة إلىٰ دوود وما إلى ذلك .

قال في العروة : الاستحالة وهي تبدل حقيقة الشيء وصورته النوعية إلىٰ صورة آخرى ... الخ[٣] .

وكذا الحال بالنسبة إلى مسئلة الانقلاب فانهم يتكلمون عن النوع والصورة النوعية وتبدلها ويفرق بعضهم بينهما بان الانقلاب هو من تبدل الشيء إلى نوع آخر عرفاً وليس عقلاً كما هو في الاستحالة ومثاله انقلاب الخل خمراً .

د ـ مفردة الذاتي والعرضي فمن موارد تعرض الفقهاء لهاتين المفردتين نجاسة الكافر واختلافهم في أنها ذاتية او عرضية ، وتنجس الخمر بنجاسة عرضية بالاضافة إلى نجاسته الذاتية ، حيث يبحثون في

---

(١) شرح اللمعة ج١ ص٢٨ .
(٢) التنقيح ج٣ ص١٧٠ .
(٣) العروة ج١ ص١٠٢ .

طهارته بعد ذلك بالانقلاب إلى الخل .

هـ ـ مفردة الجوهر والعرض فمن موارد تعرض الفقهاء لهما ما يذكرونه في باب الاستحالة من ذهاب البعض ، وربما قيل بانه الفاضل الهندي ﷺ إلى التفريق في مطهرية الاستحالة بين الاستحالة في الاعيان النجسة فتطهر ، وبين الاستحالة في الاعيان المتنجسة فلا تطهر وذلك ان النجاسة تترتب على عنوان لا يزول بالاستحالة وهو الجسم او الشيء ولا مدخلية لشيء من الخصوصيات الفردية أو الصنفية ومن الواضح أن الجسمية أو الشيئية صادقتان بعد الاستحالة ايضاً . ثم يستثنى من ذلك الاعراض برغم شمول الشيء للجواهر والاعراض ، وذلك لان العرض لا يقبل الاصابة والملاقات ومن هنا خصصت موثقة عمار في قوله : « ويغسل كل ما اصابه ذلك الماء » التي تعني كل شيء أصابه المتنجس خصصت هذه الموثقة بالجوهر .

ومن ذلك تعرضهم للنسبة بين الحكم وموضوعه فهل هي نسبة المعلول إلى العلة أو من نسبة العرض إلى المعروض أو أن الحكم مجرد أمر اعتباري .

ومن نتائج هذا البحث ان المحقق النراقي أنكر بيع الكلي في الذمة كبيع صاع من الحنطة في الذمة ودليله أن العرض يتفرع على المعروض وجوداً . وبما أن الملكية عرض فلا يمكن أن تتحقق وتتقوم بامر معدوم وهو الكلي في الذمة .

كما يتعرضون لمفردة العرض في التطهير من النجاسات وانه يكفي

ازالة العين فيها دون الاثر . ولا يضر بذلك حكم العقل باستحالة وجود العرض بلا جوهر . الامر الذي يستلزم وجود العين حينما يبقى الاثر موجوداً ، وقد عللوا الحكم بالطهارة بأن الاحكام لا تبتني على الدقة العقلية وإنما تبتني على الانظار العرفية .

و ـ مفردة الحمل فمن موارد تعرضهم لها ما يبحثونه من الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام ... ﴾[1] حيث أستدل بها معظم الفقهاء على نجاسة الكفار وبالخصوص المشركين منهم الذاتية لا العرضية وفي قبال ذلك استشكل بعضهم في الاستدلال بها ووجهه أن كلمة نجس مصدر والمصدر لا يمكن حملة على الذات للمغايرة التامة بينه وبين الذات وعدم الاتحاد بينهما ولو بوجه ما ، وحينئذٍ لا بد من التقدير في الآية ليكون الحمل صحيحاً ومن قبيل حمل الاشتقاق ، فيقال انما المشركون ذوو نجس ، وهذا يتلائم مع نجاستهم العرضية لا الذاتية .

(١) سورة التوبة : الآية ٢٨ .

الكليات في اللغة

قبل كل شيء لا بد من إلفات النظر إلى ان علم اللغة ـ أو فقه اللغة بتعبير أدق ـ هو بصيغته الجديدة المتطورة الرافد لنا في هذا البحث ـ دون علم اللغة القديم ـ وهو الذي عرف الآن باسم (الفيلولوجيا)[١] PhiLoLogie ولكي يكون الطالب على بصيرة نذكر أفرع دراسة فقه اللغة عند المعاصرين :

١ ـ علم الاصوات اللغوية الذي يعرف باسم (الفوناتيك) Laphonetique ويدخل فيه :

(علم الأصوات التشريحي ـ علم الاصوات الهوائي ـ علم الاصوات السمعي) وهذا العلم من خلال معرفة فروعه نجد انه لا يتناول من اللغة إلّا عنصر الصوت فقط ، فيحدد مخارج الاصوات ، وصفاتها ، والطرق المختلفة في إحداثها . وكان القدماء يطلقون عليه اسم علم التجويد .

٢ ـ علم وضائف الاصوات الذي يعرف باسم (الفونولوجيا) LaphonaLogie وهذا العلم لا يتناول من عناصر اللغة إلّا الصوت

---

(١) هذه الكلمة مركبة من لفظين اغريقيين : أحدهما Philos بمعنى الصديق ، الثاني Logos بمعنى الخطبة او الكلام .

وحده مثل الفوناتيك إلّا ان الفرق بينه وبين قسيمه هو أن الفوناتيك يدرس الاصوات في ذاتها دون الاهتمام بالوظائف التي تقوم بها هذه الاصوات في اللغة وهذا بخلاف الفونولوجيا التي تصب معظم اهتمامها على وظيفة الصوت في اللغة[١] .

٣ ـ علم النحو وهو يشمل (علم الصيغ المعروف قديماً بالصرف وحديثاً بالمورفولوجيا Morphologie) ويعالج هذا العلم شكل الكلمة في حالتي السكون والتصرف ، وبحث عناصر بنائها ، ولهذا يطلق بعضهم عليه علم الصيغة البنائي « Morphologie Strwcturelle » أو علم الصيغة التصريفي « Morphologie fLexionnelle » .

٤ ـ علم الدلالة المعروف باسم (السيمانيك) Semantique ويهتم بتحديد معنى الكلمة والعلاقة بين الكلمة والمعنى وتبدل المعنى .

٥ ـ علم النظم المعروف باسم (السنتكس) Syntaxe ويهتم بدراسة تركيب الجملة واشكالها (جملة ابتدائية ـ شرطية ـ تعجبية ...)[٢] .

* والذي أحصيناه من البحوث المتعلقة بالكليات في علم اللغة

---

(١) مباحث الفوناتيك والفونولوجيا يعسر في بعض الاحيان تميز بعضها من بعض ، ولا يزال بعض العلماء يرفض جعل الفوناتيك قسيماً للفونولوجيا بل يدرج الفونولوجيا تحت اسم الفوناتيك .

(٢) ومن أراد المزيد ومعرفة فروع العلم أكثر فليراجع كتب فقه اللغة ولكن نحن ذكرناها على نحو الايجاز للوصول إلى المرام .

الحديث (فقه اللغة) في عدة مواطن :

الموطن الاول : حينما يبحثون عن النظريات الحديثة في أصل اللغة يطرحون رأي (مولر) الالماني الذي يذهب إلى أن اصل اللغة يرجع إلى مفردات معينة تصل إلى (٥٠٠) كلمة مشتركة بين جميع اللغات ويقول : إن هذه الاصول تمثل الرطانة الاولى التي انبعثت منها هذه الالسن المعروفة فهي لذلك تمثل اللغة الانسانية .

والذي يهمنا هو أن مولر لاحظ ـ بعد التحليل ـ أن جميع هذه الاصول تدل على معاني (كلية) .

الموطن الثاني : يطرحون كذلك نظرية أخرى ملخصها أن اللغة تبعث من تقسيم العالم إلى أمرين كليين وهو (طعام ولا طعام) وذلك لما أحس الانسان بالجوع ـ وهو أول حاجة تطرأ على الانسان ـ أراد إشباع حاجته والتعبير عنها ولا يمكنه ذلك إلّا بتقسيم العالم إلى هذين القسمين ـ فيكون التقسيم منشأ للغة ، الذي هو عبارة عن قسمين كليين .

الموطن الثالث : يذكرون في بحث الاشتراك ـ في صدد تحليله واسبابه ـ رأياً وهو أن أكثر ما يدعى أنه مشترك لفظي وهو ليس كذلك بل هو مشترك معنوي أي أن اللفظ وضع للكلي وأستعمل في معانيه إستعمال الكلي الطبيعي في فرده مثل كلمة (الدليل) تطلق على من يدل الطريق وعلى الكتاب السياحي وعلى من يطوف مع السائحين والحجة المنطقية والبرهان ، كل ذلك لأنها دالة لقاصدها وإن كانت في

ذاتها مختلفة .

ولا يخفىٰ أن هذا لا يتأتى في مثل كلمة (الخال) على أخ الام وعلى الشامة في الوجه . فلا يصح كونه مانعاً من وجود الاشتراك اللفظي وإن صح في بعض ما ذكر .

الموطن الرابع : يذكرون في بحث (التضاد) الذي يعني وضع كلمة واحدة لشيئين متضادين « كجون » للابيض والاسود و « قرء » للحيض والطهر و « الجلل » للصغير والكبير : يذكرون أنه ليس من نوع الاشتراك وذلك للاختلاف في منشأه وهو أن الاشتراك ينشأ من أسباب يؤدي إلى وضع الكلمة لمعنيين لا ربط بينهما من قريب أو بعيد وأما التضاد فلما كان دالاً على فردين من كلي واحد ـ فالابيض والاسود دالان على فردين من اللون . والصغير والكبير على فردين من الحجم ـ فمنشأه يكون انزلاق الاسم من الضد إلى الضد الآخر لتلازمهما في الذهن .

وقد نوقش هذا الرأي بأنه لا يفسر جميع ما ورد بل هناك تفسيران لبعض الحالات راجعة إما لناحية نفسية وإما لناحية زمنية أدت إلى تغيير الدلالة .

الموطن الخامس : يذكرون ايضاً في بحث تبدل الدلالة أو الانحراف الدلالي أن الكلمة لا تثبت على معناها دائماً في جميع الأزمان . بل قد تتحول من معنى إلى معنىٰ آخر وهو ما يسمى انحراف الدلالة . وقد ذكر له اشكال ثلاثة إما التخصص أو التعميم أو الانتقال .

والمهم هنا الشكلين الأولين فالتخصيص هو انحراف الكلمة من دلالتها على المعنىٰ الكلي أو معنى الكل إلىٰ الجزئي أو الجزء وذلك مثل كلمة (الصلاة) فهي تعني كل صلة بين اثنين ثم استقرت لتدل على معنىٰ صلة العبد بربه فقط .

وأما التعميم هو انحراف دلالة الكلمة من المعنى الجزئي إلى الكلي او من الجزء إلى الكل وذلك مثل (أنتج) فأصلها اللغوي إلقاح الرجل لناقته لتلد له فصيلاً ، ثم استعملت في كل إحداث شيء يرجع بفائدة سواء كان من نوع الابل أم كان من غيره .

وأخيراً : أنهم يذكرون بحثاً بعنوان (مقولة الجنس) ومقصودهم من ذلك هو ما يدل على التأنيث والتذكير من الالفاظ ، ومن ذلك قولهم : (الجنس المحايد) للكلمة الصالحة للمذكر والمؤنث مثل (البئر) و (الطريق) وغيرهما وليس هو بحثاً له صلة بالكليات في شيء فلا يلتبس .

الكليات في النحو

قبل سرد المواطن التي تعرض لها النحاة حول بحث الكليات لا بد من التنبيه على وجود ثلاثة مصطلحات متشابهة نوعاً ما ، وبيانها مفتاحٌ لفهم الفرق بين البحوث المنطقية والبحوث النحوية حول ما يمكن تسميته بالاسم العام .

والمصطلحات الثلاثة هي :

١ ـ الفرد المردد : وهو المعنى غير المتشخص في الذهن ولا في الخارج ، ويمكن التعبير عنه بـ (إمّا وإمّا) أما عدم تشخصه في الخارج فهو واضح تمام الوضوح فلا يوجد في الخارج شيء يتشخص مع بقاء ترددِه واقعاً وذلك للمضادة الواضحة بين التشخص والتردد الذي يعني بكلمة أخرى غير المتشخص . وأما عدم تشخصه في الذهن فهو بمعنى أن واقعه المردد لا يمكن أن يكون الذهن له صورة واذا فرضنا له صورة فقد تشخصت في الذهن وهو خلاف ترددِه . نعم يمكن انتزاع عنوان مشير له وهو عنوان (الفرد المردد) فهو عنوان لا تردد فيه عند الذهن ، وهو يشير له لا على أن له واقع يكون وراء الاشارة بل يحكي عن الحالة النفسية وهي التردد .

٢ ـ الفرد البدلي : وهو المعنى القابل أن ينطبق على أفراد كثيرة

لكن على نحو البدل لا الدفعة أي إذا انطبق على فرد فهو عند انطباقه هذا لا ينطبق على آخر معه مثل لفظ (رجلٌ) فإنه إذا انطبق على زيدٍ فلا ينطبق على عمروٍ معه دفعة وذلك لما فيه من قيد الوحدة . فلو انطبق على الاثنين معاً فهذا خرق للوحدة المدلول عليها بالتنوين . وهذا هو الذي يعبر عنه بـ (اسم الجنس) وهو قد يكون معيناً واقعاً وقد لا يكون غير معين إلّا في الذهن فقط .

٣ ـ الكلي : وهو المعنى القابل أن ينطبق على أفراد كثيرة على نحو الدفعة فيصح أن نشير إلى جميع الحيوانات ونقول هذا هو (الحيوان) والكلي هو المعبر عن معنى ذهني غير متشخص إلّا بفرده لا بنفسه فلا يوجد في الخارج حيوان أو انسان إلّا في فردٍ منهما .

* والمهم في هذا الكلام كله هو : أن النحو قد يتعرض إلى اسم عام فيشتبه أنه كلي ـ وذلك مثل بحث النكرة والمعرفة مثلاً ـ ولكن الصحيح أن أكثر الكلام في النحو يكون عن اسم الجنس (الفرد البدلي) أي الشائع في فرده على نحو البدل .

وعليه يمكننا أن نسرد بعض البحوث النحوية التي ذكر النحاة فيها اسم الجنس :

أ ـ بحث تنوين التنكير مثل قولنا : « مررت بسيبويهٍ وسيبويهٍ آخر » فالمقصود في الكلام أنه مرّ بسيبويه المعروف بهذا الاسم وبرجلٍ آخر معيّن واقعاً اسمه سيبويه .

ب ـ بحث مسوغات الابتداء بالنكرة : حيث قالوا : إنه يجوز

الابتداء بها إذا عمّت أو خصّت مثل قولنا : « رجل كريمٌ خير من بخيل » في حالة تخصصها .

ومثل قولنا : « لا رجلَ في الدار » في حالة تعميمها فالمقصود هنا أن الرجل غير المعين في الخارج إذا اتصف بالكرم فهو خير من البخيل وأن جميع ما يصح أن ينطبق عليه أنه رجل ـ وهو معين خارجاً وذهناً ـ فليس هو في الدار .

ج ـ بحث النداء حيث قالوا : ان النداء يعرف النكرة فلو قيل (يا رجل) تعرف المنادى ، وهذا في الواقع تعيين لمنطبق اسم الجنس الصالح لأن ينطبق على كل الرجال .

وغيرها من الموارد التي يضيق الاحصاء عنها فلتراجع في مظانّها . ثم أنه يمكن أن نوجز ما تعرض النحاة فيه لبحث الكليات وذلك في ثلاثة مواطن :

الموطن الأول : التعريفات لموضوعات النحو مثل تعريف الكلمة والفاعل والتابع وغير ذلك .

يقول ابن هشام في بحث تعريف الكلمة :

(إنما احتاجوا إلى ذلك ـ أي اشتراط الوضع في تعريف الكلمة ـ لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة ... ولما أخذت القول جنساً للكلمة اغناني عن ذلك الاشتراط) .

وقال أيضاً في بحث التوابع :

(النعت : وهو التابع المشتق أو المؤول به ... الخ ثم قال : التابع جنس

يشمل التوابع الخمسة) .

وقال ابن الناظم عند تعليقه على البيت من الألفية :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلاً :

(فصدّر التعريف بجنس البدل وهو التابع ثم تمّمه بخاصة البدل ...)

وقال أيضاً عند تعليقه على البيت الآخر :

اسمٌ يـعين المسـمى مـطلقاً عـلمه كـجعفر وخـرنقا

(العلم الشخصي : هو الدال على معين مطلقاً ، فالدال على معين جنس للمعارف ومطلق خاصة للعلم ...) .

وغيرها من المواطن الكثيرة في هذا المضمار حتى أنهم جعلوا قواعد التعريف من حدٍّ أو رسم محطاً للنقض والرد داخل النحو .

الموطن الثاني : التقسيمات : وهناك قد ورد مصطلح (الأنواع) مما لا يخلو موضوع من موضوعات النحو عنه تقريباً . فخذ مثلاً :

قول ابن هشام في القطر (لما ذكرت الكلمة بينت أنها جنس تحته ثلاثة أنواع ...) .

وقوله أيضاً (الاعراب جنس تحته أربعة أنواع ...) .

وغير ذلك مما ملأ كتب النحو وغيرها .

الموطن الثالث : ما كان في غير التعريف والتقسيم مما يكون ذكر الكليات فيه استطراداً أو اعتبارها كمسلمات يبتنى عليها حكمٌ من الاحكام وهي مواطن متناثرة في بطون الكتب وإليك بعضها :

١ ـ عندما يذكر تقسيم العلم إلى علم شخصي وعلم جنسي فإنهم

يذكرون أن العلم الجنسي هو الموضوع للمعين والمتشخص في الذهن لا في الخارج مثل إسامة للاسد ، وثعالة للثعلب ، فنرى الصبان يقول في حاشيته على الاشموني :

(علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهناً باعتبار حضورها فيه ...) ثم يأخذ في شرح ذلك والاشكال عليه بما يناسب الطرح المنطقي حيث يقول : (إن الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تُعيِّنها ذهناً وجهة صدقها على كثيرين ...) .

ثم يفسر العلم الجنسي على ضوء كلامه وهو راجع إلى تفسير معنى الكلي الطبيعي .

٢ ـ في بحث الاستثناء حيث يقسم إلى متصل ومنقطع ثم يعرف المتصل بما كان المستثنى من جنس المستثنى منه والمنقطع بما ليس كذلك .

ويعترض عادة على ذلك بأنه يمكن ان يكون المستثنى من نوع المستثنى منه فليس التعريف جامعاً مثل قولنا : جاء القوم إلّا حماراً . فالقوم ليس جنساً بل نوع .

ويرد ذلك بان الجنس هنا بمعنى النوع فلا اشكال .

ولكن الصحيح ان القوم ليس جنساً ولا نوعاً بالمعنى المنطقي بل هو اسم جمع وليس معنى كلياً . نعم معنى الجنس والنوع في اللغة متقاربان إلى مستوى الترادف أي بمعنى المشاكل للشيء ، وهو المقصود في التعريف ولا دافع لذلك .

٣ ـ في بحث التوكيد حيث يذكر التوكيد المعنوي بكل ويقال إنه يشترط أن يكون المؤكَّد بكلٍّ كلياً أو كلاً أي ذا جزئيات أو أجزاء فيقال : جاء العلماء كلهم ورأيت البيت كلَّه .

وغير ذلك من الموارد التي قد تكثر في حواشي كتب النحو كحاشية الصبان وحواشي شرح التصريح على التوضيح للأزهري ، فمن أراد التوسع فليراجع المطولات في ذلك ، لأن مقصودنا بيان بعض الموارد التي تتعلق بالكليات لا جميعها .

الكليات في البلاغة

إن من يدرس الموروث البلاغي يرىٰ وطأة علم المنطق واضحة جداً ، بحيث عولج كثير من المسائل بمنهاج عقلي ـ منطقي بوجه أخص ـ ويمكن أن يكون السبب في ذلك هو كون علماء البلاغة من المتضلعين في العلوم العقلية ، إذ نرىٰ منهم الفلاسفة كالمير شريف الجرجاني ، والمتكلمين كالتفتازاني والقزويني وغيرهم ، مما شكل منهجاً عقلياً في طبيعة درس الفكرة البلاغية ، وقد ذكر بحث الكليات الخمسة في عدة مواطن نشير إلى بعضها :

الموطن الاول : حينما تعرضوا لتعريف المسند إليه (باللام) ذكروا أن لها عدة أقسام منها (لام الحقيقة ولام الاستغراق) وقد فُرِّق ـ في المطول ـ بينهما كالتالي :

ـ لام الحقيقة : هي التي تدخل على الماهية من حيث هي هي كقولك (الرجل خير من المرأة) أي حقيقة الرجل الملحوظة ذهناً خير من حقيقة المرأة الملاحظة ذهناً ولا ينافي في هذا كون بعض أفراد جنس المرأة خيراً من بعض أفراد جنس الرجل لان العوائق قد تمنع مما يستحقه الجنس . وقد تطلق على الفرد باعتبار عهديته في الذهن وذلك لاتحادهما وجوداً ، كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من

تلك الجزئيات كقوله تعالى : ﴿ وأخاف ان يأكله الذئب ﴾ .

ـ لام الاستغراق : هي التي تدخل على الماهية لا من حيث هي هي بل من حيث تحققها في جميع الافراد ، ولذلك الاستثناء معها كقوله تعالى : ﴿ ان الانسان لفي خسر إلّا الذين آمنوا ﴾ .

الموطن الثاني : في بحث تقديم المسند إليه حيث ذكر السكاكي ان المسند اليه اذا تقدم وهو نكرة أفاد تخصيص الجنس او الفرد نحو (رجل جائني) أي لا امرأة أو لا رجلان .

وقد اشكلوا عليه بان (الرجل) صنف لا جنس منطقي ، ولا يخفى أن معنى الجنس هنا هو المعنى اللغوي الذي يعني (الفئة) أو (النوعية) .

الموطن الثالث : في بحث تنكير المسند إليه حيث ذكروا المسوغات البلاغية لتنكيره بقولهم : « وأما تنكيره فللافراد أي للقصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس نحو ﴿ وجاء رجل من أقصىٰ المدينة يسعىٰ ﴾ أو النوعية أي للقصد إلى نوع منه لكون المقصود بالحكم نوعاً من انواع اسم الجنس المنكر كقوله تعالى : ﴿ وعلى ابصارهم غشاوة ﴾ أي نوع من الاغشية وهو غطاء التعامي عن آيات الله ، لكون الغشاء جنس تحته نوعان ، نوع متعارف وهو القائم بالاعين المسمى بالعمى والثاني غير متعارف وهو الغطاء الذي يصرف الابصار عن النظر في آيات الله .

الموطن الرابع : في بحث الاستفهام حيث تعرضوا إلىٰ دلالات

أدوات الاستفهام ومنها دلالة (مَنْ) و (ما) الاستفهاميتين :

فأما (ما) فذكر أنها يطلب بها شرح الاسم وهو الكشف عن معناه ، وبيان مفهومه اللغوي ، كقولك (ما الحركة) فيجاب عنه بما في القواميس اللغوية ، كما يطلب بها ما هية المسمى وحقيقته التي يكون بها الشيء هو هو كقولك (ما الحركة) فيجاب عنه بالجنس والفصل .

وأما (مَنْ) فيسأل بها عن العارض المشخص سواء كان مشخصاً فردياً كأن يقال (زيد) في جواب (من في الدار ؟) أو نوعياً كأن يقال (انسان) في جواب (من عندك ؟) .

وذكر السكاكي : أن (ما) يسأل بها عن الجنس كقولك (ما عندك ؟) أي من أي اجناس الشيء عندك ؟ وقد علق عليه الدسوقي بان المراد (بالجنس) الماهية الكلية متفقة الافراد أو مختلفتها ، مجملة أو مفصلة فيشمل جميع أقسام المقول في جواب ما هو وهو النوع والجنس والماهية التفصيلية والاجمالية .

وأما (مَنْ) يسأل بها عن الجنس من ذوي العِلْم كقولك (من جبريل ؟) أي من أي الاجناس العاقلة هو أملك أم بشر أم جني ؟

وقد تنظّر القزويني على ما ذكر السكاكي ومن أراد فليراجع[1] .

النوطن الخامس : في بحث الفصل والوصل حيث تعرضوا للجامع بين الجملتين المتصلتين بحرف العطف ، وقد ذكروا أن (الجامع العقلي) تارة يكون على نحو الاتحاد بين الشيئين كأن تقول (زيد قائم وهو

---

(١) مختصر المعاني : ١٣٦ .

كريم) حيث أن (زيداً) و (هو) متحدان حقيقة ، أي تجمعهما حقيقة فردية واحدة ، مع أن الجامع في المستعار منه يجب أن يكون أقوى منه في المستعار له !

وأجيب أن التشكيك يمتنع في الماهية الحقيقية المكونة من الذاتيات بينما حقيقة الشيء قد تكون ماهية حقيقية وقد تكون أمراً مركباً من أمور بعضها قابل للشدة والضعف ، فيصح كون الجامع داخلاً في المفهوم ، ألا ترى أن السواد جزء من الشيء الاسود المركب من اللون والمحل ، والسواد مما يقبل الشدة والضعف .

هذا بعض ما تعرض إليه البلاغيون استفادة من البحث المنطقي حول الكليات الخمس وقد رصدنا ما كان يمس صميم البحث البلاغي دون ما كان استطرادياً وإلّا لا حصر لما استطرد اليه البلاغيون ، فمن ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ عندما ذكروا الفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل فان الاول يفهمه من كان عالماً بوضع اللغة ، واما الثاني فلا يقف عليه إلّا المرتاض بصناعة المنطق وذلك لان الحد عبارة عن الماهية التفصيلية ولا يعلم الحقائق المفصلة إلّا من له اتقان بعلم المنطق لعلم حقيقة الذاتيات أعني الجنس والفصل منه . إلى غير ذلك من البحوث ومن أراد التوسع فليطلبها من مظانّها .

الكليات في العلوم الطبيعية

لعل أبرز علم من العلوم الطبيعية تعرض بصراحة للبحوث الكلية وخصوصاً (الجنس ـ النوع ـ الفصل) هو علم (البايولوجي) Biology المعروف بعلم الاحياء وخصوصاً في مبحث تصنيف الكائنات الحية واليك بيانها :

تنوع الكائنات الحية على سطح الكرة الارضية مما يصل بين مليون ونصف مليون نوع مما أدى بالعلماء لأن يبحثوا عن طريقة لتصنيفها ووضعها في مجموعات ليتم تميز بعضها عن البعض الآخر وهذا مما يصعب على الانسان في أول وهلة تميزها لوجود التشابهات الكبيرة فيما بينها وخصوصاً في الخلايا البسيطة كالبكتيريا والاميبا مع أنه توجد فيما بينها أختلافات كثيرة من حيث الشكل والحجم والتركيب وطرق المعيشة ـ وفي الحقيقة كل هذا يدل على أن هناك مدبر ومتقن في هذا الكون العجيب الذي كلما تأمل فيه الانسان وجد أسراراً تجعله يرتبط بقوة جبارة عظيمة وهي الحق سبحانه وتعالى وما ذلك إلّا لترتبط به ويزيد تعلقنا وعشقنا به سبحانه وتعالى ، فأين المتمعنون والمتدبرون في آيات صنعه ، قال تعالى : ﴿ الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفاً ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر

مختلف ألوانها وغرابيب سود ومن الناس والدوآب والانعام مختلف الوانه كذلك انما يخشىٰ الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور ﴾[1] ـ وأُتبع طرق كثيرة في تصنيفها ويمكن حصرها في طريقتين :

الاولى : الطريقة القديمة

يعد المعلم الاول وتلميذه ثيوفراستس أول من قام بتصنيف مفصل للكائنات الحية فصنّفا النباتات حسب شكلها العام والحيوانات حسب معيشتها ، ومن العرب ابن سينا الذي ألف كتاباً عن النباتات الطبيعية وخواصها أيضاً . وبقي هذا التصنيف على هذا النمط حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث جاء العلم النباتي السويدي كارلوس لينيوس (Carlous Linnaeus) ووضع نظاماً عالمياً للتصنيف معتمداً على ثلاثة مبادئ اساسية في نظامه وهي :

المبدأ الاول : هو استعماله للغة اللاتينية في تسميته لانواع الكائنات الحية لانها اللغة الرائجة في ذلك العصر لمصطلحاتهم العلمية .

المبدأ الثاني : هو استعماله للتسمية الثنائية (BinomiaL Nomenclqture) لوصف أي كائن حي ، أي أنه أطلق على كل نوع من أنواع الكائنات الحية اسماً علمياً مكوناً من كلمتين :

---

(١) فاطر : ٢٧ ـ ٢٨ .

الكلمة الاولى : تدل على اسم الجنس وتبدأ بحرف كبير .

الكلمة الثانية : تدل على اسم النوع وتبدأ بحرف صغير .

ويتشكل من اسم الجنس واسم النوع معاً الاسم العلمي لذلك الكائن الحي .

فمثلاً : أعطيت مجموعة القطط كلها اسم الجنس (Felis) غير أن مجموعة صغيرة أعطيت اسم النوع (الاسم الوصفي أو العادي) (Leo) وتُستعمل هاتين الكلمتين مع بعضهما (FeLis leo) لتعني الاسم العلمي لنوع الأسد . وهو أحد انواع القطط .

ومن هنا عرّفوا النوع بانه : مجموعة من الأفراد المتشابهة ، والتي يمكن أن تتزاوج مع بعضها في الطبيعة ، وتنتج أفراداً خصبة ، تستطيع بدورها التزاوج فيما بينها أيضاً .

المبدأ الثالث : من المبادئ التي وضعها لينيوس هو استعماله للمراتب التصنيفية (Categories) وهي سبع مراتب مختلفة ، تبدأ بالمرتبة الصغيرة النوع وتنتهي بالمملكة وهذه المراتب هي :

النوع ـ الجنس الفصيلة ـ الرتبة ـ الطائفة ـ القسم ـ الشعبة « القبيلة » ـ المملكة .

وينص على ان هذه المراتب لا وجود لها إلّا بالوجود الذهني ولا وجود لها في الطبيعة وإنما الشيء الموجود فعلاً هو الفرد فقط . ولهذا وضع لينيوس مع باقي علماء عصره الكائنات الحية في مجموعتين كبيرتين هما :

المملكة الحيوانية والمملكة النباتية . وإليك مثال :

الاسم الشائع	اسم النوع Species	الجنس Genus	الفصيلة Family	الرتبة Order
الاسد	Ieo	القط	القط	آكلة اللحوم
الذرة	Mays	الذرة	النجيلية	النجيليات

الاسم الشائع	الطائفة Class	الشعبة Phylum	المملكة Kingdom
الاسد	الثدييات	الحبليات	الحيوانية
الذرة	مغطاة البذور	الوعائيات	النباتية

الثانية : الطريقة الحديثة

وهي في الحقيقة تشبه الطريقة القديمة في تصنيفها واعتمادها على بعض المبادئ السابقة ـ الثاني والثالث ـ حيث جل اعتمادها على اساس التشابه التركيبي او الاعضاء المتشابهة غير أنه أضاف ثلاث ممالك جديدة إلى المملكتين السابقتين فاصبحت الممالك خمساً وهي :

١ ـ المملكة الحيوانية . ٢ ـ المملكة النباتية . ٣ ـ المملكة البدائية

(موليزا) ٤ ـ المملكة الطلائعية (بروتيستا) ٥ ـ المملكة الفطرية .

والسبب الرئيس في إيجاد ممالك جديدة هو انهم شاهدوا بعض الكائنات الحية ولم يعرفوا فصلها ووضعها في أي مجموعة مثل اليوجلينا حيث أعتبرها علماء الحيوان بأنها حيوان وذلك لكونها تتحرك كالحيوانات ، بينما أعتبرها علماء النبات أنها نبات ، وذلك لانها ذاتية التغذية ، إذ تقوم بصنع غذائها بنفسها عن طريق عملية البناء الضوئي .

والخلاصة :

أنه بمعرفة مصطلح الجنس والنوع وكذلك الفصل الذي دوره دور المائز بين هذه الكائنات الحية وغيرها من الجمادات استطاع علماء هذا العلم من تصنيف الاحياء ووضعها في مجموعات متمائزة .

وفي الواقع نستطيع أن نضع أي تصنيف وفق اسم الجنس واسم النوع سواء في علم الكيمياء أم في الجولوجيا والفيزياء أو غير ذلك من العلوم .

فالتصنيف قوامه مبحث الذاتيات والعرضيات .

معنى
الكليات الخمس

ثانياً : معنى الكليات الخمس

تمهيد :

يعتبر هذا البحث من البحوث الممهدة للدخول في فن الحكمة ولعل السؤال يتبادر ما السبب في مجيئه لعلم المنطق ؟

نحن قلنا في بيان الموضوع لعلم المنطق أنه يبحث عن القول الشارح لأجل الوصول إلى المجاهيل التصورية ولكن هذا الموضوع متوقف على مقدمة وهي معرفة الكليات الخمس .

توضيح ذلك :

التعريف معناه : بيان حقيقة الشيء . ولا يتم إلّا عن طريق الحدود والرسوم .

والحد يعرف بالجنس والفصل القريبين إن كان تاماً وإلّا فناقصاً .

والرسم يعرف بالجنس القريب والخاصة إن كان تاماً وإلّا فناقصاً .

وهذه الأمور كلها « الجنس ـ الفصل ـ الخاصة » من أقسام الكليات الخمسة .

فتبين :

∵ موضوع علم المنطق التعريف .

∵ التعريف متوقف على الكليات الخمس .

∴ موضوع علم المنطق متوقف على الكليات الخمس .

(فاولاً وبالذات) هذا المبحث خاص بالفلسفة . (وثانياً وبالعرض) يبحث في المنطق .

ومن هنا يجدر بنا أن نشير إلىٰ نقاط مهمة :

١ ـ اصل هذا المبحث :

هذا المبحث ليس حديث عهد في علم المنطق بل كان موجوداً في ارغانون ارسطو . ولكن صعب على كثير من الناس فهم كلام ارسطو فقام رجل من مدينة صور يسمى بفرفوريس المتوفى عام (٣٠٤ م) بشرح كتاب ارسطو مضيفاً إليه بعض المواضيع من قبيل أن ارغانون ارسطو كان يتكلم عن المحمولات بينما يفكر فرفوريس في الاصناف . وجعل كتابه مقدمة لكتاب ارسطو .

فعند شرحه لكتاب ارسطو قام بجمع مبحث الكليات الخمس في كتاب مستقل أطلق عليه « ايساغوجي فرفوريس » وأبتكر الشجرة الهرمية التي توضح الكليات الخمس .

وقيل أن رجلاً يقال له ايساغوجي هو الذي إستخرجها ودوّنها فسميت باسمه .

٢ ـ بعض الاسماء الأخرى لهذا المبحث :

كان يسمى باليونانية مبحث « ايساغوجي » وتعنى هذه الكليات الخمس [ايسا = كلي ، غوجي = خمس] .

والافضل أن نطلق عليها « بالمدخل » لأصلها في اليونانية حيث جعلها فرفوريس مدخلاً ومقدمة لمنطق ارسطو .

ولهذا أعتبرها الاوائل من المناطقة « المدخل في علم المنطق » وأسماها ابن سينا في كتابه « النجاة » بالخمس المفردة وفي كتابه الاشارات والتنبيهات بالالفاظ الخمسة ، وأسماها الغزالي في مقاصد الفلاسفة بـ « الخمس المفردة » أو بالمفردات الخمس[١] . وبعضهم أسماها بالمحمولات الخمس أو المقولات الخمس وهي المناسبة في نظري لما سنشير إليه من أن هذه الكليات أمور محمولة فلا تعرف إلّا بعد عملية الحمل . مع أن بقية الاسماء لها توجيهاتها المناسبة كما سيتضح في طي الكلام .

٣ ـ معنى الكليات الخمس[٢] :

الكليات الخمس هي : الفاظ كلية يتضمن معناه العام حقائق

---

(١) أكثر المناطقة جعلوا مبحث الكليات الخمس بالالفاظ المفردة مع أنه يمكن اعتبارها في المركبة ايضاً ولعله يرجع ذلك للتسهيل على الباحثين وإلا فكل مفهوم لا يخلو من تلك الخمسة مفرداً كان أو مركباً .

(٢) البحث هنا يتعلق بالكليات الخمس التي لها أفراد بحسب نفس الامر سواء ذهناً أم خارجاً أما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها لا خارجاً ولا ذهناً كاللاشيء فلا يتعلق بحثنا فيه .

جزئية خارجية .

بيان ذلك : الحيوان لفظ كلي يتضمن معناه حقائق جزئية خارجية (الانسان ـ البقر ـ الفرس ...) .

الانسان لفظ كلي يتضمن معناه حقائق جزئية خارجية (محمد ـ علي ـ فاطمة ...) .

وكذلك الناطق والماشي والضاحك الفاظ كلية يتضمن معناها العام حقائق جزئية خارجية .

* قد يقال بوجود التسامح في هذا التعريف من جهتين :

١ ـ ذكر لفظ حقائق فإن لفظ الحيوان مثلاً ـ الجنس ـ لفظ كلي يشتمل على حقائق متعددة كالانسان والبقر والفرس ونحو ذلك ولكن مثل لفظ الانسان لا يشتمل إلّا على حقيقة واحدة نعم هو مشتمل على أفراد لحقيقة واحدة .

وهكذا الحال بالنسبة للناطق ـ الفصل ـ اللهم إلّا أن يقال بأن قصدنا بالحقائق الامور والعينات لا أكثر . وهو غير دقيق منطقياً .

٢ ـ ذكر لفظ جزئية ـ فإن الحيوان ـ لفظ يتضمن معناه حقائق كلية لا جزئية فإن ما يتضمنه أي الانسان والبقر والفرس ... الخ حقائق كلية وذلك لانها من الانواع والنوع كلي بلا شك . اللهم إلّا أن نعتبرها جزئية إضافية فهي بالاضافة لما فوقها تعتبر جزئية ـ الجزئي الاضافي ـ ولكن هذا مما لا ينبغي[1] .

---

(١) سوف تأتي الاشارة إليه عند بيان حصر الكليات الخمس .

وقيدت بالخمس لانها محصورة في أمور خمسة كما سيأتي .

وهذا المبحث يمر بمرحلة نطلق عليها مرحلة التجزئة والتحليل وذلك : لاننا عندما نقول : الانسان : حيوان ناطق .

فكأننا حللنا الانسان إلى جزئين :

١ ـ جزء عام ← الحيوان .

٢ ـ جزء خاص ← الناطق .

فمن خلال عملية التحليل والتجزئة توصلنا إلى الانسان وإلى أنه يمتاز عن غيره في الناطقية ، ويشترك مع غيره في الحيوانية .

تنبيه :

وجدتنا في تعريف الكليات الخمس أننا قلنا بانها الفاظ وهذا ما ذهب إليه الشيخ الرئيس في كتابه الاشارات والنجاة حيث قال : « والالفاظ الكلية خمسة »[١] بينما الكاتبي في تحرير القواعد المنطقية أدرجها في مباحث المعاني حيث قال : « الفصل الثاني في المعاني المفردة ... »[٢] .

فالشيخ ناظر إلى امثلتها والكاتبي ناظر إلى بيانها ، والنظر إلى امثلة الكليات الخمس الفاظ والنظر إلى تعريفها معان .

ولكن قد يقال بان الافضل إدراجها في مباحث المعاني وسر ذلك أن

---

(١) الاشارات والتنبيهات ص١٨٧ .

(٢) تحرير القواعد المنطقية ص ٤٤ .

ما يتصف بالكلية أولاً وبالذات المعنى لا اللفظ ، والامر سهل .

ملاحظة :

المفروض أن يقدم مبحث الحمل على مبحث الكليات الخمس لاننا عندما نريد أن نعرف الحيوان من أي قسم من أقسام الكليات الخمس لا نستطيع ذلك إلّا بعد عملية الحمل فنقول : الانسان : حيوان ناطق . فأتوصل إلى كون الحيوان جنس والناطق فصل .

فكأنَّ العملية تمر بثلاث خطوات لمعرفة ذلك :

١ ـ عملية التحليل والتجزئة .

٢ ـ عملية الحمل .

٣ ـ الاستنتاج .

فمن هنا قدمت مبحث الحمل وهذا مغاير لما عليه بعض الكتب المنطقية في ترتيب هذا المبحث .

ولكن قد يقال بأن الأفضل عكس ذلك ، وذلك لان الحمل يتوقف على الكليات ومعرفتها لانها قوامه واجزائه التي يتشكل منها ومن المعلوم أن ذلك يعطيها الاولوية في التقدم والرتبة .

ولكن قد عرفت سر تقديمنا لمبحث الحمل فلا داعي للتطويل .

الجمل وأقسامه

ثالثاً : الحمل وأقسامه

تعريفه[1] :

الاتحاد بين شيئين .

أو بعبارة أخرى : الحكم بشيء على شيء أو قل أثبات شيء لشيء ، بمعنى أن [هذا ذاك] .

وقد يلاحظ على التعريف الاول بأنه ليس تعريف الحمل وإنما هو ملاك صحة الحمل ، وأيضاً بأنَّ قولنا [هذا ذاك] يوجب خروج حمل الاشتقاق لانه حمل ـ ذو هو ـ وليس حمل هو هو حتى يقال انه من هذا ذاك .

والجواب على ذلك موكول إلى رسالتنا في الحمل .

---

(١) ذكرنا مبحث الحمل في هذه الرسالة على نحو الايجاز الشديد فمن أراد التوسع فيه ومعرفة نظرت المناطقة مع الفلاسفة في هذا المبحث ، فليراجع رسالتنا في الحمل .

شروطه :

في كل حمل لا بد من شرطين حتى يكون صحيحاً :

١ ـ جهة المغايرة وذلك حتى يكون الحمل مفيداً لان الحمل لما كان إثبات الاتحاد بين شيئين فلا بد من التعدد والمغايرة من جهة وإلّا فمع الاتحاد من جميع الجهات لا معنى للحمل واثبات ما هو ثابت .

٢ ـ جهة الاتحاد ، وذلك حتى يكون الحمل صحيحاً .

ومن هنا قالوا : (لا يصح الحمل بين المتباينين إذ لا اتحاد بينهما ، ولا يصح حمل الشيء على نفسه إذ الشيء لا يغاير نفسه) .

فقولنا : الانسان : حيوان ناطق .

جهة المغايرة بينهما الاجمال والتفصيل حيث أن الانسان مجمل والحيوان الناطق مفصل .

وجهة الاتحاد في المفهوم حيث أن مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان الناطق واحد .

أقسامه :

ينقسم الحمل باعتبارات وحيثيات إلى أقسام عديدة لكن نحاول ان نقتصر على ما يفيدنا في هذا المبحث والمشهور منها وهي :

١ ـ الحمل الطبعي والوضعي

إعتباره : ينقسم بإعتبار أعمية مفهوم المحمول عن مفهوم الموضوع أو العكس إلى طبعي ووضعي .

أي : تارة عندنا حمل الاعم مفهوماً على الاخص مفهوماً وتارة عندنا حمل الاخص مفهوماً على الاعم مفهوماً .

الاخص مفهوماً هو : ما أُخذ فيه مفهوم آخر هو المحمول .

مثاله : الانسان : حيوان .

فالانسان أخص مفهوماً من الحيوان لكون الانسان مأخوذاً في حده الحيوان .

الاعم مفهوماً هو : ما لم يؤخذ فيه مفهوم آخر هو المحمول .

مثاله : الحيوان : إنسان .

فلو عرّفنا الحيوان لقلنا : جسم حساس نام متحرك بالارادة .

فنجد أن المحمول على الحيوان لم يؤخذ في حده . فالانسان أخص من الحيوان .

وايضاً هناك ضابطة أخرى لمعرفة الاعم من الاخص مفادها :

أن الاعم هو الذي تكون قيوده أقل من قيود الاخص والعكس يكون أخص .

فقيود الحيوان أقل من قيود الانسان كما هو واضح .

س / ما الحمل الطبعي والوضعي ؟

الحمل الطبعي : ذلك الحمل الذي يُحمل فيه الاعم مفهوماً على الاخص مفهوماً بحسب مقتضى الطبع كقولي : الانسان حيوان ، وسمي بهذا الاسم لان الطبع لا يأباه .

الحمل الوضعي : ذلك الحمل الذي حمل فيه الاخص مفهوماً على الاعم مفهوماً . بحسب الوضع والجعل كقولي : الحيوان انسان ، وسمي بهذا الاسم لان الطبع يأباه .

٢ ـ الحمل المواطاة والاشتقاق[١]

إعتباره :

ينقسم الحمل بإعتبار حمل المحمول على الموضوع باعتبار أمر زائد وعدم كونه كذلك إلى مواطاة واشتقاق .

١ ـ حمل المواطاة :

هو أن يحمل المحمول على الموضوع بلا إعتبار أمر زائد .

مثال : الانسان ضاحك .

---

(١) حصل بينهم خلاف في كون المقسم لهما الحمل الشائع أم لا ؟ وبعبارة أوضح هل يرجعان إلى الحمل الشائع الصناعي أم إلى الحمل الاولي .
(تحقيق ذلك في رسالة الحمل) .

ويطلق عليه حمل « هو هو » أو « هذا ذاك » .

٢ ـ حمل الاشتقاق :

وهو أن يتوقف اتحاد المحمول مع الموضوع على إعتبار أمر زائد كتقدير ذي ، أو الاشتقاق .

مثال : الانسان ضحك .

فلا يصح الحمل إلّا بأحد شيئين :

١ ـ أن يشتق منه اسم فيقال : الانسان ضاحك .

٢ ـ أن يضاف إليه « ذو » فيقال : الانسان ذو ضحك ، ويطلق عليه حمل « هو ذو هو » .

٣ ـ الحمل الذاتي الاولي والشائع الصناعي

إعتباره :

ينقسم بحسب الاتحاد المفهومي تارة والاتحاد المصداقي أخرى إلى ذاتي أولي وشائع صناعي .

١ ـ الحمل الذاتي الاولي :

هو ما كان الاتحاد فيه بين الموضوع والمحمول مفهوماً والتغاير إعتباراً .

مثاله : الانسان : حيوان ناطق .

فإن مفهوم الانسان متحد مع مفهوم حيوان ناطق والانسان يغاير الحيوان الناطق من حيث كون الموضوع معرَّفاً والمحمول معرِّفاً أو قل بالاجمال والتفصيل كما سبق .

وسمي ذاتياً لان المحمول فيه ذاتي للموضوع ، وأولياً لانه من الضروريات الأولية ، التي لا يتوقف التصديق بها على أزيد من تصور الموضوع والمحمول .

٢ ـ الحمل الشائع الصناعي :

هو ما كان الاتحاد فيه بين الموضوع والمحمول في المصداق والتغاير في المفهوم .

مثاله : الانسان : ضاحك .

فإن الموضوع يختلف مفهوماً عن المحمول ، ولكن مصداقهما واحد وهو كون الموضوع فرداً من أفراد المحمول .

وسمي شائعاً لأنه الشائع في المحاورات ، وصناعياً لانه المعروف والمستعمل في الصناعات والعلوم ، ولهذا يطلق عليه « الحمل المتعارف » .

تنبيهان :

١ ـ ليعلم أن جهة المغايرة أمرٌ اعتباري فقد تحقق بـ :

بالاختلاف الاجمالي والتفصيلي ـ وبالاختلاف الابهامي وغيره ـ

وبالاختلاف بالتحصيل ـ وبالاختلاف بفرض السلب للشيء عن نفسه .

٢ ـ الحمل (الطبعي والمواطاة والشائع) هو مقصدنا في مبحث الكليات الخمس دون (الوضعي والاشتقاق والذاتي الاولي) .

* * *

وجه
الحصر في الكليات
الخمس

رابعاً : وجه الحصر في الكليات الخمس

معنى الحصر[1] :

الحصر لغة : مصدر بمعنى الاحاطة والتحديد والتعديد والتضييق والمنع والحبس .

ومنه قوله تعالى في سورة بني اسرائيل : ﴿ وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا ﴾ .

أي : محبساً لا يقدرون على الخروج منه أبد الآباد .

أما عند المصطلحين :

الحصر عند أهل العربية هو اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه ويعرف بالقصر أيضاً الذي هو عبارة عن حبس شيء في شيء بطريق معهود .

أما عند المنطقيين عبارة عن كون القضية محصورة نحو كل انسان

---

(١) محيط المحيط : ص١٧٣ .

حيوان وتسمى مسورة ايضاً .

أقسام الحصر :

١ ـ الحصر العقلي : هو الدائر بين الاثبات والنفي لا يجوّز العقل فيما وراءه شيئاً آخر . ويطلق عليه الحصر الحقيقي .

٢ ـ الحصر النقلي : هو الدائر في النصوص المعتبرة حجيتها .

٣ ـ الحصر الاستقرائي : هو الدائر بتتبع الجزئيات في المسألة لوضع القانون الكلي ويطلق عليه بالحصر الوقوعي .

س / من أي الأنواع السابقة حصر الكليات الخمس ؟

أكثر المناطقة ذهب إلى أن الحصر في الكليات الخمس حصر عقلي كما سنبينه ولكن لا مانع من القول بالحصر الاستقرائي فتتبعوا هذا المبحث لم يجدوا سوى هذه الأمور الخمسة . وخصوصاً إذا أردنا بها ألفاظها كما أشرنا اليه مسبقاً فلو كان ثمة قسم آخر لبان .

ولعل الذين ذهبوا إلى الحصر العقلي نظروا إلى معانيها فجعلوا الحصر فيها حصراً عقلياً .

وتبعاً للمشهور نبين طريقة الحصر العقلي في هذه الأمور الخمسة :

كل كلي إما أن يكون نفس حقيقة ما تحته من الجزئيات ، أو بعضاً من حقيقة تلك الجزئيات ، أو خارجاً عنها .

ويطلق على الاول والثاني « الذاتي » ويطلق على الثالث « العرضي » .

والاول : ما يكون نفس ما تحته من الجزئيات وهو النوع .

والثاني : ـ ما يكون بعضاً من حقيقة الجزئيات ـ فعلى قسمين :

أحدهما : أن يكون تمام المشترك بين الماهية[1] وبين جزئيات أخرى وهو الجنس .

ثانيهما : أن لا يكون كذلك وهو الفصل .

فالذاتيات ثلاثة : جنس ـ نوع ـ فصل .

والثالث : ـ ما يكون خارجاً عن الجزئيات ـ فعلى قسمين :

أحدهما : أن يكون عرضياً مشتركاً بين الماهية وغيرها وهو العرضي العام .

ثانيهما : أن لا يكون كذلك وهو العرضي الخاص .

فالعرضيات اثنتان : خاصة ـ عام .

فالمجموع خمسة .

(٣) ذاتيات + (٢) عرضيات = خمس كليات .

ولا بد من الالتفات إلى أن قولنا : أن الكلي إذا نسب إلى ما تحته من الجزئيات فهو أعم من كونه حقيقياً أو إضافياً .

ومرده إلى القسمة الثنائية على النحو التالي :

---

(١) سوف يأتي ما المقصود بالماهية في ص١٢٢ .

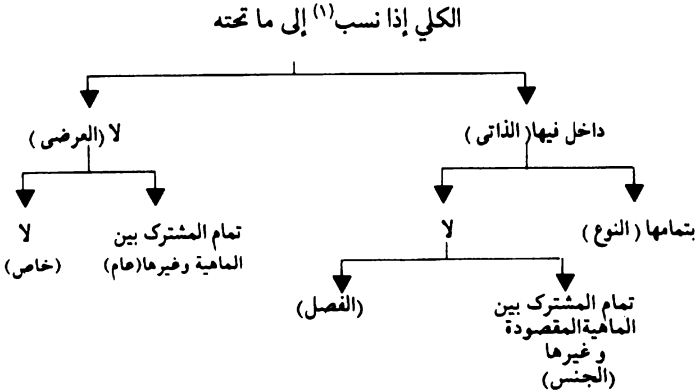

ملاحظة : قولنا أن هذه الكليات خمسة أنواع ، فمقصودنا من النوع هنا أن هذه الخمسة عين حقيقتها فالجنس نوع باعتبار أنه كلي من الكليات التي تكون الكلية عين حقيقتها وقس على الباقي .

دفع شبهة :

أنتم قلتم في الحصر إن كان تمام المشترك بين الماهية المقصودة وغيرها فهو الجنس وإلّا فهو الفصل .

نقول : أن الاجناس البعيدة لا تدخل تحت الجنس لعدم انطباق ما هو ملاك الجنس عليها ، وإنما ينطبق عليها ما هو ملاك الفصل وهذا

---

(١) نسب بمعنى حمل والحمل هنا حمل المواطاة « هو هو » لا حمل الاشتقاق « هو ذو هو » .

يعني أنها فصول لا أجناس ؟

فمثلاً : الجسم النامي بالنسبة إلى الانسان والفرس جزء مشترك لانَّ تمام المشترك بينهما هو الحيوان ، وكذلك الجسم المطلق بالنسبة إلى الانسان والشجر والفرس يعتبر جزئه لانَّ تمام المشترك الجسم النامي . فيلزم أن تكون الاجناس البعيدة داخلة في حد الفصل .

والجواب عليها :

صحيحٌ أن الجسم النامي والجسم المطلق ليس تمام المشترك في الموارد المتقدمة ، لكن الجسم النامي تمام المشترك بالنسبة إلى الانسان والشجر وكذا الجسم المطلق بالنسبة إلى الانسان والحجر تمام المشترك .

* * *

تفصيل
الكليات الخمس
قسم الذاتيات

المخطط العام لأقسام الكليات

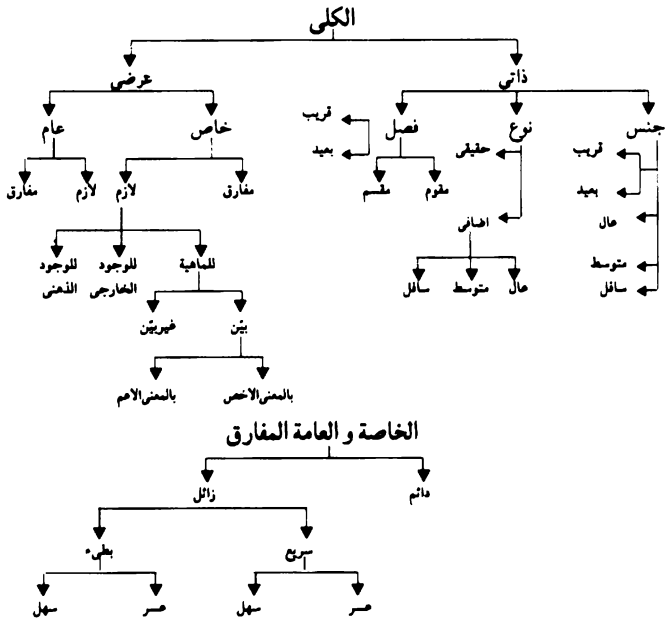

الخاصة و العامة المفارق

خامساً : تفصيل الكليات الخمس

أولاً : قسم الذاتيات

تعريف الذاتي :

الذاتي له اصطلاحات في المنطق تختلف معانيها والمهم عندنا أن نتعرف على مصطلح الذاتي في هذا المبحث ـ مبحث الكليات الخمس ـ.

الذاتي : المحمول الذي يكون مقوماً لذات الشيء غير خارج عنه . فقولنا « ما يقوم ذات الشيء » نعني به ما لا تتحقق تلك الماهية إلّا به ، سواء كان نفس الماهية ـ فانها ذاتية لافرادها ـ (كالانسان) لمحمد وعلي ، فإن خواص الذاتي موجودة فيها ، أو كان جزءاً منها (كالحيوان) للانسان أو (كالناطق) له .

وجاء في كتاب تهافت الفلاسفة الذاتي هو : « أن يكون المحمول مأخوذاً في حد الموضوع ، مقوّماً له ، داخلاً في حقيقته »[1] .

وبتعبير سلس هو الكلي الذي يعد حقيقة مستقلة (كالانسان) أو

---

(١) تهافت الفلاسفة ص٢٤٩ .

جزء حقيقة (كالحيوان) جزء حقيقة الانسان المؤلفة من الحيوان والناطق وكذلك (الناطق) يعد جزء حقيقة الانسان أيضاً .

س / ما المقصود بالماهية ؟

الماهية لغة : مصدر جعلي مأخوذ من (ما هو) ففي الاصل هي : ما هُوية « حذفت الواو وأبدلت الضمة إلىٰ كسرة (ماهِية) والياء هي ياء النسبة ، أي الشيء المنسوب إلى « ما هو » والتاء فيها تاء المصدرية . وجاء عن بعضهم في تعليقته على الشوارق ان لفظة الماهية مركبة من ما الاستفهامية وياء النسبة وتاء المصدرية فالاصل [ماية] فزيدت الهمزة بعد الالف لمجانستها أياه هرباً من التقاء ساكنين فصارت [مائية] ثم قلبت الهمزة هاء فصارت [ماهية] والياء الموجودة فيها للنسبة إلى ما هو ، وإنما نسبت إلى ما هو لانها تقع جواباً عنه .

الماهية اصطلاحاً :

استعملت الماهية في اصطلاحين :

١ ـ الماهية بالمعنى الاعم : وهو ما به الشيء هو هو وبهذا المعنى تطلق على الواجب تعالى ولذا يقال : « ماهيته إنيته » . وكذلك على الموجود . وليس هو مرادنا في هذا المبحث .

٢ ـ الماهية بالمعنى الاخص : وهو ما يقال في جواب ما هو .

وهو الشائع في السنتهم وهذا المعنى ما ذهب اليه ملا صدرا

الشيرازي حيث قال: « والماهية ما به يجاب عن السؤال بما هو، كما أن الكميّة ما به يجاب عن السؤال بكم »[١].

وبهذا المعنى لا تطلق على الواجب تعالى ولا على الوجود.

مثال: إننا عندما نسأل عن حقيقة الانسان بقولنا: ما هو الانسان؟

نجاب: (الانسان: حيوان ناطق).

فعبارة حيوان ناطق المقولة في جواب سؤالنا: ما هو الانسان؟

هي ماهية الانسان.

وهذا الاصطلاح هو مقصودنا في بحثنا، فلا يَلتبس الأمر عليك.

خصائص الذاتي:

١ ـ الذاتي بيّن الثبوت لذي الذاتي ـ لنفس الذات ـ ومعناه: إذا عرفنا أن الانسان: حيوان ناطق. فلا نحتاج إلى برهان لاثبات هذه القضية. فلكي نحمل المحمول على الموضوع لا نحتاج إلى دليل وبرهان.

وهذا ما يعبر عنه بانه لا يحتاج إلى واسطة في الإثبات.

٢ ـ أن الذاتي لا يعلل أي [لا يحتاج إلى علة وراء علة الموضوع والذات] ومعناه: أن الذي جعل الانسان لا يحتاج إلى جعل وراء جعل الانسان كجعل الحيوانية والناطقية، لانه بإيجاد الانسان قد وجدت الحيوانية والناطقية.

---

(١) الاسفار: ج ٢ ص ١.

وهذا ما يعبر عنه بانه لا يحتاج إلى واسطة في الثبوت .

* إختبر نفسك :

قد يقال بان هاتين الخاصيتين ليس من خصوصيات الذاتي فحسب بل حتى العرضي وذلك من قبيل الفردية بالنسبة للتسعة ، فالفردية أمر عرضي بلا شك مع أنه بيّن الثبوت فمجرد أن تثبت الفردية لا يُحتاج إلى دليل لاثبات التسعة والسبعة ... الخ . وكذلك يمتلك الخاصية الثانية فجعل وتحقق ماهية الفردية يتحقق أيضاً التسعة والسبعة ... الخ .

فماذ تقول ؟

٣ ـ أجزاء الذاتي متقدمة على الكل .

ومعناه : أن الذاتي يتقدم على الذات في مقام التعقل والادراك التفصيلي بمعنى اننا نتعقل الجنس والفصل مسبقاً ثم نتعقل الانسان مثلاً .

ولهذا يقولون : أن المفاهيم الذاتية تعقلها وتصورها متقدم على تصور الماهية .

وبهذا البيان يندفع ما يقال : أن الاجزاء عين الكل ، فسيكون تقدمها على الكل بمعنى تقدمها على نفسها ، وتقدم الشيء على نفسه محال .

لاننا قلنا : بان عملية التقدم للاجزاء في مقام الذهن والتصور وليس هذا من باب تقدم الشيء على نفسه .

وهذه الخصائص الثلاث أشار إليها الحكيم السبزواري في منظومته بقوله :

ذاتي شيء لم يكـــن مـعللا وكـــان مـا يسـبقه تـعقلا
وكـــان أيـضاً بـيّن الثـبوت له وعـرضيّه اعـرفن مـقابله[1]

٤ ـ وقد يزاد أمر آخر أشار اليه الشيخ بقوله :

وكـل كـلي فـاما ان رفـع وجـود مـا قـيل عـليه يـمتنع
كـالجسم للانسـان والنـبات فـهو الذي له يـقال الذاتي

ومحصله : أن من خصائص الذاتي امتناع رفعه عن الماهية بحيث لا يمكن تقرر الماهية بدونه . ومن هنا قال في شرح المطالع بان يجب أثباته للماهية ـ الذات ـ .

س / لماذا سمي الذاتي ذاتياً ؟

سمي الذاتي ذاتياً لانه لا ينفك فالحقيقة ذات للكلي أي أن الذات والماهية للموضوع قوامها بذلك الذاتي بحيث إذا كان الذاتي موجوداً فالذات موجودة ، وإذا انتفى انتفت كالحيوان المقوم للانسان والناطق المقوم للانسان .

وكما جاء في بعض الحواشي على الشوارق من أن تسمية هذه الثلاثة ـ الجنس ـ النوع ـ الفصل ـ بالذاتيات لاجل أنها منتزعة عن ذات الشيء بذاته وإن مصداق حملها على الشيء هو ذاته من غير

(١) أي خصائص العرضي في قبال خصائص الذاتي على ما سيأتي .

حاجة إلى ضميمة زائدة على ذاته وإن كانت إعتبارية .

ولعل هذا الجواب دفعٌ لما نقل عن الشيخ في الاشارات من أنه كيف تطلق على هذه الثلاثة ذاتيات ، فإنَّ الذاتي ما له نسبه إلى ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء بل إنما ينسب إلى الشيء ما ليس هو .

وقد وقع الخلاف في إطلاق الذاتي على النوع ، وقد منع أكثر القدماء من ذلك حسبما نقله العلامة الحلي ﷺ في الجوهر النضيد ، لان الذاتي منسوب إلى الذات والشيء لا ينسب إلى نفسه ، ولكن عدل عن ذلك المتأخرون والشيخ والمحقق والعلامة منهم وجوابهم على الاشكال :

أولاً : ما عن المحقق والقطب : أن الذاتي حينما يطلق ويراد به النوع لا ينسب إلى نفس الماهية حتى يرد الاشكال بل إلى الافراد ـ الاجزاء مجموعاً ـ فيراد من الذات الاجزاء مجموعاً . وهذا ما يعبر عنه بالذاتي بالحمل الشائع لا بالحمل الاولي .

ثانياً : إن هذا الاطلاق اصطلاحي ولا يلزم فيه مراعاة جهات الادب كما هو الحال في الاصطلاحات اللغوية . وإلّا لما صحت النسبة إذ أن الصحيح أن يقال ذووي لا ذاتي لوجوب حذف التاء في النسبة وقد أجاب بذلك الكافجي والقاضي ونقل عن الشيخ في الشفاء .

فائدة :

جاء عن المحقق الطوسي ما نصه : « وقد يقال ـ للذاتي ـ جزء الماهية بالمجاز ، فإن الجزء الحقيقي لا يحمل على كله بالمواطاة . والذاتي يحمل

على الماهية ، بل إنما يكون اللفظ الدال عليه جزءاً من حدها ، فهو يشبه الجزء لذلك ، وقد إضطر إلى إطلاق الجزء عليه لعوز العبارة عنه »[١] انتهى .

وبعبارة أوضح :

إن اطلاق الجزء على الذاتي إطلاق مجازي ، لان الجزء الحقيقي هو الذي يحمل على الكلي بالاشتقاق لا المواطاة من قبيل قولي : الانسان رأس ويد ورجل أي ذو رأس ويد ورجل.

أما الجزء المجازي فهو الذي يحمل على الماهية بالمواطاة فتقول :

الانسان ناطق . واللفظ الذي يدل على الذاتي هو جزء حد الماهية بخلاف الرأس واليد والرجل وإن كانت أجزاءاً للانسان ولكن ليست أجزاءاً في حد ماهيته . فإذا ذكروا أن الذاتي جزء الماهية فلضيق التعبير .

وهذا ما نقل عن القطب الرازي في أن اطلاق الجزء على الذاتي من قبيل تسمية المدلول باسم الدال .

أقسامه :

ينقسم بحسب تمام حقيقة افراده أو جزئها إلى ثلاثة أقسام :

أ ـ الجنس .

ب ـ النوع .

---

(١) شرح الاشارات : ج١ ص١٥٢ .

ج ـ الفصل .

تنبيه : جرت العادة بتقديم الجنس على سائر الكليات[١] . أما على النوع فلكونه جزءاً منه والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم هنا وضعاً ليوافق الوضع الطبع ، وأما على الفصل فلشرفه لان الجنس يقدم عليه في الحد والشرف أحد اسباب التقديم[٢] . وأما على الخاصة والعرضي العام فلانه داخل في الماهية وهما خارجان منها . وكذلك يقدم النوع على الفصل لان النوع يدل على تمام الماهية وما يدل على تمام الماهية يقدم على ما يدل على جزء الماهية[٣] . وأما تقديم الفصل على الخاصة والعامة فلكونه ذاتياً والذاتي مقدم على العرضي .

فالبحث يقع في :

---

(١) أما المتأخرون فإنهم يقدمون النوع على الجنس وذلك لشرفه .

(٢) قد تقول : المفروض أن يقدم الفصل لانه يفيد رفع الابهام ووجود الجنس .

(٣) قد تقول : المفروض أن يقدم النوع على الجنس لكون الجنس يدل على جزء الماهية والنوع على تمامها .

الجنس

أ ـ الجنس Le Genre

قد تسئل عن (محمد ـ علي ـ فاطمة ـ وهذه الفرس وهذا الاسد ...) بقولك : ما هي هذه الاشياء ؟

وقد تسئل ثانياً عن (الانسان ـ الحيوان ـ الشجر ...) . بقولك : ما هي ؟

فني السؤال الأول تسئل عن حقيقة جزئيات مختلفة حقيقة وعدداً .

وفي الثاني تسئل عن حقيقة كليات مختلفة الحقائق ولا يصلح الجواب إلّا بكمال الحقيقة المشتركة فتقول عن السؤال الاول « الحيوان » وعن السؤال الثاني « الجسم النامي » ويسمى الجواب عن هذين السؤالين : بالجنس .

تعريفه لغة : معرب من كلمة جانوس باليونانية ومعناه نسل أو عشيرة أو عائلة أو ولاده .

اصطلاحاً : تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المحمول على ذي الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو .

وعرّفه بعضهم بانه « صورة كلية موجودة في النفس محمولة على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما الشيء » .

وقال الشيخ الرئيس « الجنس هو المقول على كثيرين مختلفي الحقائق في جواب ما هو » .

ولا بد من إيضاح عدة نقاط :

(١) ما المقصود من تمام الحقيقة المشتركة ؟

معناها الجزء الذي لا يكون ورائه جزء مشترك بين النوعين كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس ، إذ لا جزء بينهما إلّا وهو إما نفس الحيوان أو جزء منه كالجوهر والجسم النامي ، فكل منهما وإن كان مشتركاً بين الانسان والفرس إلّا أنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فإن تمام المشترك بينهما هو الحيوان المشتمل على الكل .

واعلم أن الجوهر يكون تمام المشترك بين العقل والانسان مثلاً حيث ليس مشترك إلّا أياه لكونه بسيطاً .

وما قيل من أن المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينها كالحيوان فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس المتحرك بالارادة وهي أجزاء مشتركة بين الانسان والفرس مردود لعدم دخول الاجناس البسيطة كالجوهر حيث لا مجموع أجزاء له ، مع انه تمام المشترك بين العقل والانسان كما قلنا .

(٢) ما المقصود بالمحمول على ذي الكثرة المختلفة بالحقيقة ؟

معناه : حقائق هذه الجزئيات مختلفة ، فإن حقيقة الانسان غير حقيقة الفرس .

لان حقيقة الانسان = الحيوان الناطق .

وحقيقة الفرس = الحيوان الصاهل .

(لا شك عند قولنا : متكثرة في الحقائق تكون متكثرة بالعدد قطعاً . فالنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق) .

(٣) ما المقصود بقولنا : في جواب ما هو ؟

معناه : أن الجنس كالحيوان مثلاً واقع في جواب ما هو الانسان ، ولكن ما نوع « ما » هذه ؟

« ما » على قسمين :

١ ـ ما شارحة وهي التي تستعمل لطلب شرح الاسم وبيان مفهومه .

٢ ـ ما حقيقية وهي التي تستعمل لطلب معرفة الماهية الحقيقية .

فالمقصود بـ « ما » هنا ما الحقيقية لان « ما » الشارحة إذا سئل بها جاز أن تقع العرضيات في الجواب .

(٤) القيود الاحترازية في التعريف :

قولنا : « المتكثرة في الحقيقة » ليخرج النوع لانه متفق في الحقيقة كما سيأتي . وقولنا : « الواقع في جواب ما هو » ليخرج الفصل لانه لا يقال في جواب ما هو بل يقال في جواب أي شيء هو في جوهره .

أما العرضي العام والخاص فهما خارجان عن الماهية .

فائدة :

لفظ الجنس في لغة اليونانيين بحسب الوضع الاول كان موضوعاً للمعنى الذي يشترك فيه اشخاص كثيرون فيجعلون العلوية والمصرية جنساً للعلويين والمصريين ، وكانوا أيضاً يسمون الواحد المنسوب اليه اشخاص كثيرون جنساً لهم فكأنَّ الإمام علي ﷺ مثلاً عندهم جنساً للعلويين لأن علياً ﷺ سبب لكون العلوية جنساً للعلويين . ولما كان المعنى الذي يسمى عند المنطقيين الآن جنساً واحداً له نسبة إلى اشياء كثيرة تشترك فيه ولم يكن له في الوضع الاول اسم نقلت هذه الامور المشابهة له فيسمى جنساً .

أقسامه :

ينقسم الجنس بعدة لحاظات إلى :

١ ـ ينقسم الجنس بحسب القرب والبعد النسبي إلى قسمين :

* فإن وقع الجنس جواباً عن الماهية وعن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلك الجنس فالجنس قريب .

وإن لم يقع الجنس جواباً عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك الجنس إلّا بواسطة أو بوسائط فالجنس بعيد .

الجنس القريب : ما وقع جواباً عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه .

مثاله : كالحيوان حيث يقع جواباً عن الانسان وعن كل ما يشاركه في الماهية الحيوانية من فرس ـ وغنم ـ وجمل .

وبعبارة مختصرة الجنس القريب هو :

أقرب جنس إلى نوعه ، كالحيوان بالاضافة إلى الانسان .

الجنس البعيد : ما لم يقع جواباً عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه إلّا بواسطة أو وسائط .

مثاله : كالجسم حيث يجاب به للسؤال عن الانسان والفرس والجمل ولكن يقع في الجواب بواسطة الجسم النامي ومن بعده بواسطة الحيوان .

وبعبارة مختصرة نقول :

الجنس البعيد : هو ما يقع بعد الجنس القريب ، فالجسم النامي بالاضافة إلى الانسان ، فانه يقع بعد الحيوان .

ملاحظات :

١ ـ الجنس الواحد يجوز أن يكون قريباً وبعيداً بالنسبة إلى شيئين .

مثال : الجسم المطلق قريب بالنسبة للجسم النامي وبعيد بالنسبة للحيوان .

٢ ـ الجنس الواحد يجوز أن يكون قريباً وبعيداً بمرتبة وبمرتبتين وبمراتب بالنسبة إلى أشياء متعددة . (انظر الشكل ١ ـ ١) .

مثال : الجوهر جنس قريب للجسم المطلق وجنس بعيد بمرتبة للجسم النامي وبمرتبتين للحيوان وبثلاث مراتب للانسان .

والضابطة في ذلك : أنه إن كان هناك جوابان فالجنس بعيد بمرتبة وإذا كان ثلاثة أجوبة فالجنس بعيد بمرتبتين وإذا كان أربعة أجوبة فبثلاث مراتب وهكذا .

أي : كلما ازداد عدد الاجوبة ازدادت مراتب البعد . ويكون عدد المراتب : ناقصاً عن عدد الاجوبة بواحد .

* * *

والسر في ذلك : أن الجنس القريب يدخل في عدد الاجوبة ولايكون داخلاً في مراتب البعد .

(شكل ١ ـ ١)

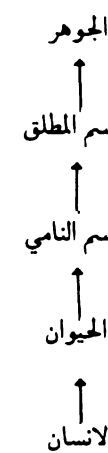

نلاحظ من الشكل ما يلي :

(أ) جنس قريب بالنسبة لـ (ب) وبعيد بالنسبة لـ :

- (ج) بواسطة .
- (د) بواسطتين .
- (هـ) بثلاث وسائط .

(ب) جنس قريب بالنسبة لـ (ج) وبعيد بالنسبة لـ :

- (د) بواسطة .
- (هـ) بواسطتين .

(ج) جنس قريب بالنسبة لـ (د) وبعيد بالنسبة لـ (هـ) بواسطة .

(د) جنس قريب لـ (هـ) .

وجميل ما ورد في كلام الرازي حيث يقول : « الجنس القريب للشيء : هو المحمول الأول عليه .

والجنس البعيد فإنما يحمل على الشيء بواسطة حمل الجنس القريب عليه .

وذلك : أن الجسم ما لم يعد حيواناً ، يمتنع حمله على الانسان ، فان الجسم الخالي عن الحيوانية ممتنع الحمل على الانسانية .

فعلم : أن الحيوان هو المحمول الاول على الانسان ، وبواسطته يصير الجسم محمولاً عليه »[١] .

س / ما هو الجوهر ؟

هو ماهية إذا وجدت في الخارج وجدت لا في موضوع[٢] .

(٢) وينقسم الجنس بحسب ترتب الاجناس إلى :

---

(١) شرح عيون الحكمة ص٧٢.

(٢) الحكماء حصروا الجوهر في خمسة : الهيولى ـ الصورة ـ الجسم ـ النفس ـ العقل . وينبغي أن يعلم أن هناك فرق بين الجوهر وبين الذاتي والقليل من يلحظه وهو : أن الجوهر لا يكون من الأمور النسبية فلا يقال : أن هذا الشيء جوهر بالنسبة إلى الشيء الفلاني ، أما الذاتي فيقع في الامور النسبية فتقول : « الناطق » ذاتي بالنسبة إلى الانسان وليس ذاتياً بالنسبة للحيوان ، فتأمل فالمطلب دقيق .

* الجنس بحسب الانتقال من الخاص إلى العام[١] إما أن يكون أعم الاجناس وهو الجنس العالي ويسمى بجنس الاجناس أو أخصها وهو الجنس السافل وما بينهما متوسطات . فالأقسام ثلاثة :

١ ـ الجنس العالي : ما لا يكون فوقه جنس كالجوهر ويسمى جنس الاجناس (Genre supreme) وعُرِّف في شوارق الالهام بأنه ما يكون جزءاً لجنس آخر ، ولا يكون جنس آخر جزءاً له .

٢ ـ الجنس المتوسط : ما يكون بينه اجناس كالجسم المطلق والجسم النامي وعُرِّف في شوارق الالهام بأنه ما يكون جزءاً لجنس آخر أيضاً جزءاً له .

٣ ـ الجنس السافل : ما لا يكون تحته جنس كالحيوان وعُرِّف في شوارق الالهام بأنه ما يكون جنس آخر جزءاً له ، ولا يكون هو جزء الجنس الآخر .

---

(١) سوف يأتي أنه في الانواع يكون الانتقال من العام إلى الخاص .

والشكل التالي يوضح الاقسام الثلاثة :

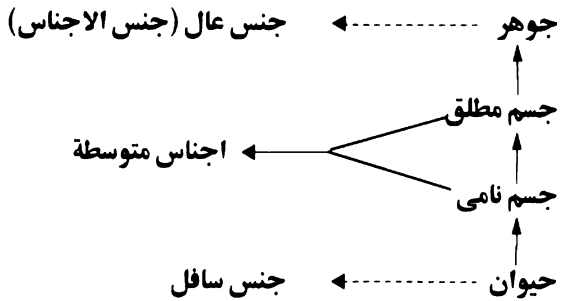

تنبيهات :

١ ـ وجب الانتقال في الاجناس من خاص إلى عام لان النظر في الجنسية بالقياس إلى ما تحتها فالشيء إنما يكون جنس جنس إذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتب على سبيل التصاعد فالحيوان جنس والجسم النامي جنس جنس والجسم المطلق جنس جنس جنس والجوهر جنس جنس جنس جنس .

والخلاصة : أن جنسية الشيء إنما تكون بالنسبة إلى ما تحته .

٢ ـ الاجناس العالية عشرة مجموعة في قولهم :

زيد الطويل الأزرق ابن مالك في بيته بالأمس كان « متكي »
في يده قضيب لواه فالتوى فهذه عشر مقولات سوا

فزيد مثال للجوهر ، والطويل مثال للكم ، والازرق للكيف ، وابن

للاضافة ، وفي بيته للاين ، وبالأمس للمتى ، ومتكي للوضع ، وفي يده قضيب للملك ، ولواه للفعل ، والتوى للانفعال .

٣ ـ بعض المناطقة قالوا : مراتب الجنس أربع :

١ ـ إما ما لا جنس فوقه ← الجنس العالي .

٢ ـ أو ما لا جنس تحته ← الجنس السافل .

٣ ـ أو ما تحته وفوقه جنس ← الجنس المتوسط .

٤ ـ أو ما لا تحته ولا فوقه جنس ← الجنس المفرد .

فما مقصودهم من القسم الرابع ؟

ذهب جمع منهم العلامة والقطب إلى أنه لم يوجد لهذا الجنس مثال واقعاً ولكن للتقريب مثلوا له بالعقل بناءً على أنه من الاجناس العالية وبالتالي الجوهر ليس جنساً له ، وما تحته من عقول عشرة تعتبر أنواعاً له .

وهذا الكلام لا يتلائم إلّا وفق النظرية القائلة بان الجوهر بالنسبة لأقسامه (المادة ـ الصورة ـ الجسم ـ النفس ـ العقل) يعتبر عرضاً عام لها نظير العرض بالنسبة لأقسامه التسعة ، فعليه تكون المقولات أربعة عشر ، تسع عرضيات وخمس مقولات جوهرية كلها أجناس عالية .

وهذا ما ذهب إليه القطب . وهذه النظرية خلاف النظرية المشهورة القائلة بان الجوهر بالنسبة لأقسامه جنس وما تحته أنواع ، وهذا ما ذهب إليه ملا صدرا حيث قال : « إعلم أن أكثر الحكماء على أن حمل معنى الجوهر على ما تحته حمل المقوم في جواب ما هو بحسب الشركة ،

والاقلون على أن حمله كحمل اللوازم الخارجة وربما تمسكوا على هذا بحجج ضعيفة ... »[١] .

٤ ـ هناك فرق بين الجنس القريب والجنس السافل لانه ليس كل جنس قريب يكون جنساً سافلاً وإلا لزم أن يكون فوق العالي جنس آخر وهو خلف .

فالجوهر بالنسبة لمطلق الجسم يعتبر جنساً قريباً وليس جنساً سافلاً بل عالياً .

وكذلك فرق بين الجنس البعيد والجنس العالي ، فمطلق الجسم مثلاً بالنسبة للحيوان جنس بعيد بمرتبة وهو جنس متوسط .

* * *

(١) الاسفار : ج ٤ ص٢٤٦ .

النوع

ب ـ النوع L' Espece

عندما تسئل عن شخص بقولك :

ما هو هذا الشخص ؟

فإنك تسئل به عن حقيقة الشخص التي يتفق بها مع الاشخاص الآخرين امثاله . والمقصود بالسؤال تعيين تمام الحقيقة له من بين الحقائق ، لا شخصه بين الاشخاص . ولا يصلح الجواب إلّا بكمال حقيقته فتقول : « الانسان » دون ابن فلان أو صاحب الكتاب الفلاني ... الخ . ويسمى الجواب عن هذا السؤال بالنوع .

تعريفه :

لغة : الضرب من الشيء .

اصطلاحاً : الكلي المقول[1] على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو هذا ؟

---

(١) المقول : المحمول .

أو قل « هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط في جواب ما هو » .

وعرّفه بعضهم بأنه صورة كلية محمولة على كثيرين مختلفين بالشخص من طريق ما هو .

مثاله : [الانسان] المنطبق على : محمد ـ علي ـ فاطمة ... وغيرهم من افراد الانسان ، وهؤلاء الافراد حقيقتهم واحدة وهي « الانسانية » والاختلاف في الطول والقصر والالوان اختلافات عارضية لا ذاتية فإن ذات الطويل والقصير والابيض والاسود واحدة وكلهم انسان لا أختلاف بينهم في الانسانية .

ولا بد من إيضاح عدة أمور :

١ ـ قولنا « متفقين بالحقيقة » ليخرج الجنس والعرض العام[١] وقولنا « في جواب ما هو » ليخرج الفصل والخاصة ، لان الفصل والخاصة لا يقالان في جواب ما هو لأنهما ليس تمام ماهية لما كان فصلاً وخاصة له ، ويقالان في جواب أي شيء هو لأنهما يميّزانه . فالفصل يقال في جواب أي شيء هو في جوهره ، والخاصة في جواب أي شيء هو في عرضه كما سيأتي .

٢ ـ قولنا « في جواب ما هو » ما نوع « ما » هذه ؟ « تمرين نشاطي » .

---

(١) هذا القيد كذلك يخرج الفصول البعيدة كالحساس فصل الحيوان وخواص الاجناس كالماشي خاصة الحيوان .

٣ ـ النوع تارة يكون مقولاً على افراد متعددة كالانسان ، وتارة يكون مقولاً على فرد واحد كالعقل المجرد[١] .

٤ ـ قولنا : « النوع هو كلي مقول على كثيرين ... » فان نفس لفظة كثيرين تدل على أن النوع كلي فلا حاجة إلى لفظة الكلي الاول ، وفيه نظر .

٥ ـ ما المقصود بتمام الحقيقة المشتركة ؟

تقدم ذلك في تعريف الجنس ص١٣٢ :

أقسام النوع :

ينقسم النوع باعتبارات إلى :

١ ـ النوع بالاشتراك يقال لمعنيين :

الاول : النوع الحقيقي / الكلي المقول على الكثرة المتفقة الحقيقة في جواب ما هو .

أو قل هو الكلي الذي لا نوع تحته ، كالانسان .

---

(١) جملة من المناطقة يضربون على النوع المقول على فرد واحد (الشمس) فيعبرون أن الشمس مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة ولكن أورد عليهم بأن الشمس من الانواع المادية والانواع المادية غير منحصرة . أما العقل المجرد فهو منحصر في واحد وهذا ما جاء في بداية الحكمة في المرحلة الخامسة الفصل الثامن من قول العلامة : « وأما التشخص فهو من الانواع المجردة من لوازم نوعيتها ، لما عرفت أن النوع المجرد منحصر في فرد وهذا مرادهم بقولهم : « إنها مكتفية بالفاعل توجد بمجرد إمكانها الذاتي » .

وعرفه الإمام بقوله : « الكلي المقول على كثيرين لا يخالف بعضها بعضاً ، إلّا بالعدد في جواب ما هو »[١] .

كالانسان فإنه كلي مقول على « زيد » و « عمرو » ولا يخالف أحدهما الآخر إلّا بالعدد .

وسمي نوعاً حقيقياً لان نوعيته بالنظر إلى حقيقة واحدة فلا يعتبر إلّا حقيقة أفرادها .

الثاني : النوع الاضافي / هو الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو ؟

أو قل هو الكلي الذي فوقه جنس ، فهو نوع بالاضافة للجنس الذي فوقه .

مثاله : الانسان بالاضافة إلى الحيوان والحيوان بالاضافة إلى الجسم النامي والجسم النامي بالاضافة إلى مطلق الجسم ومطلق الجسم بالاضافة إلى الجوهر . كما في الشكل (١ ـ ١) .

وسمي نوعاً إضافياً لان نوعيته بالاضافة إلى ما فوقه .

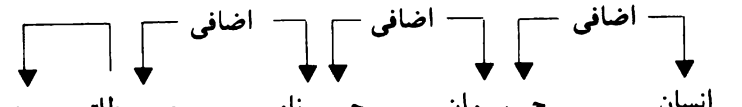

شكل (١ ـ ١)

(١) شرح عيون الحكمة : ص ٨٤.

وهنا تنبيهات لا بد من الاشارة اليها :

أولاً : الفرق بين النوع الحقيقي والنوع الاضافي

١ ـ النوع الاضافي نوعيته بالقياس إلى الجنس الذي فوقه . واما النوع الحقيقي فنوعيته بالقياس إلى ما تحته .

٢ ـ إن النوع الاضافي قد يكون جنساً مثل الحيوان ، فإنه نوع بالقياس إلى الجسم ، وجنس بالقياس إلى الانسان . وأما النوع الحقيقي فإنه يمتنع أن ينقلب جنساً .

٣ ـ النوع الاضافي يجب أن يكون مركباً في ماهيته من الجنس والفصل . أما النوع الحقيقي فلا يجب فيه ذلك فقد يكون بسيطاً مثل النقطة واستدلوا على كونها بسيطة لان النقطة تعني طرف الخط والخط طرف السطح وهو طرف الجسم . فالسطح غير منقسم في العمق وينقسم في الطول والعرض ، والخط غير منقسم في العرض والعمق وينقسم في الطول ، والنقطة غير منقسمة في الطول والعرض والعمق ، فهي عرض لا يقبل القسمة ، وإذا لم يقبل القسمة أصلاً ، لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس لان الجنس جزء .

ثانياً : الذي يدخل في الكليات الخمس هو النوع الحقيقي لا النوع الاضافي والسبب في ذلك :

لاننا قلنا أن الكليات الخمس أمور محمولة ولهذا تسمى « بالمحمولات » والنوع الذي يكون محمولاً هو الحقيقي أما النوع الاضافي فإنه لا يقع محمولاً ، بل يقع موضوعاً كما هو ظاهر .

ثالثاً : النسبة بين النوع الحقيقي والنوع الاضافي

ذهب المتقدمون[١] إلى ان النسبة بينهما هي العموم والخصوص المطلق حيث قالوا :

كل نوع حقيقي مندرج تحت مقولة من المقولات العشرة لان الكليات منحصرة فيها وهي أجناس وكل ما هو مندرج تحت الجنس نوع إضافي .

∴ كل نوع حقيقي نوع إضافي

أما المتأخرون فقد ذهبوا إلى أن النسبة بينهما العموم والخصوص من وجه لانه قد يوجد أحدهما بدون الآخر .

أما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة (كالحيوان) فإنها انواع إضافية وليست انواعاً حقيقية لانها أجناس .

وأما وجود النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالنقطة[٢] فانها مقولة على اشخاص كثيرين بالعدد ، فهي تكون نوعاً

---

(١) منهم الشيخ في الشفاء ولكن المنقول من عبارة الشيخ في الاشارات ما يفيد أن العموم والخصوص من وجه في النسبة بين النوعين قول المنطقيين ـ قال : « ومما يسهو فيه المنطقيون ظنهم أن اسم النوع في الموضعين له دلالة واحدة أو مختلفة بالعموم والخصوص » الاشارات ج ١ ص١٨٨ .

(٢) مثّل كثير من المنطقيين كالقطب في المحاكمات بالنقطة واختار بعضهم التمثيل لذلك بمفهوم الوحدة والوجود والتشخص والآن ونحو ذلك من

حقيقياً ، ويمتنع كونها نوعاً إضافياً ، وإلّا لكانت داخلة تحت الجنس والداخل تحت الجنس مركب ، فيلزم كون البسيط مركباً ، وهذا خلف وأعلم أن تمثيلهم بالنقطة أوردت عليهم عدة مناقشات حيث قالوا : قولكم أن النقطة لا جزء لها . المقصود الجزء الخارجي ومعلوم أن الجنس ليس جزءاً خارجياً بل هو من الاجزاء العقلية . والفرق بين الجزء الخارجي والجزء العقلي :

أن الجزء الخارجي داخل في الكل مع وجود امتياز له ومثلوا له باليد بالنسبة إلى تركيب البدن .

فالبدن مركب من أجزاء عديدة منها اليد التي لها وجود مخصوص يشار إليه على حده .

وأما الجزء العقلي فداخل في الكل لكن مع عدم وجود امتياز له كالحيوانية والناطقية فإنها أجزاء للانسان لكن وجودها واحد لا ميز بينهما .

فالنقطة نستطيع أن نقول : أن لها جزءاً عقلياً هو جنس لها وإن لم يكن لها جزء في الخارج . وقالوا : أن الجزء العقلي لها هو الطرف لانه تمام المشترك بين السطح والخط والنقطة ، فإنه اذا سئل عن كل اثنين منهما يقع الطرف في الجواب . وهذه المناقشة أدت إلى أختلاف الفلاسفة في قِدم العلم ونفي حشر الاجساد وما إلى ذلك .

٢ ـ كذلك يُقَسم النوع على أساس ترتّب الانواع إلى :

الانواع البسيطة .

* النوع بحسب الانتقال من العام إلى الخاص إما أن يكون أعم الانواع وهو النوع العالي ، أو أخصها وهو النوع السافل ويسمى بنوع الانواع وما بينهما أنواع متوسطة . فالأقسام ثلاثة :

أ ـ النوع العالي : الذي لا نوع فوقه كالجسم المطلق .

ب ـ النوع المتوسط : الذي فوقه وتحته نوع كالحيوان .

ج ـ النوع السافل : الذي لا نوع تحته كالانسان .

ويسمى بنوع الانواع (Espece In Ferieure) لانه لا ينقسم إلى أنواع تحته ، وأن ما يكون تحته ليس سوى الاصناف والاشخاص . (انظر شكل ١ ـ ١) .

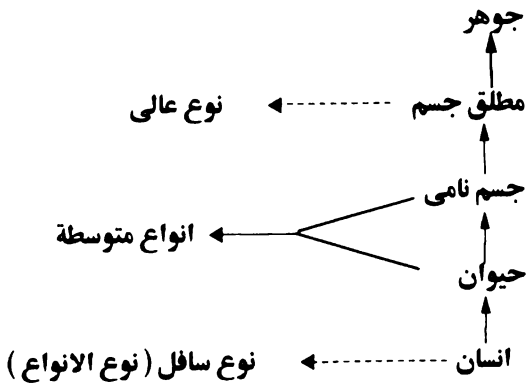

إشارات :

١ ـ وجب الانتقال في الانواع من العام إلى الخاص لان نوعية الشيء بالقياس إلى ما فوقه . فالشيء إنما يكون نوع نوع إذا كان نوع تحت ذلك النوع وهكذا . فيكون الترتب على سبيل التنازل من عام إلى خاص .

فالجسم المطلق نوع والجسم النامي نوع نوع والحيوان نوع نوع نوع والانسان نوع نوع نوع نوع .

٢ ـ هذه المراتب الثلاثة (العالي ـ المتوسط ـ السافل) إنما تقع في النوع الاضافي . فاما النوع الحقيقي فليس له إلّا مرتبة واحدة كما هو ظاهر .

٣ ـ جميع الانواع توجد في النوع الأخير[1] فهو يستوفي جميع كمالات ما قبله فنوع الانسان اشرف الانواع كما أن فرده الكون الجامع اشرف من سائر أفراده ايضاً . ولهذا يقول الحكيم ملا هادي :

كذلك الانواع قد تنازلت إلى الاخير كادم فيه فنت

أي : النوع الأخير فيه كل الانواع فالانسان الكامل الحقيقي له وحدة جمعية حقة ظل الوحدة الحقيقية لله تعالى : وفيك انطوى العالم الاكبر .

---

(١) هذا هو المشهور ولكن نقل عن ملا صدرا أن الانسان جنس سافل تحته انواع أربعة الصورة الملائكية ـ السبعية ـ البهيمية ـ الشيطانية نتيجة علية بعض الاخلاق والملكات الباطنية ومعها يحشر يوم القيامة .

ولا تكن عندك غرابة في ذلك وهو القائل في الحديث القدسي عن رسول الله ﷺ : « ما تقرب إليّ عبد بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه وإنه ليتقرب إليّ بالنافلة حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ولسانه الذي ينطق به ، ويده التي يبطش بها إن دعاني أجبته وإن سألني أعطيته »[١] .

وقال أيضاً : « عبدي أطعني تكن مثلي أقول للشيء كن فيكون ... » .

ولكن متى كان الانسان في حكم حواسه لم تعد الاشياء عنده كما هي ولم يشعر لحظة المعنى الكامل التي تحمله كلمة « الانسانية » فبالتالي يكون وجوده وجود شهواته وغرائزه لا وجود عقله وارادته ويكون مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يكون حطاماً ﴾[٢] .

وهكذا نحن نبتعد عن عالم الفضيلة والحقيقة مما جعل هذه القوى الاستعدادية لا تخرج إلى حيز الفعل ، فمتى ما فك الانسان القيود عن قلبه حصلت له اللذة المعنوية والفناء الحقيقي في معشوقه فيكون ظله . « إلهي هب لي كمال الانقطاع إليك وأنر أبصار قلوبنا بضياء نظرها إليك حتى تخرق أبصار القلوب حجب النور فتصل إلى معدن العظمة وتصير

---

(١) اصول الكافي : ج١ ص٣٥٢ .

(٢) سورة الحديد : الآية ٢٠ .

أرواحنا معلقة بعزّ قدسك ... » .

٤ ـ بعض المناطقة قالوا : إن مراتب النوع أربعة :

١ ـ ما لا نوع فوقه ← النوع العالي .

٢ ـ وما لا نوع تحته ← النوع السافل .

٣ ـ وما فوقه وتحته نوع ← النوع المتوسط .

٤ ـ وما لا فوقه ولا تحته نوع ← النوع المفرد .

ومقصودهم من القسم الرابع :

النوع المفرد : ما لا نوع تحته ولا فوقه ومثلوا له بالعقل بناءً على أنه نوع والجوهر جنس له والعقول العشرة أفراد[١] .

ونستطيع أن نضرب مثالاً آخر له وهو الانسان إذا فرضنا أن جنسه القريب الجوهر ، فهو نوع مفرد لانه لا نوع فوقه بل جنس ولا نوع تحته بل أفراده .

---

(١) هذا يتأتى مع النظرية المشهورة من أن نسبة الجوهر إلى أقسامه أنه جنس لها .

رسم بياني لشجرة فرفوريوس الصوري

Porpnyre detyr

توضح تسلسل الاجناس والانواع

جوهر : « جنس عال » (جنس الاجناس) Genre Supreme

جسم : « جنس بعيد » نوع عالي .

جسم حي : « جنس متوسط » نوع متوسط .

حيوان : « جنس سافل » قريب « نوع متوسط » .

انسان : « نوع سافل » (نوع الانواع) Espece Inferieure

فرد : محمد ـ علي ـ فاطمة ... الخ .

الفصل

د) الفصل La Difference

عندما تسئل عن خصوصية الماهية التي بهـا تمـتاز عـن أغـيارها بقولك :

عن أي شيء هو في ذاته ؟

فإنك تسئل عن خصوصية هذا الشيء وامتيازه عن الشيء الآخر أي الماهية التي تخصه دون غـيره فـتقول للانسـان مـثلاً « نـاطق » وللفرس « صاهل » ... الخ ويسمى الجواب عن هذا السؤال بالفصل .

تعريفه[1] :

لغة : بَوْنُ ما بين الشيئين . أو الحاجز بين الشيئين .

اصطلاحاً : الكلي المقول على الشيء في جـواب أي شيء هـو في ذاته .

---

(١) واجه تعريف الفصل جملة من الاشكالات ولكن مع التأمل البسيط يندفع جميع ما أوردوه ، ولعدم أهميتها أعرضت عنها .

وجاء في الاشارات بانه : كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره .

وبعبارة واضحة نقول : هو الكلي المميز للنوع عن الانواع المشاركة له في الجنس .

مثاله : [الناطق] بالنسبة إلى الانسان المنطبق على : محمد ـ علي ـ فاطمة وغيرهم من أفراد الناطق .

ولا بد من الاشارة إلى أمور :

١ ـ الفصل قد يطلق على معنى عام ويسمى بالفصل العام ، وقد يطلق على معنى خاص ويسمى بالفصل الخاص ، وقد يطلق على معنى خاص بالخاص ويسمى بالفصل الخاص بالخاص .

أ ـ الفصل العام : هو الذي يجوز أن ينفصل به الشيء عن غيره ، ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه .

مثاله : العوارض المفارقة كالقيام والقعود . فان « جعفر » قد ينفصل عن « باقر » بانه قاعد وباقر ليس بقاعد ، ثم مرة أخرى ينفصل عنه باقر بانه قاعد ، وأن جعفر ليس بقاعد ، فيكون هذا الانفصال بالقوة مشتركاً بينها .

* ويجوز أيضاً أن ينفصل به الشيء عن نفسه بحسب وقتين بإن يكون مرة قاعداً ومرة ليس بقاعد .

ب ـ الفصل الخاص : وهو المحمول اللازم من العرضيات . فإن هذا الانفصال يكون باقياً أبداً غير متغير .

مثاله : انفصال الانسان عن الفرس بأنه بَادى البشرة ، فإن هـذا الانفصال لازم غير متغير ، لكنه بأمر عرضي لا بأمر ذاتي .

ج ـ الفصل خاص بالخاص : وهو محل كلامنا والذي ذكرناه .

٢ ـ الفصل كما تقدم يعتبر جزء حقيقة أفراده ، لان الانسان عبارة عن جزئين :

الأول : الجزء المشترك وهو الحيوان .

الثاني : الجزء الخاص وهو الناطق .

٣ ـ في قولنا : « يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو » يخرج الجنس والنوع والعرضي العام ، لان الجنس والنوع يقالان في جواب ما هو ، لا في جواب أي شيء هو . والعرضي العام لا يقال في الجـواب أصلاً .

وبقولنا « في جوهره » أو « في ذاته » يخرج الخاصة لأنها وإن كانت مميزة للشيء ، لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه .

٤ ـ قولنا « الانواع المشاركة له في الجنس » معنى ذلك : أنه لا يجب أن يكون امتياز كل شيء عما عداه بفصل وإلّا لكان هذا الفصل ليمتاز عن غيره بفصل ويلزم التسلسل . بل الحـاجة إلى الامـتياز بـالفصل مشروطة بإن يكون مشاركاً لغيره .

٥ ـ اطلاقنا على أن الفصل هو المميز هذا من بـاب اطـلاق إسم الشيء على آلته ، لان المميز هو العقل لا الفصل لكـون هـذا الجـزء المختص إذا حصل في العقل امتازت الماهية عنده عن غيرها .

٦ ـ فائدة الفصل هي التمييز ويقصدون به في مرتبة الماهية لكون الماهية في حد ذاتها ناقصة كما سيأتي فتحتاج إلى إتمامها وتحصيلها فيأتي دور الفصل وليس مراد المناطقة من التمييز بحسب الوجود الخارجي لان ذلك يحصل بدونه ، بالاعراض مثلاً .

ولهذا يقول العلامة في تعليقته على الاسفار : « وأما ما ذكره أهل المنطق أن الفصل شأنه تميز الشيء عما عداه وانه يقع في جواب أي شيء هو في ذاته فانما يعنون به التميز في مرتبة الماهية أي بتحصيل ماهية الجنس لا في مرحلة الوجود الخارجي »[١] .

إذا عرفت هذا أقول :

أن التميز يقع على أربعة أنماط :

أ ـ تمايز بتمام الذات / وهو الذي يحصل في حالة الانفصال التام بين شيئين من دون وجود اشتراك فيما بينها .

مثاله : امتياز الجوهر عن العرض .

ب ـ تمايز بجزء الذات / ويتحقق فيما لو كان الاشتراك بين شيئين على مستوى جزء من الذات والاختلاف على مستوى جزء آخر .

مثاله : امتياز الانسان عن الحصان .

ج ـ تمايز بالاعراض خارج الذات / وهو يقع على مستوى نوع واحد لديه أفراد مختلفة .

مثاله : الانسان له أفراد : محمد ـ علي ـ فاطمة ... الخ .

---

(١) الاسفار : ج٢ ص٢٢ .

فالامتيازات بين الافراد بالعوارض من طول ولون ووزن ... الخ[١] .

د ـ امتياز حاصل نتيجة الاختلاف التشكيكي / وهو الحاصل نتيجة الشدة والضعف ، التقدم والتأخر ، الزيادة والنقصان ... الخ[٢] .

أقسامه :

ينقسم الفصل بعدة لحاظات إلى :

١ ـ بحسب البعد والقرب النسبي إلى :

* إن كان الفصل ميِّز النوع عن مشاركاته في الجنس القريب فيسمى فصلاً قريباً .

وإن ميِّز عن مشاركاته في الجنس البعيد سمي فصلاً بعيداً .

الفصل القريب : هو أقرب فصل إلى نوعه .

مثال : كالناطق بالنسبة للانسان فإنه يميزه عن مشاركاته في الحيوان .

الفصل البعيد : هو ما يقع بعد الفصل القريب .

مثال : كالحساس بالنسبة للانسان فإنه يميزه عن مشاركاته في الجسم النامي .

وسمي الاول قريباً والثاني بعيداً لقصور الثاني بالنسبة للاول ، فإن

---

(١) ومن هنا قال الفلاسفة في هذه الانماط الثلاثة (أ ـ ب ـ ج) [أن ما به الامتياز غير ما به الاشتراك] .

(٢) وهذا النمط مرده إلى [أن ما به الامتياز هو ما به الاشتراك] بخلاف الانماط السابقة .

الثاني وإن ميزه عن بعض مشاركاته ولكن لا يجعله نوعاً بخلاف الاول فانه يميزه عن جميع مشاركاته ويجعله نوعاً .

فقولنا :

الانسان حيوان ناطق حساس متحرك بالارادة

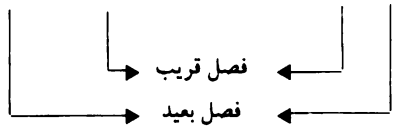

فائدة : قال العلامة في كشف المراد : « والفصل أيضاً قد يكون عالياً وهو فصل الجنس العالي وقد يكون سافلاً وهو فصل النوع السافل وقد يكون متوسطاً وهو فصل الجنس السافل والمتوسط »[١].

وقد يلاحظ عليه من جهتين[٢] :

١ ـ أن (الحساس) يعتبر فصلاً مقوماً للنوع السافل ومقوماً للجنس السافل. فيلزم أن يكون فصلاً سافلاً ومتوسطاً.

فإذا قلت: المسألة نسبية كما في الفصل القريب والبعيد.

قلت : فلِمَ لا تعتبر ما كان فصلاً للنوع السافل متوسطاً والآخر سافلاً.

٢ ـ أن (الجسم) يعتبر فصلاً محصلاً للجنس العالي ومقوماً

---

(١) كشف المراد : ص٩٦.

(٢) مصطلح مقوم ومحصل سيأتي في البحث القادم .

للجنس السافل وكذلك للجنس المتوسط. فيلزم أن يكون عالياً ومتوسطاً بل وسافلاً لكونه مقوماً للنوع السافل أيضاً .

فالتميز بينهم غير دقيق .

ولهذا نقول بعد التحقيق :

الفصل العالي : هو الذي يكون فصلاً محصلاً للجنس العالي فقط كالابعاد الثلاثة بالنسبة للجوهر .

الفصل المتوسط : هو الذي يكون فصلاً مقوماً للنوع الاضافي.

كالحساس بالنسبة للحيوان ، والجوهر بالنسبة لجميع الانواع الاضافية .

الفصل السافل : هو الذي يكون فصلاً مقوماً للنوع الحقيقي ولا يكون مقوماً لما فوقه .

كالناطق بالنسبة للانسان ، ونطلق عليه فصل الفصول .

٢ ـ وإذا نسبنا[1] الفصل إلى النوع المركب منه يكون مقوِّماً له، وإذا نُسب إلى جنس ذلك النوع كان مقسماً له .

---

(١) قال بعضهم ان الفصل له نسب ثلاث :

١ ـ نسبة إلى النوع ← نسبة المقوِّم .

٢ ـ نسبة إلى الجنس ← نسبة المقسِّم .

٣ ـ نسبة إلى حصة النوع من الجنس ← وتسمى بنسبة العلية لان الموجد للحيوانية التي في الانسان هو الناطقية وللحيوانية التي في الفرس هو الصاهلية ... (وسيأتي) .

الفصل المقوِّم[١] : وهو ما ينسب الفصل فيه إلى النوع ، لانه جزء ذاتي للنوع والجزء من مقومات ما تركب منه .

مثاله : كالناطق فإنه مقوِّم للانسان .

الفصل المقسِّم : وهو ما ينسب الفصل فيه إلى الجنس ، لانه قسّم الجنس وأوجده من مرحلة الابهام . ولهذا يطلق على هذا القسم بالمحصل .

مثاله : كالناطق بالنسبة للحيوان فلما كان الحيوان عبارة عن مجموعة من الحصص المبهمة [إنسان ـ بقر ـ فرس . . . الخ] فالناطق أوجد وحصّل حصة من هذه الحصص وهي الانسانية ، وكذلك الصاهل للفرسية .... وهكذا .

ولعل هذا المعنى قليل من يشير إليه فالمشهور من الفصل المقسِّم انه يقسم الجنس إلى قسمين قسم فيه هذا الفصل والفارق ، وقسم ليس فيه هذا الفصل والفارق .

فالناطق قسّم الحيوان إلى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق .

وإن كان هذا المعنى بعيداً أو غير دقيق بالنسبة لدقة المعنى الاول ، نعم المعنى الاول يلزم منه التقسيم للجنس لكن لا أولاً وبالذات بل ثانياً وبالعرض فتأمل .

نجد أن الناطق في الفصلين (المقوِّم والمقسِّم) مُثّل بهما . وهو منطبق مع قول السبزواري في منظومته :

---

(١) مقوِّم : أن الفصل مأخوذ في ماهية النوع .

ثم الذي لنـــوعه مـقوِّم فـهو لجـنسه هـو المـقسِّم

والقاعدة العامة تقول : « مقوِّم العالي مقوِّم للسافل ولا عكس » .

مثال : فالناطق يقوم السافل ـ الانسان ـ .

والحساس يقوم العالي ـ الحيوان ـ .

فالحساس : وهو العالي يقوم الانسان كذلك ، بينما النـاطق المـقوم للسافل لا يقوم العالي .

وفي هذه القاعدة عدة مطالب لا بد من بيانها :

الاول : صحة القاعدة .

يمكن إثبات صحة القاعدة بعدة أساليب من ضمنها قياس المساواة وبيانه :

القاعدة تشتمل على جانب إيجابي وجانب سلبي .

أما الاول : فيتمثل في مـوجبة كـلية ـ كـل مـقوم للـعالي مـقوم للسافل ـ .

وأما الثاني : فيتمثل في سالبة جزئية ـ ليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي ـ

برهان الموجبة الكلية :

عن طريق قياس المساواة المأخوذ من مقدمة خـارجـية هـي أن مساوي المساوي مساوٍ ويمر بمرحلتين :

الاولى : تأليف صغرى وكبرى ونتيجة .

الثانية : أخذ نتيجة المرحلة الاولى كصغرى في قياس جديد تكون

كبراه مقدمة خارجية كلية .

وتطبيق ذلك على موردنا هكذا :

المرحلة الاولى : الصغرى : كل فصل مقوم للعالي فهو جزئه[١] .

الكبرى : النوع العالي جزء النوع السافل[٢] .

النتيجة : الفصل المقوم للعالي جزء جزء السافل .

المرحلة الثانية : الصغرى : مقوم العالي جزء جزء السافل .

الكبرى : جزء الجزء جزء .

النتيجة : أن الفصل المقوم للعالي جزء السافل

ـ ومن المعلوم أن جزء الشيء من مقوماته ـ وهو المطلوب .

برهان السالبة الجزئية : أي ليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي بل بعض المقوم للسافل مقوم للعالي كما في الحساس المقوم للانسان والحيوان ، أما بعضه الآخر فلا يقوم العالي فلما نجده بوضوح في الناطق فانه يقوم السافل « الانسان » ولا يقوم العالي « الحيوان » .

الثاني : مرادنا من كلمة مقوِّم ؟

أي أن الفصل له نسبة إلى النوع فهو مقوم له ، بمعنى أنه داخل في قوامه فهو من علل القوام . لان العلل على قسمين :

١ ـ علل داخلية « علل قوام » وهي [الجنس والفصل] مقومتان

---

(١) لان كل ماهية تتركب من جنس وفصل فالفصل أحد جزئي العالي ومقومه.

(٢) لان العالي دائماً يكون جنساً سافلاً والجنس أحد جزئي الماهية .

للمعلول .

٢ ـ علل خارجية « علل الوجود » وهي [الفاعل ما به الوجود ، الغاية ما لاجله الوجود] .

الثالث : مرادنا من كلمة « العالي » ؟

العالي هنا ليس المقصود به ما تقدم من أنه الذي لا جنس فوقه أو لا نوع فوقه بل المراد بالعالي ههنا : كل نوع أو جنس يكون فوق كلي آخر نوعاً أو جنساً سواء كان فوقه أيضاً كلي آخر مثل جنس الاجناس والانواع المتوسطة أم لا كالجنس العالي ، وقس عليه المراد بالسافل[1] .

الرابع : مرادنا من كلمة « ولا عكس » ؟

طبعاً ليس المقصود به العكس المنطقي حيث يقال :

القاعدة موجبة كلية وعكسها المستوى موجبة جزئية فيكون :

كل مقوم العالي مقوم للسافل تنعكس بعض مقوم السافل مقوم العالي ، بل مرادنا من « ولا عكس » العكس اللغوي أي :

مقوم السافل ليس مقوماً للعالي بصورة كلية .

فالناطق مقوم للسافل وهو الانسان ، وليس مقوماً للعالي الذي هو الحيوان .

طبعاً وإن كان العكس المستوى صحيح ، فالحساس مثلاً مقوم

---

(١) أي سواء كان تحته آخر كالاجناس والانواع المتوسطة أم لم يكن كالجنس السافل .

للسافل وهو الانسان ومقوم للعالي أيضاً وهو الحيوان ، ولكن ليس هذا مرادنا .

علماً بان السالبة الجزئية تقتضي الموجبة الجزئية فإذا قلت : ليس كل حيوان انساناً ⟸ بعض الحيوان انسان .

فليس كل مقوم السافل مقوم العالي ⟸ بعض مقوم السافل مقوم العالي .

وأشار ملا صدرا الشيرازي في كيفية تقوم الجنس بالفصل بقوله : « هذا التقويم ليس بحسب الخارج لاتحادهما في الوجود والمتحدان في ظرف لا يمكن تقوّم أحدهما بالآخر وجوداً بل بحسب تحليل العقل للماهية النوعية إلى جزئين عقليين ، وحكمه بعلية أحدهما للآخر ، ضرورة إحتياج أجزاء ماهية واحدة بعضها إلى بعض ، والمحتاج إليه والعلة لا يكون إلّا الجزء الفصلي لاستحالة أن يكون الجزء الجنسي علة لوجود الجزء الفصلي وإلّا لكانت الفصول المتقابلة لازمة له ، فيكون الشيء الواحد مختلفاً متقابلاً هذا ممتنع ، فبقي أن يكون الجزء الفصلي علة لوجود الجزء الجنسي ويكون مقسماً للطبيعة الجنسية المطلقة وعلة للقدر الذي هو حصة النوع ، وجزء للمجموع الحاصل منه ومما يتميز به عن غيره »[١] .

والقاعدة الآخرى تقول[٢] :

---

(١) الاسفار : ج ٢ ص ٢٩ .

(٢) المطالب التي قلناها في القاعدة الاولى عينها نقولها في هذه القاعدة مع

« مقسم السافل مقسم للعالي ولا عكس » .

ومعنى ذلك : أن الفصل له نسبة إلى الجنس فهو محصل كما تقدم أي من علل وجوده وبذلك التحصيل يحصل أنقسام جنسه وجوداً إلى نوع وبعدم ذلك الفصل أي بوجود فصول أخرى إلى أنواع أخرى .

فالناطق الذي يُحصّل للحيوان قسماً كذلك يُحصّل للجسم النامي ايضاً قسماً وذلك لانه كما أن الحيوان قسمان ناطق وغير ناطق كذلك الجسم النامي ناطق وغير ناطق[١] .

وصحة القاعدة كسابقتها تشتمل على جانبين :

الجانب الاول : جانب إيجابي يتمثل في الموجبة الكلية ـ كل مقسم للسافل مقسم للعالي ـ .

الجانب الثاني : جانب سلبي يتمثل في السالبة الجزئية ـ ليس كل مقسم للعالي مقسماً للسافل ـ .

برهان الجانب الايجابي : بنفس البيان السابق من قياس المساواة نقول :

المرحلة الاولى : صغرى : كل فصل مقسم للسافل قسم للسافل[٢].

كبرى : السافل بنفسه قسم للعالي[٣] .

ملاحظة الفوارق فطبق .

(١) أي ثانياً وبالعرض كما أشرنا إلى معنى التحصيل سابقاً فلا تشتبه .

(٢) إذ أن كل مقسم بالنسبة إلى مقسمه قسم .

(٣) لان الحيوان ينوع إلى نوعين بواسطة الانسان ، فالسافل مقسم وقسم للعالي لكون الحيوان إما انسان وإما غيره .

نتيجة : المقسم للسافل قسم قسم للعالي .

المرحلة الثانية : صغرى : مقسم السافل قسم قسم للعالي .

كبرى : قسم القسم قسم أو مقسم المقسم مقسم .

نتيجة : الفصل المقسم للسافل مقسم للعالي ايضاً وهو المطلوب .

وبرهان الجانب السلبي : ما نجده من كون بعض المقسم للعالي غير مقسم للسافل بل هو مقوم له مثل الحساس المقسم للجسم النامي والمقوم للانسان والحيوان ، وهذا لا يمنع من وجود مقسم للعالي يكون مقسماً للسافل أحياناً كالحساس المقسم للجسم المطلق والجسم النامي .

ملاحظات :

١ ـ الجنس العالي لا يجوز أن يكون له فصل مقوم لانه لو كان كذلك لكان له جنسٌ وهذا خلف كونه عالياً . وكذلك النوع السافل يمتنع أن يكون له جنس محصل وإلّا كان خلف كونه سافلاً .

٢ ـ ظهر مما تقدم :

أن الفصل تارة يكون جزءاً ليس مشتركاً أصلاً بين الماهية ونوع آخر كالناطق . وأخرى يكون بعضاً من تمام المشترك كالحساس فإنه بعض الحيوان ولكن لا بد أن يفرض مساوٍ له في الوجود بحيث كلما وجد الحساس وجد الحيوان والعكس .

لانه إن لم يكن كذلك وجدت ثلاث أحتمالات :

[١] إما أن يكون مبايناً وهو باطل لان الكلام في الاجزاء المحمولة كما هو ظاهر .

[٢] أو يكون أخص ـ الحساس أخص من الحيوان ـ وهو باطل كون وجود الاعم لا يلزم منه وجود الاخص .

[٣] أو يكون أعم ـ الحساس أعم من الحيوان ـ وهو باطل لان لازمه أن يكون الحساس جنساً للحيوان وأنواع أخرى ، وهذا خلف كون الحساس جزء الماهية .

فتعين أن يكون الحساس مساوٍ للحيوان وهو الصحيح .

٣ ـ قد يكون الفصل مفرداً كالناطق ، وقد يكون مركباً كالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة ، فهذه فصل مركب لا أنها فصول متعددة على مبنى من جوّز تعدد الفصول . كما هو مبحوث في فن الحكمة .

تمرين نشاطي :

إذا قلنا أن الحساس فصل للانسان مع أنه يميزه عن بعض ما عداه ، كذلك الحيوان يميز الانسان عن بعض ما عداه كما في الجمادات مثلاً فلِمَ لا يعتبر فصلاً نظير الحساس ؟

أحكام عامة

حول الذاتيات

أحكام عامة حول الذاتيات

أولاً: النسبة بين الجنس والفصل.

الجنس ليس مقوماً للفصل، فالناطق ليس مأخوذ في حده الحيوان وكذلك الفصل ليس مقوماً للجنس، فالحيوان ليس مأخوذ في حده الناطق.

ومن هنا قالوا: أن الجنس والفصل نسبة أحدهما للآخر نسبة العرضي، فنسبة الفصل إلى الجنس العرضي الخاص من قبيل الضاحك بالنسبة للانسان، فالناطق يعرض على الحيوان.

ونسبة الجنس إلى الفصل العرضي العام من قبيل الماشي بالنسبة للانسان، فالحيوان يعرض على الناطق.

واستدلوا على أن الجنس غير مأخوذ في حده الفصل أنه لو كان كذلك لا نقلب المقسم مقوماً، لان الفصل بالنسبة إلى الجنس يفيد تحصله لا أصل ذاته كما تقدم.

وعلى أن الفصل غير مأخوذ في حده الجنس أنه لو كان كذلك لزم

افتقاره إلى فصل يقومه ، وهذا الفصل حسب الفرض مأخوذ في حده الجنس فيفتقر إلى فصل يقومه ، وهكذا فيتسلسل .

فإذا قلت : كيف تفسرون حمل الحيوان على الناطق في قولنا : كل ناطق حيوان والعكس في قولنا : بعض الحيوان ناطق .

قلت : حمل الجنس على فصله المقسم والعكس من الحمل الشائع وكلامنا السابق في الحمل الاولي .

ولهذا أشار العلامة بقوله : « فلو دخل الفصل في حد الجنس انقلب المقسم مقوماً هذا خلف ، ولو دخل الجنس في حد الفصل أدى ذلك إلى تكرر الجنس في حد الفصل إلى غير النهاية لانه يحتاج فيه إلى فصل يقسمه ويحصله وهو داخل في حده أعني حد فصل الفصل وهلم جرا فكل من الجنس والفصل خارج عن حد الآخر زائد عليه والحمل بينهما شائع، ولذا ذكر القوم أن الجنس عرض عام للفصل والفصل خاصة بالنسبة إلى الجنس »[١].

ثانياً : لا يمكن أن يكون لجنس واحد فصلان قريبان .

لانه إذا كان هناك فصلان متعددان ، فالجنس والفصل هما النوع ، فيلزم أن يكون النوع نوعان ، والمفروض أنه واحد[٢] .

---

(١) تعليقته على الاسفار : ج ٢ ص١٦ .

(٢) طبعاً يجوز أن يكون للنوع الواحد أجناس وفصول في مراتب طولية وهذا واضح من خلال البحث السابق ، وعليه لا يجوز تحقق أكثر من جنس واحد وفصل واحد في مرتبة واحدة في ماهية نوعية واحدة.

أما الحساس والمتحرك بالارادة فهما ليس فصلين قريبين للحيوان بل كل منهما أثر لفصله الحقيقي . فان حقيقة الفصل إذا جُهلت عُبر عنها باقرب آثارها كالنطق لفصل الانسان.

ثالثاً: الجنس والفصل ليس أحدهما داخلاً في حقيقة الآخر .

لان الجنس أمر مبهم وذلك لانه ناقص ومفتقر في تحصله إلى ضم أمر آخر وهو الفصل . مثل (اللون) فاللون لا يمكن أن يكون له وجود تحصل إلّا إذا كان أبيض أو أحمر أو أسود .

فالفصل يفيد وجود الجنس وليس داخلاً في ماهيته ، فالجنس يتقوم بالفصل ولكن ليس بحسب الخارج لانهما متحدان في الوجود ، والمتحدان لا يمكن تقوم أحدهما بالآخر وجوداً ، بل العقل يحلل الماهية النوعية إلى جزئين :

١ ـ جزء مشترك ـــــ الحيوان .

٢ ـ جزء مختص ـــــ الناطق .

رابعاً: الفصل علة والجنس معلول .

فالناطقية علة للحيوانية في الانسان والعقل هو الذي يحكم بعلية أحدهما للآخر بأن المحتاج إليه هو الفصل لكونه مقسماً للجنس وإن الحاجة المطلقة إنما جاءت من قبل الجنس .

وأعلم أننا لو قلنا بعدم العلية بينهما لاستغنى كل منهما عن الآخر .

فلا توجد بينهما حقيقة واحدة بل يكون كالحجر بجانب الانسان وهذا خلاف الوجدان .

وربما يحصل وهم كما عبر عنه الحكيم صدر المتألهين خلاصته[١] :

إذا كان الفصل علة فهنا احتمالان :

١ ـ إما أن يكون علة لمطلق الجنس .

٢ ـ أو علة للجنس المخصوص .

فعلى الاول يلزم أن لا يكون الفصل مقسماً للجنس ، وعلى الثاني لا بد أن يفرض تخصص الجنس أولاً حتى يكون علة له ، وإذا تخصص لم يحتج إلى علة .

ورفع الوهم كالتالي :

المختار هو الشق الثاني ـ كون الفصل علة للحيوان المخصوص ـ ولكن لا بتخصيص آخر قبله بل متخصص بنفس الفصل وبه يقسّم الجنس الفاقد له في نفسه .

خامساً : وجوب وجود الجنس والفصل .

الجنس والفصل يجب أن يكونا وجوديين فيجب أن لا يتوهم عدميتهما ، لان النوع أمر محصل وموجود وهو مكون من جزئين [جنس ـ فصل] فإذا انتفى الجزء انتفى الكل ، وهذا في الوجود الخارجي .

---

(١) الاسفار : ج ٢ ص ٣٠ .

أما في الوجود الاعتباري الذي من مخترعات العقل فلا يجب أن يكونا وجوديين لجواز أن يعتبر العقل أمراً عدمياً كما إذا إعتبر العقل عديم البصر فصلاً لنوع من الانسان فيسميه بالاعمى فيكون الانسان حينئذٍ جنساً للاعمى وعديم البصر فصلاً له .

سادساً : ما لا جنس له لا فصل له .

وذلك لان الماهية لو تركبت فلها أربعة صور :

١ ـ إما أن تتركب من أمرين متساويين .

٢ ـ أو تتركب من أمرين متباينين .

٣ ـ أو تتركب من أمرين بينهما العموم من وجه .

٤ ـ أو تتركب من أمرين بينهما العموم المطلق .

أما الاول : فيمكن أن يستدل على بطلانه بالتالي :

أن الماهية لو تركبت من أمرين متساويين فإما أن لا يحتاج أحدهما إلى الآخر وهو محال لما تقدم في الأمر الخامس .

أو يحتاج أحدهما إلى الآخر وهو محال لبطلان الدور .

أو يحتاج الاول إلى الثاني أو العكس كذلك محال لانه يلزم الترجيح بلا مرجح .

وأما الثاني : وهو كون الماهية مركبة من أمرين متباينين فظاهر بطلانه للوحدة الحقيقية الموجودة بينهما في الخارج .

وأما الثالث : وهو كون الماهية مركبة من أمرين بينهما عموم من

وجه فباطل أيضاً لعدم تحصل أحد الجنسين بالآخر .

فتعين الرابع : وهو كونها مركبة من أمرين بينهما العموم المطلق . فالاعم يطلق عليه الجنس والأخص فصل .

وبعبارة مختصرة على صحة هذا الكلام وهو أن ما لا جنس له لا فصل له . أنه إذا فُقد الجامع وهو الجنس فُقِد المائز وهو الفصل من باب السالبة بانتفاء الموضوع .

سابعاً : النوع ماهية متحصلة تامة .

أي أنها واضحة لا تحتاج في تحصلها إلى شيء آخر إلّا باعتبار الوجود الخارجي والاشارة الحسية وذلك بالاعراض المشخصة .

وإلّا يلزم أن يكون تحتها أنواع وهو خلف كما تقدم في الفصل المحصل .

ثامناً : الفرق بين الجنس والنوع ؟

في العهد السابق كان المناطقة يقولون : أن النوع أكثر شمولاً من الجنس من حيث المفهوم لان النوع يحتوي على صفات الجنس كلها بالاضافة إلى الفصول النوعية .

بينما الجنس أكثر شمولاً من النوع من حيث المصداق .

أما في الفترة الأخيرة فالمناطقة لم يفرقوا بين المفهوم والمصداق في شمولية الجنس بل نصوا على أن الجنس أكثر شمولاً من النوع مصداقاً

ومفهوماً .

وتحقيق ذلك أوكلناه في رسالة الحمل عند بحثنا حول الحمل الطبعي والوضعي مستعرضين أدلة القوم ومناقشتها .

تاسعاً : حقيقة الشيء بفصله الأخير :

هنا لا بد أن نلحظ تقسيماً آخر للفصل وهو :

الفصل على قسمين :

١ ـ حقيقي « اشتقاقي » .

٢ ـ منطقي .

فالفصل المنطقي : هو الذي يستخدمه المنطقي في تعريفه للانواع اللازمة للفصول الحقيقية ، أو ما يستعمله بدلاً عن الفصل الحقيقي .

فالمنطقي عندما يقول : الانسان حيوان ناطق . يقصد به أن النطق من خواص الانسان اللازمة للفصل الحقيقي لان الفصل الحقيقي هو مبدء الفصل المنطقي ، أي هو الذي تنتزع منه هذه اللوازم وهذه الآثار بمعنى ان الفصل المنطقي يكون لازماً للزوم ، والملزوم هو الفصل الحقيقي واللازم هو الفصل المنطقي .

فالفصل الحقيقي هو كون الانسان ذا نفس ناطقة ، وكون الفرس ذا نفس صاهلة .

أما النطق فهو ليس فصلاً حقيقياً لان إن أُريد منه النطق الظاهري كان من الكيفيات المسموعة ، وإن أُريد منه النطق الباطني كان من

الكيفيات النفسانية وكلا هما عرض .

فقولنا : حقيقة الشيء بفصله الأخير أي الفصل الحقيقي وهو مما يصعب الحصول عليه .

ولهذا قال الشيخ الرئيس : « صورة الشيء ماهيته التي هو بها هو ، ولا يكون الشيء ذا هوية فعلية إلّا بفصله الأخير ، وأما سائر الاجناس والفصول البعيدة ، ما عدا الفصل الأخير ، فهي مراتب استعداد الشيء ... » .

فنجد أن الانسان جامع لكمالات كثيرة « الجوهر ـ الجسم ـ النمو ـ الحساسية » ولكنها ليست بأمور فعلية ، وإنما الفعلية بالفصل الأخير وهو الناطق ، لانه لو كانت تلك الاجناس والفصول كلها فعلية لزم تحقق فعليتين في شيء واحد ، وهو باطل .

* * *

أسئلة عامة حول الذاتيات

اسئلة عامة حول الذاتيات

س ١ : علل لما يلي :

١ ـ وجوب الانتقال في النوع من العام إلى الخاص ؟

٢ ـ كون الجنس معلولاً والفصل علة ؟

٣ ـ دخول مباحث الكليات الخمس في علم المنطق مع انها مباحث فلسفية .

س ٢ : أنتم قلتم أن الجنس مقول على الكثرة المختلفة الحقائق ، ومن المعلوم أن الكلي لا يعلم أنه مقول على الكثرة المختلفة الحقائق إلّا إذا علم أنه جنس . فيلزم الدور ، فما جوابك ؟

س ٣ : يتساقط الرمل مكوناً كومه على شكل مخروط دائري قائم بمعدل ٦ سم٣ / ث وطول نصف قطر قاعدة المخروط يساوي طول إرتفاعه ، والكومة شكلها جميل وجوهرها عظيم . فيكون معدل التغير للرمل عند ارتفاع ٨ سم = ٠٣ , ٠ سم / ث .

المطلوب : رتب سلسلة الاجناس في هذه الكليات متصاعداً وسلسلة الانواع متنازلاً . « علماً بأن في السلسلة مطلق الجسم » .

س ٤ : ما الفرق بين ما يلي :

١ ـ الذاتي والجوهر .

٢ ـ النوع الحقيقي والنوع الاضافي .

٣ ـ الفصل المقوِّم والفصل المقسِّم .

س ٥ : النوع كما ذكر هو عين الذات وذات الشيء لا تكون منسوبة إلى نفسها ، بل إنما تنسب إلى الشيء ما ليس هو ، فإن النسبة تقتضي المغايرة فلا يصح اطلاق الذاتي عليه . فماذا تقول ؟

س ٦ : اكمل المخطط التالي :

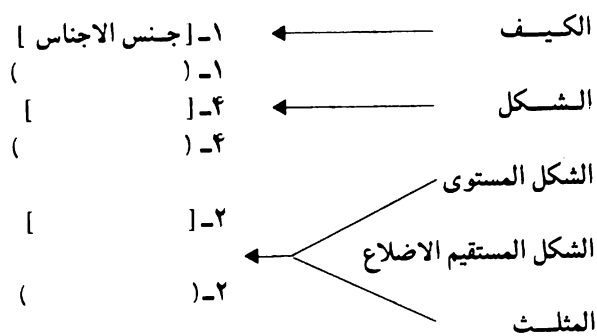

ملاحظة : الاسهم المتجهة تنازلياً تأخذ الرمز [ ] .

الاسهم المتجهة تصاعدياً تأخذ الرمز ( ) .

س ٧: تقدم أن الكليات أمور محمولة فتارة :

١ ـ داخلة في ماهية الموضوع ← ذاتي .

٢ ـ خارجة عن ماهية الموضوع ← عرضي .

فالمحمول إما ذاتي أو عرضي للموضوع ولا ثالث لهما .

وقولي : الحيوان إنسان « حمل النوع على الجنس » مع أن الانسان بالقياس إلى الحيوان ليس ذاتياً ولا عرضياً ، فإذا كان كذلك هل هناك واسطة بين الذاتي والعرضي أم ماذا ؟

س ٨: برهن على أن ما لا جنس له ، لا فصل له ؟

س ٩: إذا قيل : الخمر جسم مايع مسكر محرم شرعاً سالب للعقل مضر بالصحة مهدم للقوى ، فالمطلوب ما هو الذاتي في هذه الكليات ؟

س ١٠ : اشرح ما بين القوسين : « صورة الشيء ما هيته التي هو بها ، ولا يكون الشيء ذا هوية فعلية إلّا بفصله الأخير ، وأما سائر الاجناس والفصول البعيدة ما عدا الفصل الأخير ، فهي مراتب استعداد الشيء ... » .

ثانيا: قسم العرضيات

ثانياً : قسم العرضيات

تعريف العرضي :

هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع ، لاحقاً له بعد تقومه بجميع ذاتياته .

وبعبارة واضحة : الكلي الذي يعد وصفاً للحقيقة .

مثاله : (الضاحك) اللاحق للانسان .

(الماشي) اللاحق للحيوان .

ملاحظة هامة جداً :

وقع خلط كبير في كثير من الكتب بين العرض والعرضي ، وإن كان البعض يتلفظ بالعرض ويقصد به العرضي ، ومن هنا لا بد من الاشارة إلى الفرق بينهما[1] :

---

(١) ولهذا جاء في شرح المنظومة : « وربما يتوهم أن الذاتي وصف للجواهر والعرضي للاعراض وهو وهم فاسد ، فإن للأعراض أيضاً ذاتيات

١ ـ العرض : هو مبدء الاشتقاق كالضحك والمشي والابيض .

العرضي : هو المأخذ « المشتق » كالضاحك والماشي والبياض .

قال السبزواري :

وعرض الشيء غير العرضي ذا كالبياض ذاك مثل الابيض

٢ ـ العرض : هو الذي لا يكون من الامور النسبية فلا يقال : أن هذا الشيء عرض بالنسبة لشيء آخر .

العرضي : يقع في الامور النسبية فتقول : (الكمية) عرضية بالنسبة للاتصال ، وليست عرضية بالنسبة للخط بل ذاتية ، لان الكمية جنس والاتصال فصل .

٣ ـ العرض : هو بشرط لا .

العرضي : هو لا بشرط .

فإذا أخذنا السواد مثلاً لا بشرط أي أنه درجة من وجود موضوعه وأنه ظهور ذلك الوجود كان عرضياً محمولاً .

وإذا أخذنا السواد بشرط لا أي أنه وجود ناعتي ووجود الموضوع وجود منعوتي كان عرضاً غير محمول[1] .

وعرضيات ، فلها أجناس وأنواع وفصول ، وليست بأنفسها قابلة للحمل على الجواهر ، نعم تؤخذ منها عناوين انتزاعية هي محمولات عرضية للجواهر كالكاتب والماشي . (نقلاً من التعليقة على النهاية للشيخ محمد تقي مصباح اليزدي) .

(١) كالفرق بين الهيولى والجنس وبين الصورة والفصل عند أصحاب المعقول فإذا أخذت الهيولى لا بشرط كانت جنساً ، كما إذا أخذ الجنس بشرط لا كان

مادة ، وكذلك الصورة إذا أخذت لا بشرط كانت فصلاً ، وإذا أخذ الفصل بشرط لا كان صورة . وقد ناقشهم صاحب الفصول في هذا الفرق ودافع عنهم صاحب الكفاية وخلاصة المناقشة : أهل المعقول قالوا : بأن المشتق هو ما لوحظ لا بشرط ولذا يتحد في وجوده مع الذات حيث أن اللابشرط يجتمع مع الف شرط ، وهذا النحو من الاتحاد يكفي في صحة حمله على الذات أما مفهوم المبدأ فهو لوحظ بشرط لا أي لوحظت مقابليته للذات في وجودها وهذا ما يستدعي المغايرة فلا يصح الحمل .

أما صاحب الفصول ﷺ فقد تصور أن مراد أهل المعقول : أن لا فرق بين المشتق ومبدئه بحسب المعنى والاختلاف بينهما إنما هو في عالم اللحاظ والاعتبار ، وهذا ما يوجب صحة الحمل في أحدهما دون الآخر ، وناقشهم في ذلك بأن المعنى إذا كان في كل منهما واحداً فلن يصح حمل المشتق على الذات حتى ولو أخذ لا بشرط عن الحمل لعدم الاتحاد بين المبادئ والذوات وإن لوحظت لا بشرط .

وقد ناقشه صاحب الكفاية في ذلك بما حاصله : أن المراد من اللا بشرطية والبشرط لائية في مقام التفريق بين المشتق ومبدئه ، يختلف عن اللا بشرطية والبشرط لائية في مقام آخر ما تذكر في باب المطلق والمقيد مما يوجب إختلافاً واضحاً بين الموردين حيث أن البشرط لائية في المقام توجب صحة حمل المشتق والبشرط لائية توجب عدم صحة حمل المبدأ .

أما البشرط لائية في غير المقام فلا تصحح الحمل وسر ذلك أن المراد من البشرط لائية واللا بشرطية في المقام هما ما يلحظان في باب الجنس والفصل والمادة والصورة ، أي ما ينتزع من حقيقة الشيء ومفهومه ، فالمبدأ بحقيقته بشرط لا عن الحمل لانه عبارة عن نفس العرض بما هو ماهية في قبال الماهيات الأخرى ، والمشتق بحقيقته لا بشرط ، أي هو بحقيقته لا يأبى الحمل فلكل منهما معنى يباين الآخر .

أما المراد بهما في غير المقام فهو عبارة عن لحاظ الذات بالنسبة إلى

٤ ـ العرض : هو غير القابل للحمل فلا تقول : الجسم بياض .
العرضي : القابل للحمل فتقول : الجسم أبيض .

العوارض الخارجية كالرقبة والايمان ، فتارة تلحظ الرقبة بشرط لا عن الايمان وتارة لا بشرط ، ومجرد هذا اللحاظ لا يوجب صحة الحمل ، إذ لا إتحاد بين الرقبة والايمان .

وصاحب الفصول تصور أن مراد أهل المعقول من اللا بشرطية والبشرط لائية هذا النحو منهما فلذلك قال : بأن مجرد اللحاظ لا يصحح الحمل ما دام المعنى في كل من المشتق والمبدأ واحداً . وغفل عن أن المراد ليس ذلك بل هو ما ذكرناه من أن اللا بشرطية والبشرط لائية في المشتق ومبدئه منتزعتان من حقيقة الذات كانتزاعهما من الجنس والمادة والصورة كما هو واضح لمن يراجع كلامهم في مقام الفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة ، وتصريحهم بأن الجنس والفصل اخذا لا بشرط .

والمادة والصورة اخذا بشرط لا فإن ذلك بلحاظ حقائق تلك الامور لا بلحاظ الطوارئ والعوارض الخارجية فإن الجنس والفصل بذاتهما غير آبين عن الحمل أما المادة والصورة فهو بذاتهما يأبيان ذلك .

هذا ولكن كلام الآخوند ﷺ وقع مورداً للمناقشة من جهات .

١ ـ من جهة فهمه للتغاير الذاتي بين المبدأ والمشتق والجنس والمادة والفصل والصورة من كلام أهل المعقول ، الامر الذي يتنافى مع تصريحهم بأن التغاير بالاعتبار .

٢ ـ في فهمه لكلام صاحب الفصول فهو لم يخلط بين مقامين من البشرط لائية واللا بشرطية وإنما أراد صاحب الفصول أن يقول أن ذلك لا يكفي لصحة الحمل ، وإنما المصحح له هو إعتبار كل من المبدأ ـ العرض ـ والذات شيئاً واحداً بحيث تلحقهما بذلك وحدة إعتبارية مصححة للحمل .

٣ ـ في ما يظهر منه عن تصحيح لما يراه أهل المعقول وهو موقع مناقشة طويلة من بعض الاعلام فليراجع ذلك في مظانه .

فالخلاصة :

العرضي : هو الذي يقابل الذاتي في باب الايساغوجي بينما العرض هو الذي يقابل الجوهر في باب المقولات العشرة .

ولهذا يقول الشهيد المطهري : « أما العرض والعرضي ، فإذا أرادوا الاستعمال في باب المقولات يعبّرون (بالعرض) بينما يعبرّون (بالعرضي) في باب ايساغوجي « الكليات الخمسة » أما في مقابل الجوهر فيعبرون (بالعرض) » .

خصائص العرضي :

ذكرنا في (ص١٢٣) بعض خصائص الذاتي فتكون خصائص العرضي هي المقابلة لخصائص الذاتي ، كما أشار السبزواري بقوله :

« وعرضيّه أعرفن مقابله » .

وهي على النحو التالي :

١ ـ العرضي غير بيّن الثبوت .

ومعناه : أن حمل العرضي على الذات يحتاج إلى دليل ، كحمل البياض على الجسم .

٢ ـ العرضي يحتاج إلى علة وراء علة الذات. كالضاحك فإنه يحتاج إلى علة أخرى غير علة الذات .

٣ ـ العرضي في تعقله لا يسبق معروضه « الذات » ، وهذا واضح .

٤ ـ يمكن تقرر الذات والماهية بدون العرضي .

س : لماذا سمي العرضي عرضياً ؟ (تمرين نشاطي)

أقسامه :

على أساس كون الكلي خارجاً عن حقيقة أفراده فهو إما عـرضي مشترك بين الماهية المقصودة وغيرها أو لا . فالاول هو العرضي العام والثاني هو العرضي الخاص .

وسوف نقدم الخاصة على العرضي العام لاختصاصها بمعروضها .

الخاصة

أ ـ الخاصة Lepropre

عرَّفها الشيخ الرئيس بقوله : « كلية عرضية مقولة على نوع واحد » ويعرفها ارسطو بقوله : « ما لم يدل على ماهية الشيء » .

وبعبارة واضحة نقول : هي الكلي الخارج المحمول الخاص بموضوعه .

مثاله : الضاحك المختص بالانسان .

ملاحظات :

١ ـ قولنا : « الخارج المحمول » يخرج الجنس والنوع والفصل .

أما النوع فلأنه نفس ما تحته من الجزئيات ، وأما الجنس والفصل لأنهما داخل الحقيقة .

وقولنا : « الخاص بموضوعه » يخرج العرضي العام .

الخاصة تارة تكون :

أ ـ مساوية لموضوعها كالضاحك بالنسبة للانسان ، ولذلك يقال : كل إنسان ضاحك ـ كل ضاحك إنسان . ويطلق عليها خاصة شاملة .

ب ـ مختصة ببعض أفرادها أي تكون أخص من موضوعها وبينهما عموم وخصوص من وجه كالشاعر والخطيب والمجتهد ، العارضة على بعض أفراد الانسان ، ويطلق عليها الخاصة غير الشاملة .

ج ـ خاصة للجنس السافل « كالماشي » خاصة الحيوان[١] .

د ـ خاصة للجنس المتوسط « كالمتحيز » خاصة الجسم .

هـ ـ خاصة للجنس العالي « كالموجود لا في موضوع » خاصة الجوهر .

٢ ـ الخاصة تلتقي مع الفصل في التمييز لكونها تميز الانسان عن غيره إلّا أنها في عرضه والفصل في جوهره ، ولذا عُرِّفت « ما يقال في جواب أي شيء في عرضه » .

أقسامها :

تنقسم بحسب انفكاكها عن معروضها وعدمه إلى :

أ ـ لازمة : وهي ما يمتنع انفكاكها عن معروضها عقلاً .

---

(١) طبعاً المراد من الحقيقة أعم من كونها جنسية أو نوعية حتى لا يرد على أن الماشي خاصة لحقائق متعددة ، الانسان ـ البقر ـ الفرس ... .

مثال : كالزوجية بالنسبة للاربعة .

والكاتب بالقوة بالنسبة للانسان .

وهذا القسم ينقسم إلى :

اللازم إما أن يكون :

١ ـ لازم للماهية : كالزوجية للاربعة[١] .

٢ ـ لازم للوجود الخارجي : كاحراق النار .

٣ ـ لازم الوجود الذهني : ككون حقيقة الانسان كلية .

ومعناه امتناع حصول ذلك الشيء في الذهن منفكاً عن حصول هذا اللازم فيه بنفسه لا بصورته .

وهذا التقسيم يسمى بالمعقول الثاني لكونه في الدرجة الثانية من

---

(١) ولوازم الماهية على أنماء! أربعة كما تبحث في كتاب البرهان :

١ ـ أما ان تكون تلك الماهية تقتضي لما هي هي في ذلك اللازم .

مثل : الكم الذي يوجب قبول المساواة واللامساواة .

٢ ـ أو تكون لامر مساوٍ لتلك الماهية .

مثل : الانسانية الموجبة للادراك .

٣ ـ أو تكون لامر أعم من تلك الماهية .

مثل : الحركة بالنسبة للابيض بواسطة أنه جسم ، وهو أعم من الابيض وغيره .

٤ ـ أو لأمر أخص من تلك الماهية .

مثل : الضحك بالنسبة للحيوان بواسطة أنه انسان ، وهو أخص من الحيوان . وبعضهم ذهب أن الزوجية للاربعة من باب اللزوم الخارجي والذهني ولعله حصل هذا الخلط من عدم التمييز بين أقسام الضرورات . (انظر التعليقة على المنظومة ص ١٧٤ حسن زاده) .

التعقل ومعروضاتها معقولات أولى ، فأنت تتعقل الانسان أولاً ، ثم تدرك كليته العارضة عليه .

واللازم للماهية ينقسم إلى :

١ ـ بيّن : وهو ما يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور الملزوم بينهما من دون حاجة إلى دليل ووسط ، أي ما يكون بديهياً .

وهو على معنيين :

الاول : بيّن بالمعنى الأخص : وهو ما يلزم من تصور ملزومه تصور اللازم بلا حاجة إلى توسط شيء آخر .

مثاله : تصور البصر من تصور العمى .

وهذا من اللزوم الذهني العقلي الصرف ، فإن البصر لازم بيّن للعمى فإنه يمتنع إدراك العمى بدون إدراك البصر لأن العمى عبارة عن عدم البصر تقابل العدم والملكة .

ولكن قد يكون ذلك اللزوم عرفياً كحاتم والجود ، فإن تصور حاتم يوجب تصور الكرم والجود ، بحيث لا يوجد بينهما تفكيك عرفاً وإن أمكن التفكيك عقلاً .

الثاني : بيّن بالمعنى الاعم : وهو ما لا يكفي فيه تصور اللازم من تصور الملزوم فقط ، بل يحتاج بالاضافة إلى تصور الملزوم واللازم إلى تصور النسبة بينهما ، فإذا حصل ذلك كان كافياً لحصول التصديق بالملازمة بينهما ، ولا حاجة بعد ذلك إلى برهان ، ومن هنا كان من البيّن وإن لم يكن بيناً بالمعنى الاخص .

مثاله : كتصور الاثنين مع تصور الاربعة وتصور النسبة بينهما (النصف) تجزم أنها نصف .

I---------I

٢ « النصف » ٤

س ١ : لماذا أطلقوا عليه بيّناً بالمعنى الاعم ؟

لانه لا يفرق فيه بين أن يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم وانتقال الذهن إليه « تعريف البين بالمعنى الاخص » وبين أن لا يكون كافياً لتصور اللازم ، بل لا بد من تصور اللازم وتصور النسبة بينهما للحكم بالملازمة « تعريف البين بالمعنى الاعم » .

س ٢ : متى يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم وإنتقال الذهن من الملزوم إلى اللازم ؟

يكون عندما يألف الذهن الملازمة بين الشيئين على وجه يتداعى عنده المتلازمان بمجرد تصور الملزوم فإذا وجد أحدهما في الذهن وجد الآخر تبعاً له ، فتكون الملازمة حينئذٍ ذهنية .

٢ ـ غير بيّن : هو الذي لا يكفي للانتقال إلى اللازم تصور الملزوم ولا تصور اللازم والملزوم والنسبة بينهما ، بل لا بد بالاضافة إلى ذلك من الاستدلال على اثبات الملازمة .

وبعبارة مختصرة هو : ما يقابل البين بقسميه .

مثال : كالكاتب بالقوة للانسان .

فانه لا يلزم من تصور الانسان الذي هو الملزوم تصور لازمه أعني

الكاتب بالقوة، وذلك لان إدراك الانسان وتصوره لا يتوقف على إدراك أنه كاتب بالقوة .

وما ورد في عبارات بعضهم بإنَّ غير البين هو : اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم ، غير تام وإلّا لخرج البين بالمعنى الاعم عن كونه بيناً .

وبناءً على التفسير الاول لا يوجب القول بوجود معنيين لغير البيِّن ، كما ذهب بعضهم .

ب ـ مفارقة : ما لا يمتنع انفكاكه عن معروضه عقلاً .

مثاله : كالكاتب بالفعل بالنسبة للانسان .

وينقسم إلى :

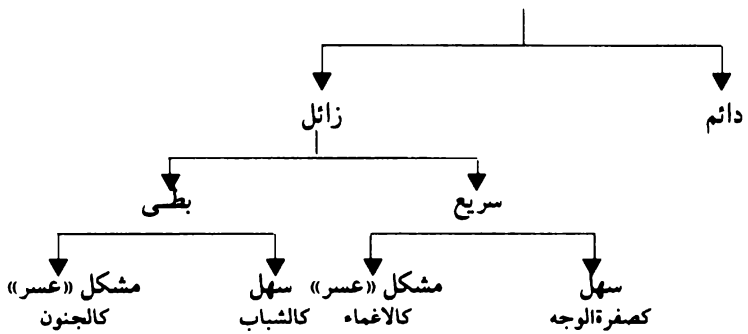

مثل : الشاعربالفعل بالنسبة للانسان

مادام متصفاً بها طول حياته

العامة

ب ـ العام L'Accident

تعريفه : هو كلي مقول على أفراد ذات حقائق متعددة قولاً عرضياً .

أو قل : هو الكلي الخارج المحمول على موضوعه وغيره .

مثاله : الماشي صفة للانسان والفرس والاسد والفيل ... الخ .

ويسمى بالعرضي المطلق .

ملاحظات :

١ ـ قولنا : « الكلي الخارج المحمول » يخرج الجنس والنوع والفصل كما تقدم .

وقولنا : « على موضوعه وغيره ، أو حقائق متعددة » يخرج العرضي الخاص لانه مقول على حقيقة وموضوع واحد كما تقدم .

٢ ـ قد يكون الشيء الواحد خاصة بالقياس إلى موضوع وعرضاً عاماً بالقياس إلى آخر .

مثل الماشي : بالقياس إلى الحيوان (خاص) .

بالقياس للانسان (عام) .

وقد يكون للجنس العالي والنوع الاخير .

وأمثلتها على حسب الترتيب : كالواحد للجوهر ، البياض للانسان .

أقسامه :

ينقسم بحسب انفكاكه عن معروضه وعدمه إلى :

أ ـ لازم : ما يمتنع انفكاكه عن معروضه .

مثال : المتحرك بالقوة بالنسبة للانسان .

ب ـ مفارق : ما لا يمتنع انفكاكه عن معروضه وهو على أقسام كما في الشكل التالي :

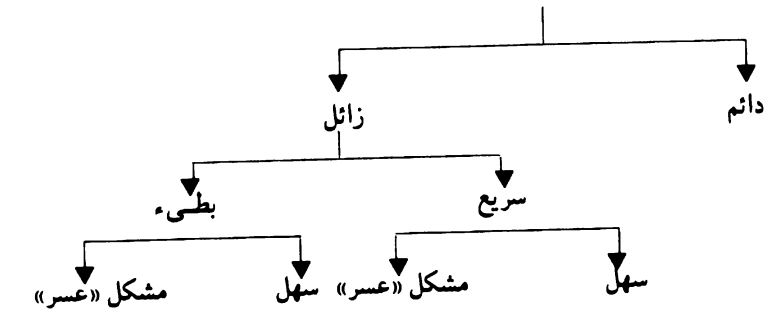

فائدة : ذكروا أن للمفاهيم العرضية نوعين :

١ ـ المحمولات بالضميمة ، وهذه المفاهيم لكي تحمل لا بد من اضمامه للماهية . وبعبارة أوضح :

هي التي توقف انتزاعها وحملها على انضمام .

مثال : مفهوم الأبيض وحمله على الجسم ، فالجسم لا يحمل عليه الابيض إلّا بانضمام وصف البياض إليها .

٢ ـ المحمولات بالصميمة . وهذه المفاهيم لكي تحمل لا يشترط فيها انتزاعها من الموضوع إلى انضمام . بل تكفي ملاحظة نفس الموضوع .

مثال : مفهوم الامكان ، المنتزع من ملاحظة الماهية بالمقارنة مع الوجود والعدم[١] .

---

(١) يقال أن هذا التقسيم من إبتكارات الفلاسفة المسلمين .

أسئلة عامة حول العرضيات

اسئلة عامة حول العرضيات

س ١ : إذا قيل : التمر لذيذ الطعم مغذ من السكريات ومن أقسام مأكول الانسان ، بل مطلق المأكول ، وهو جسم جامد ، فيدخل في مطلق الجسم ، بل الجوهر . فالمطلوب أن تميز الذاتي من العرضي .

س ٢ : كيف تميز بين العرض والعرضي ؟

س ٣ : جاء في منطق المظفر ص٩٢ : « أ ! الخاصة فإنها تقوّم الكلي فهي كالفصل من هذه الناحية في كونها تقسم الجنس ، وتزيد عليه بانها تقسم العرض العام أيضاً وكذلك النوع » ملخصاً .
من خلال دراستك ناقش هذه العبارة مستدلاً على صحتها أو عدمه .

س ٤ : جاء في تعريف اللازم الغير بيِّن عن بعضهم بأنه : « هو

الذي يفتقر في جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط » .
بيِّن صحته طبقاً لشروط التعريف أو عدمه ؟

س ٥ : ما الفرق بين ما يلي :
١ ـ المحمولات من صميمة والمحمولات من ضميمة .
٢ ـ لازم الوجود ولازم الماهية .
٣ ـ العرضي المفارق والعرضي اللازم .

س ٦ : أورد بعضهم بإنَّ الحصر المذكور للكليات الخمسة غير جامع وذلك بالبيان التالي :
مفاد الحصر المذكور أن الكلي إذا نسب إلى أفراده توجد ثلاثة إحتمالات كما ذكرنا ، مع أننا نجد بعض الكليات ليس داخلاً في هذه الاحتمالات الثلاث مثل مفهوم الشيء ومفهوم الوجود ، فهل هناك إحتمال رابع مع أنكم تقولون أن الحصر عقلي ؟
وبيان الشبهة بالتفصيل كالتالي :
* الاحتمالات المذكورة ثلاثة وهي :
١ ـ إما أن تكون تمام حقيقة الافراد وهو النوع ، وظاهر أن الشيء والموجود ليس داخلين في هذا الاحتمال لان في جميع الاشياء والموجودات مزية على الشيئية والوجود .
٢ ـ أن تكون جزء حقيقة الافراد وهي على صورتين :

أ ـ أن تكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وهو الجنس . فالشيء والموجود ليس داخلين في هذه الصورة لانهما ليس جزء حقيقة وإلّا لما صح أن نجعل عالي الاجناس عالياً .

ب ـ أن لا يكون كذلك وهو الفصل ، فالشي والموجود ليس داخلين في هذه الصورة أيضاً لكونهما غير جزء الماهية ، ولو سلمنا لكان تمام المشترك .

٣ ـ أن تكون خارجة عن حقيقة الافراد وهذا الاحتمال حاوي على العرضي الخاص والعام فالشيء والموجود ليس داخلين في هذا الاحتمال بكلا شقيه لانهما عرضي ولا يصح كونهما من العرضيات لان معروضهما إما أن يكون هو الشيء والموجود فيلزم عروض الشيء على نفسه وهو محال ، أو يكون معروضهما اللاشيء واللاموجود فيلزم اجتماع النقيضين . فما جوابك[1] .

(١) بعضهم أجاب بإنَّ الشيء والموجود عرضي ومعروضهما هو الشيء والموجود ، وما ورد من لزوم عروض الشي لنفسه فمردود . لان الشيئية إنما تعرض الشيء الذي يصير شيئاً بعد ذلك العروض ومثله الوجود . « فتأمل » .

سابعاً : الخاتمة

وأخيراً أتمنى أن أكون قد وفقت في رسالتي هذه في عرض الكليات الخمس بجميع جوانبها مستدركاً النقص ، والتعقيد ، وعدم المنهجية . ملتمساً من القارئ الكريم أن يمدني بملاحظاته الصادقة لتكون بعين الاعتبار وخصوصاً في الرسالتين الآتيتين ـ رسالة الحمل ، ورسالة الكلي الطبيعي والعقلي والمنطقي ـ فإنَّ الكمال لله وحده .

الهي كلما وفقتني له من خير أحمله وأُطيقه ، فأنت دليلي عليه وطريقه ، يا من جعل الصبر عوناً على بلائه ، وجعل الشكر مادة لنعمائه ، قد جلّت نعمتك عن شكري ، فتفضّل على إقراري بعجزي بعفوٍ أنت أقدر عليه واوسع له مني ، وإن لم يكن لذنبي عندك عذر تقبله فاجعله ذنباً تغفره .

وصل الله على محمد وآله الطاهرين

تمت في قم المقدسة على ساكنتها التحية والسلام يوم الاحد الموافق ٢٧ / ٤ / ١٤١٨ هـ . ق في تمام الساعة الخامسة والربع صباحاً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ثامناً : المصادر والمراجع

١ ـ تاريخ الفلسفة في الاسلام :

(TJ.De Boer) ـ ترجمة محمد عبد الهادي ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر .

٢ ـ نقد الآراء المنطقية :

الشيخ علي كاشف الغطاء ـ مؤسسة النعمان .

٣ ـ المنطق :

الشيخ المظفر ـ مؤسسة اسماعيليان .

٤ ـ شرح الشمسية :

القطب الرازي ـ انتشارات زاهدي .

٥ ـ حاشية الجرجاني على شرح الشمسية :

الشريف الجرجاني ـ شركة شمس المشرق .

٦ ـ الحاشية على تهذيب المنطق :

ملا عبدالله اليزدي ـ جماعة المدرسين .

٧ ـ رفع الغاشية من غوامض الحاشية :

المدرس الأفغاني ـ دار الكتاب .

٨ ـ الحدود والفروق :

سعيد هبة الله البغدادي ـ تحقيق غلام علي اليعقوبي ـ مجمع البحوث الاسلامية .

٩ ـ الجوهر النضيد :

العلامة الحلي ـ انتشارات بيدار .

١٠ ـ شرح المصطلحات الفلسفية :

اعداد مجمع البحوث الفلسفية ـ مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضوية .

١١ ـ شرح المنظومة :

الحكيم السبزواري ـ تعليقة حسن زاده ـ نشر ناب .

١٢ ـ مذكرة المنطق :

د . عبدالهادي الفضلي ـ دار الكتاب .

١٣ ـ مقاصد الفلاسفة :

للامام الغزالي ـ تحقيق د . سليمان دنيا ـ دار المعارف في مصر .

١٤ ـ المنطق الصوري والرياضي :

د . عبدالرحمن بدوي ـ دار الذخائر .

١٥ ـ المنهج الجديد في تعليم الفلسفة :

محمد تقي مصباح اليزدي ـ ترجمة محمد عبدالمنعم الخاقاني ـ جماعة المدرسين .

١٦ ـ الاشارات والتنبيهات :

علي ابن سينا ـ مؤسسة النعمان .

١٧ ـ اسس الفلسفة :

د . توفيق الطويل ـ دار النهضة العربية .

١٨ ـ نصوص ومصطلحات فلسفية :

د . فاروق عبدالمعطي ـ دار الكتب العلمية .

١٩ ـ فلسفات اسلامية :

محمد جواد مغنية ـ دار التعارف .

٢٠ ـ كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد :

العلامة الحلي ـ جماعة المدرسين .

٢١ ـ المنطق وتاريخه من ارسطو حتى راسل :

روبير لانشي ـ ترجمة د . خليل احمد خليل ـ المؤسسة الجماعية.

٢٢ ـ تاريخ الفلسفة اليونانية :

يوسف كرم ـ دار القلم .

٢٣ ـ بداية ونهاية الحكمة :

العلامة الطباطبائي ـ جماعة المدرسين .

٢٤ ـ المثل الاعلىٰ في الفلسفة :

الشيخ الخاقاني ـ مطبعة مهر .

٢٥ ـ رسائل اخوان الصفا وخلان الوفاء :

دار بيروت .

٢٦ ـ شرح المنظومة :

الشهيد المطهري ـ ترجمة عبدالجبار الرفاعي ـ مؤسسة البعثة .

٢٧ ـ خلاصة علم الكلام :

د . عبدالهادي الفضلي ـ دار الكتاب الاسلامي .

٢٨ ـ في سبيل موسوعة فلسفية :

د . مصطفى غالب ـ مكتبة الهلال .

٢٩ ـ تهافت الفلاسفة :

علاء الدين الطوسي ـ تحقيق د.رضا سعادة ـ دار الفكر اللبناني .

٣٠ ـ مدخل الى علم المنطق :

د . مهدي فضل الله ـ دار الطليعة .

٣١ ـ شرح عيون الحكمة :

الفخر الرازي ـ تحقيق د . احمد حجازي ـ مؤسسة الصادق .

٣٢ ـ منطق ارسطو :

د . عبدالرحمن بدوي ـ دار القلم .

٣٣ ـ تقريب التهذيب في علم المنطق :

محمد التقي الجلالي ـ مطبعة الاداب .

٣٤ ـ القواعد الجلية في شرح الشمسية :

العلامة الحلي ـ تحقيق فارس تبريزيان ـ جماعة المدرسين .

٣٥ ـ منطق المشرقيين :

الشيخ الرئيس ـ مطبعة الولاية .

٣٦ ـ معالم الفلسفة الاسلامية :

محمد جواد مغنية ـ دار القلم .

٣٧ ـ مقدمة لدراسة فقه اللغة :

د . محمد احمد ابو الفرج ـ دار النهضة العربية .

٣٨ ـ الوجيز في فقه اللغة :

محمد الانطاكي ـ المطبعة الحديثة ، حلب .

٣٩ ـ درر الفوائد :

الشيخ محمد تقي الآملي ـ مؤسسة دار التفسير .